مجلة دراسات في المال والاعمال

Journal of Studies in Business and Finance

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية المحاسبة - جامعة غريان – ليبيا

العدد الثالث عشر يونيو2022 م

مجلة دراسات في المال والاعمال

مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية المحاسبة – جامعة غريان

اسرة التحرير

رئيس التحرير

د. حسين خليفة الكدي

مدير التحرير

د. خليفة مسعود أحمد

اللجنة العلمية
د. الصديق عثمان الساعدي **د. عبد المنعم سالم المحروق**
د. هشام كامل قشوط **د. كمال علي البشيري**
د. إمحمد علي ابوغالية

اللجنة الاستشارية
د. عصام الدين السائح خرواط **د. صلاح أنبية جمعة**
د. عبد الباسط إمحمد الوصيف

تصميم وإخراج فني للمجلة والاشراف على الموقع اللاكتروني
د. خالد احمد الطيف **الاستاذ . ايمن المبروك**

سكرتيرة التحرير : حليمة ابوعبدالله دياب

جميع المراسلات الخاصة بالمجلة

ترسل مباشرة الى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة دراسات في المال والاعمال

كلية المحاسبة

جامعة غريان

غريان – ليبيا

هاتف : 0021841632593

ص–ب 64735

sbf@gu.edu.ly

رقم الايداع القانوني 2021/150 م

(كل الاراء التي تنشر بالمجلة لاتعبر إلا عن اصحابها

و لا تمثل وجهة نظر كلية المحاسبة)

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

منذ ان صدرت " مجلة دراسات في المال والاعمال سنة 1992 م " كان الطموح دائماً ان تكون المكان الذي يسعى الباحثون ان يروا فيه بحوثهم ، ولقد اسس ذلك على ادراك كامل بان تعمل المجلة بأقصى مايمكن على وضع البحوث محل العناية الكافية من حيث الفحص والتحكيم . كما وضعت كل اهتمامها بالموضوعات الحديثة والتي تحاكي الواقع وتمس مشاكل المال والاعمال بشكل مباشر .

وبعون الله وحمده ... هاهي مجلة دراسات في المال والاعمال تقدم لكم العدد الثالث عشر، والذي تأمل من خلاله ان تفتح افاقاً جديدة للمعرفة والبحث العلمي ، كما تدعوا الباحثين والمهتمين في مجالات العلوم الادارية والمالية لتقديم إنتاجهم العلمي للنشر ، والمساهمة في النهوض بالبحث العلمي وخدمة المجتمع .

والله ولي التوفيق

الدكتور : حسين خليفة الكدي

رئيس هيئة التحرير

المحتويات

الرقم	عنوان البحث	رقم الصفحة
1	معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في جامعة الزيتونة " دراسة تطبيقية على الكليات التابعة لجامعة الزيتونة" د. خليفة عبدالله رحومة، د. علي محمد نصر، أ.مبروكة رمضان محمد حسن.	5
2	نموذج محاسبي مقترح لقياس العلاقة بين الفروق الضريبية وممارسات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في ليبيا) د. مصطفى جمعة محمد د. خالد عمر معتوق	40
3	تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام مؤشرات الربحية د. علي عبد السلام ناصف د. نعيم مصباح أبوالعيد محمد عبدالرحمن حسين محمد خليفة	71
4	The educational platform in university teaching, reality and challenges experienced by the learners Dr:Najah KUSHLAF ·····Dr: Amal RHEMA	104

معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في جامعة الزيتونة
" دراسة تطبيقية على الكليات التابعة لجامعة الزيتونة"

د. خليفة عبدالله رحومة **د. علي محمد نصر** **أ. مبروكة رمضان محمد حسن**
عضو هيئة تدريس جامعة الزيتونة **عضو هيئة تدريس جامعة الزيتونة** **عضو هيئة تدريس جامعة غريان**

المستخلص

بناء نموذج قياس معوقات تطبيق الادارة الالكترونية ، هدفت الدراسة إلى التحقق من صلاحية كما هدفت إلى التحقق من معوقات تطبيق الادارة الالكترونية بجامعة الزيتونة والكليات التابعة لها، من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بالجامعة، ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد علي الاستبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة البالغ (1245) والذي أخذ منه عينة عشوائية (250) عضو هيأة تدريس، إلا أن عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (193) بواقع (77%) من عينة الدراسة، والتي تم معالجتها إحصائياً بالاعتماد على الاختبار الإحصائي التحليل العاملي الاستكشافي من خلال البرنامج (SPSSالاحصائي) والتوكيدي (التثبيتي) (Confirmatory Factor Analysis-CFA) من خلال برنامج اموس Amos 21.0)، كما تم الاعتماد على التحليل الوصفي واختبار (One-Sample T-Test)، وتوصلت الدراسة إلى التحقق من صلاحية بناء النموذج كأداة يمكن الاعتماد عليها في قياس معوقات تطبيق الادارة الالكترونية، كما تم التوصل إلى أن المعوقات التقنية والمالية والادارية وكذلك البشرية من ضمن المعوقات التي تحول تطبيق الادارة الالكترونية بجامعة الزيتونة والكليات التابعة لها .

Summary:

The study aimed to verify the validity of building a model to measure the obstacles to the application of electronic management, and also aimed to verify the obstacles to the application of electronic management at Al-Zaytoonah University and its affiliated colleges, from the point of view of the university's faculty members. The questionnaire for collecting data from the study population of (1245), from which a random sample of (250) faculty members was taken, but the number of questionnaires valid for analysis (193) at a rate of (77%) of the study sample, which was processed statistically by relying on the statistical test

factor analysis Exploratory through the statistical program (SPSS) and confirmatory (confirmatory factor analysis-CFA) through the program (Amos 21.0), and it was also relied on descriptive analysis and the (One-Sample T-Test) test. Building the model as a reliable tool in measuring the obstacles to the application of electronic management, as it was found that the technical, financial, administrative and human obstacles are among the obstacles that transform the application of electronic management in a university.

أولاً : - خطة البحث:

1-1 المقدمة:

مع بداية القرن الحادي والعشرين وظهور الثورة المعلوماتية وحدوث الطفرة التكنولوجية الهائلة في التقنيات المختلفة التي حتمت على جميع المنظمات المجتمعية بما فيها الجامعات على ضرورة استخدام اساليب ادارية حديثة تواكب هذا العصر، يزداد التنافس على الافادة القصوى من هذه التقنيات في مختلف المجالات وبعض المنظمات اعادت هيكلة نفسها بطرق مبتكرة تتماشى مع التطور التكنولوجي الهائل وبالرغم من ذلك فما زالت منها تعتمد على الهياكل الهرمية التقليدية التي تقف عقبة في تطبيق التقنيات الحديثة كالإدارة الالكترونية والاستفادة من معطياتها في تطوير المنظمات(Turban, al et, 2008) والادارة تعتبر اداة التقدم والتجديد والتطوير والتحسين بل هي التي تعمل على تقدمـه ورفاهيته، وذلك في الاتجاه المرغوب فبه الى اقصى حد ممكن فما التقدم الحضاري والعمراني في الدول المتقدمة الا بفضل الادارة الناجحة واساليبها الحديثة ومواكبتها للتطور التكنولوجي بشكل مستمر.

فالإدارة بشكلها العام تمتاز بدورها في نجاح اي عمل، فهي عملية انسانية تستهدف التعاون والتنسيق بين الجهود البشرية بالشكل الذي يمكنها من استغلال مواردها بكل كفاءة وفاعلية، واصبح ينظر اليها والى جهود اداراتها وفاعليتهم على انها من اهم العوامل التي يعود اليها التقدم أو الفشل في المجتمعات فقد ثبت ان نجاح اي مشروع يتوقف بالدرجة الاولى على نوعية الادارة التي تقوده، الامر الذي ادى الى اعتبار التقدم الاداري معيارا يعتد به للحكم على تقدم الامم ورقيها، وحتى تحقق التربية ثمارها فإنها تحتاج الى ادارة فاعلة تنظم نشاطها وتنسق جهود افرادها في تحقيق ما تسمو اليه من اهداف (السلمي، 2001).

ومع هذا التطور التكنولوجي السريع اخدت الانشطة الحياتية تتحول بالتدريج من انشطة تقليدية الى انشطة الكترونية، للاستفادة من مميزات هذه الانشطة الجديدة في مجال تقديم الخدمات الادارية، وهذا ما يطلق عليه مصطلح الادارة الالكترونية، وهي منظومة رقمية متكاملة تهدف الى تحويل العمل الاداري

العادي التقليدي من النمط اليدوي الى النمط الالي الالكتروني من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بجميع انواعها لتخدم الامور الادارية مما يترتب عليه زيادة كفاءة عمل الادارات من خلال تعاملها مع الافراد والدقة والسرعة في انجاز الاعمال والمهام واتمام المعاملات وتوفير كل ما يتطلبه اتخاد القرار من خلال التوفير المستمر والدائم للمعلومات بين متخذي القرار وهو بالتالي خفض تكاليف العمل والجهد ورفع مستوى الاداء وتجاوز العديد من الصعوبات مثل الروتين والرشاوي وتكدس المعلومات والمعاملات والاخطاء التي تصاحب ذلك اي ما يعني احداث اصلاحات في الهيكل الاداري بأكمله وتطوير الية العمل الروتينية اليومية مع ضرورة وجود بيئة تحتية معلوماتية آمنة وبيئة تنظيمية قادرة على اقتناع تام بأهمية الادارة الالكترونية وغيرها من المتطلبات (Yogesh, 2004)، (الهواش، 2006).

وحيث ان الجامعة احدى اهم المؤسسات في المجتمع وتعتبر معقل الفكر الانساني ومصدر الاستثمار وتنمية الثروة البشرية فهي مصنع للعناصر الفاعلة في المجتمع والتي تتحمل مسؤولية النهوض بالأمة والدفاع عن مكتسباتها، واتفاقا مع الاهمية الحيوية للجامعات ودورها الحيوي فالأمر يتطلب ضرورة توفير العديد من المتطلبات للنهوض بها والارتقاء بخدماتها، حيث ان الجامعة منظومة مركبة من مجموعة كبيرة من المتغيرات الاساسية التابعة والمستقلة، لذلك لا يمكن النجاح بإدارة الجامعة بالأساليب التقليدية والادوات الروتينية العادية (النجار، 2002).

ومن هنا تبرز اهمية وجود تلك الادارة الفاعلة والواعية والمتفتحة والقادرة على رؤية الواقع الحالي والنظر الى المستقبل من خلال تبني كل التغيرات التكنولوجية ومحاولة ارسائها بكل ادارات الجامعة وخلق وتوفير وتهيئة البيئة المناسبة لإنجاحها وبالتالي مواكبة مستمرة لعملية التحديث والتطور لمواكبة حاجات العصر وتحديات المستقبل، فالإدارة الالكترونية حقل جديد انبثق ليزيد التفاعل بين تكنولوجيا المعلومات وشبكة الانترنت وبين تطبيقات الاعمال الالكترونية وحيث انها ادارة مثلها مثل غيرها من الادارات المعاصرة تواجهها جملة من التحديات والصعوبات والمعوقات وتحتاج الى جملة من المتطلبات، فهي تمثل تطبيقات من نمط غير تقليدي ورؤية استراتيجية للتغير الاداري، وهو ما يؤكد بانه ليست عملية سهلة وذلك لاعتماده على اساليب عملية وتقنيات عالية يتطلب قدرات وخبرات وتخصصات رائدة.

كذلك الادارة الالكترونية تحتاج الى دراسات وخطط ووقت طويل في الاعداد لها، وهو ما يتطلب ايمان وقناعة من القيادات الادارية العليا بضرورة توفير الامكانيات المادية والمالية وحتى البشرية وفق المقومات الموضوعية المقررة في تلك المشروعات (السالمي، 2008)، (Edwards and Jhon, 2003).

وعلى القياديين الواعين بأهمية الادارة الالكترونية ضرورة البحث والتقصي عن كافة المعوقات التي تحول دون تمكينهم من تطبيق الادارة الالكترونية والاستفادة من تأثيراتها الهائلة وبدل الجهود الحثيثة لا يجاد ابرز الحلول لتلك المعوقات وتوفير البنية التحتية اللازمة لها وتوفير كافة متطلباتها.

وتجدر الاشارة الى ان تطبيق الادارة الالكترونية في مجال التعليم قد حقق نجاحا واضحا وملموسا في العديد من المؤسسات في المجتمعات الاخرى ولا سيما في مؤسسات التعليم الجامعي وهو ما ظهر بشكل واضح بعد ظهور فيروس كورونا (كوفيد-19)، الا ان الامر مختلف في الجامعات الليبية ولاسيما جامعة الزيتونة نظرا للظروف السياسية والاقتصادية والامنية التي تعيشها الجامعات الليبية فهي تواجه العديد من المشاكل والمعوقات التي تحد من الارتقاء بمستوياتها وصعوبة تطبيق الادارة الالكترونية بجامعة الزيتونة بسبب العديد من المعوقات كندرة الامكانيات المادية والمالية وحتى البشرية وغياب الوعي بأهمية التحول نحو العمل الالكتروني (المسعودي، 2010).

2-1 مشكلة الدراسة :

ان التطور السريع والهائل في التكنولوجيا في عصرنا الحالي فرض من التغيرات الواضحة في وظائف الادارة التقليدية حيث تحولت الى وظائف الكترونية تعتمد على نظم المعلومات في التخطيط والتنظيم ورسم الاهداف والهياكل وعمليات التوجيه والرقابة وادارة فرق العمل الجماعي وغيرها من العمليات الالكترونية حيث اصبحت الاهداف تتحقق بأكثر سرعة ودقة وكفاءة وذلك ما نراه واضحا في دول العالم المتقدم الا ان التطور التكنولوجي في مؤسسات العالم الثالث مازالت محدودة جدا، فمجتمعاتنا مازالت تعاني من التأخير والخطأ والتكدس في المعاملات والمهام والواجبات بسبب اعتمادها بشكل كلي على الادارة التقليدية.

ومن خلال العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الادارة الالكترونية فأن هناك جملة من التحديات والمتطلبات والصعوبات او المعوقات أمام تطبيق الادارة الالكترونية في مؤسساتنا المختلفة حتى يومنا هذا وحتى وجودها بشكل محدود جدا ويقتصر على جوانب ضيقة.

فلعل ما حدث من اجراءات اتخذتها دول العالم في سبيل الحد من انتشار فايروس (كوفيد-19) وما تبع ذلك من تداعيات خطيرة على مختلف المناحي الاقتصادية والاجتماعية الامر الذي ادى بهذه الدول الى اتخاذ اجراءات صارمة منها الاغلاق التام او الجزئي للمؤسسات التعليمية وهو الامر الذي اكد ضرورة وجود ادارة الكترونية تواكب هذه الاحداث في هذه المؤسسات وخاصة الجامعات والتوجه الى نظام التدريس عن بعد وهو الامر الذي لم تتمكن منه العديد من الجامعات وهو ما دفع الباحثين وحثهم على اهمية وجود هذه

الدراسة لبحث ودراسة اهم المعوقات او الصعوبات التي تحول دون تطبيق الادارة الالكترونية في كل الكليات التابعة لجامعة الزيتونة وذلك لمواكبة الوضع الراهن وظهور سلالات جديدة لهذا المرض مثل اوميكرون ومحاولة مجاراة هذا التقدم السريع في التكنولوجيا والاستفادة منه ومن هذا فان مشكلة الدراسة تتمكن في محالة الاجابة على التساؤل التالي

ماهي معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في الإدارة العامة بجامعة الزيتونة والكليات التابعة لها من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس ؟

1-3 اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:-

1- التحقق من مصداقية بناء نموذج قياس معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية بالإدارة العامة لجامعة الزيتونة والكليات التابعة لها.

2- التحقق من اهم الصعوبات أو المعوقات امام تطبيق الادارة الالكترونية بالإدارة العامة لجامعة الزيتونة والكليات التابعة لها من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس.

1-4 فروض الدراسة :

بنيت هذه الدراسة على الفرضيات الرئيسية التالية:

المعوقات التقنية ليس من ضمن المعوقات لتطبيق الادارة الالكترونية بكليات جامعة الزيتونة.

المعوقات البشرية ليس من ضمن المعوقات لتطبيق الادارة الالكترونية بكليات جامعة الزيتونة.

المعوقات المالية ليس من ضمن المعوقات لتطبيق الادارة الالكترونية بكليات جامعة الزيتونة.

المعوقات الادارية ليس من ضمن المعوقات لتطبيق الادارة الالكترونية بكليات جامعة الزيتونة.

1-5 اهمية الدراسة :

تكمن اهمية الدراسة في الاتي:

تكمن اهمية الدراسة من حيث ان الباحثين هم اساتذة بالجامعات الليبية ويعون جيدا أهمية الادارة الالكترونية وضرورة ارسائها بجامعاتهم، كما يتطلع الباحثون الى نشر الوعي بمفهوم واهمية الادارة الالكترونية لتطبيقها في الجامعات الليبية، بالإضافة إلى ذلك يأمل الباحثون ان تسهم هذه الدراسة في معرفة اهم المعوقات التي تحد من تطبيق الادارة الإلكترونية والاليات والاستراتيجيات المقترحة من خلال نتائج

الدراسة والتي ستساعد على تدليل تلك الصعوبات والتغلب عليها والمساهمة في تطوير العمل الاداري والتعليمي بالجامعة.

كما تأتي اهمية هذه الدراسة من خلال الوقت الذي تأتي فيه وهو الوضع الأمني والسياسي و الإقتصادي والإجتماعي التي تمر بها ليبيا وهو ما يحد من السعي لتطوير مؤسسات الدولة الليبية عامة والجامعات خاصة لتواكب وتساير التحسين والتطوير العلمي، كما يأمل الباحثون في ان تقدم هذه الدراسة اطار نظري وفلسفي حول ماهية واهمية الادارة الالكترونية وما يتبعه من اثراء مكتباتنا بهذه الدراسة، بالإضافة إلى تقديم جملة من التوصيات حول اهم المعوقات التي تحول دون تطبيق الادارة الالكترونية بكليات جامعة الزيتونة وبالتالي تساعد صانعي القرار على كيفية تجاوز هذه المعوقات.

1-6 حدود الدراسة: سيلتزم الباحثون في دراستهم الحدود التالية:

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على جميع كليات جامعة الزيتونة المنتشرة والواقعة في كافة الحدود الادارية لبلدية ترهونة.

حدود الموضوع: تقتصر هذه الدراسة على الجانب الموضوعي في معرفة معوقات تطبيق الادارة الالكترونية بالإدارة العامة لجامعة الزيتونة والكليات التابعة لها.

الحدود البشرية: تعتمد هذه الدراسة على وجهات نظر اعضاء هيئة التدريس بالإدارة العامة لجامعة الزيتونة والكليات التابعة لها.

الحدود الزمانية: تم اجراء هذه الدراسة خلال العام: 2021م/2022م.

1-7 الخلفية النظرية والدراسات السابقة:

تزخر الساحة العربية والاجنبية بالعديد من الدراسات حول موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عموما والادارة الالكترونية بوجه خاص وذلك لأهميتها في تطوير العمل الاداري والارتقاء بالتعليم الجامعي الى اعلى مستوياته الممكنة ومن ابرز تلك الدراسات ما يلي:

في دراسة القحواتش سامر (2020) بعنوان معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في كلية الآداب جامعة صبراتة حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في كلية الآداب جامعة صبراتة من وجهه نظر اعضاء هيئة التدريس والموظفين وتم لذلك تصميم صحيفة استبيان تتكون من خمسة محاور بدءا بالبيانات الديموغرافية الى المعوقات الادارية والمالية والتقنية والمعوقات البشرية وبلغت عينة البحث (40) من خلال اخد عينة عمدية من اجمالي مجتمع الدراسة البالغ 230 عضو هيئة تدريس وموظف، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستعانة بالأساليب الاحصائية المتعارف عليها كالنسب المالية

والمتوسط الحسابي ومعامل الفا وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها ضعف الدعم المقدم من وزارة التعليم العالي لسياسة الادارة الالكترونية وكذلك وجود معوقات تقنية وبشرية وانخفاض مستويات التدريب والتوعية بمفهوم واهمية الادارة الالكترونية بالإضافة الى انها توصلت الى وجود معوقات مالية من اهمها عدم توفر الدعم المالي اللازم للاستعانة بالخبراء والمختصين سوآءا في صيانة الاجهزة او العمل عليها.

وهدفت دراسة الغنبوصي والهاجري (2016) الى التعرف على صعوبات ومعوقات تطبيق الادارة الالكترونية في مدارس وزارة التربية والتعليم في كل من سلطنة عمان ودولة الكويت وذلك من وجهه نظر مديري المدارس ومساعديهم حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وفي سبيل تحقيق اهداف هذه الدراسة قام الباحثان بالتطوير استبانة لجمع البيانات حيث تكونت عينة الدراسة من 274 مديرا ومساعدا، وقد توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج اهمها وجود فجوة ثقافية الكترونية كأحد اهم واعلى الصعوبات امام تطبيق الادارة الالكترونية بمدارس وزارة التربية والتعليم في البلدي كما توصلت الدراسة لوجود فروق ذات دلالة احصائية بين البلدين وذلك لصالح دولة الكويت.

قام الحسنات (2011) بدراسة معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في الجامعات الفلسطينية حيث هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن المعوقات التنظيمية والتقنية والبشرية والمادية التي تواجه تطبيق الادارة الالكترونية في الجامعات الفلسطينية وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتم اعداد استمارة استبيان لتحقيق اهداف الدراسة حيث تم اختيار عينة عشوائية طبقية (305) مفردة وقد توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج اهمها وجود معوقات تنظيمية وتقنية وبشرية ومالية امام تطبيق الادارة الالكترونية بجامعات فلسطين، كما توصلت الدراسة الى ان متوسط عبارات معوقات تطبيق الادارة الالكترونية كانت بدرجة كبيرة وكان ترتيبها كالتالي المعوقات المالية ثم البشرية ثم التنظيمية فالمعوقات التقنية.

هدفت دراسة ابوامونة (2009) الى التعرف على واقع ادارة الموارد البشرية الكترونيا في الجامعات الفلسطينية النظامية في قطاع غزة والتعرف على اهمية ادارة الموارد البشرية الكترونيا لدى المستويات الادارية المختلفة وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لتحقيق اهداف دراسته وكذلك استخدام المنهج الوصفي المسحي، وتكن مجتمع الدراسة من المستويات الادارية المختلفة للجامعات ومن موظفي مراكز تكنولوجيا المعلومات وبلغت عينة الدراسة (127) مفردة، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها ان وضوح ادارة الموارد البشرية الكترونيا ودعم الادارة العليا متوفران ويساهمان بشكل كبير في عملية التحول الى الادارة الالكترونية بشكل عام وادارة الموارد البشرية الكترونيا بشكل خاص، كذلك وجود عجز مالي لدى كافة الجامعات واختلاف اولويات المراكز تبعا لسياسة الادارة العليا واولوياتها.

هدفت دراسة نصر ومصباح (2021) الى مدى اهمية وامكانية تطبيق الادارة الالكترونية في ظل جائحة (كوفيد.19) من وجهه نظر موظفي جامعة زيتونة وقد هدفت هذه الدراسة الى معرفة مستوى ادراك المبحوثين باهمية تطبيق الادارة الالكترونية في ادارات جامعة الزيتونة كما هدفت ايضا الى الكشف عد مدى امكانية تطبيق الادارة الالكترونية من وجهه نظر المبحوثين في ادارة جامعة الزيتونة وقد اعتمد الباحثان لتحقيق اهداف دراستهم الى اتباع المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مدى اهمية امكانية تطبيق الادارة الالكترونية من وجهه نظرة المبحوثين بإدارة الجامعة في ظل جائحة (كوفيد.19) وتم استخدام صحيفة استبيان صممت لتحقيق اهداف الدراسة، وتمثل مجتمع الدراسة في شاغري الادارات والاقسام بالإدارة الرئيسية للجامعة وقد بلغ عينة الدراسة (60) مفردة، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج من اهمها انه يوجد وعي لذى المبحوث بأهمية تطبيق الادارة الالكترونية، وايضا ان تبني نظام الادارة الالكترونية يفتح الباب امان تبني التعليم الالكتروني، وتوصلت ايضا الى ندرة كل من الامكانات المادية واللوجستية والبشرية وغياب الدورات التدريبية في مجال الادارة الالكترونية، وكذلك غياب وعي اصحاب القرار بالجامعة الى اهمية الادارة الالكترونية وغياب التخطيط الاستراتيجي للتحول نحو العمل الالكتروني.

هدفت دراسة عمران والهوني 2016 الى التعرف على اهم المعوقات التي من شأنها ان تكون عائقا امام تطبيق الادارة الالكترونية بجامعة سبها وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي ولتحقيق اهداف الدراسة تم تصميم استبانة ثم اختيار عينة عشوائية بلغت (50) مفردة تم اختيارهم من بين اعضاء هيئة التدريس بكليتي الاقتصاد والتقنية الطبية بالجامعة وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج اهمها وجود العديد من المعوقات التي من شأنها ان تساهم في اعاقة تطبيق الادارة الالكترونية بالجامعة، حيث اتضح للباحثين ان المعوقات البشرية هي اقوى المعوقات التي تحول دون تطبيق الادارة الالكترونية بالجامعة اضافة الى المعوقات الادارية وفي المرتبة الثانية نجد المعوقات المالية واخيرا المعوقات التقنية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

رغم اتفاق هذه الدراسة مع الكثير من الادبيات الواردة في الدراسات السابقة من الجانب الاكاديمي حيث ان معظمها اتبع المنهج الوصفي التحليلي واعتماد اختيار العينة العشوائية وذلك كون هذا الاسلوب هو الاكثر ملائمة لمثل هذه الدراسات، ولكن ما يميز هذه الدراسة هو انها ركزت في الجانب التطبيقي على كليات جامعة الزيتونة فيما بخص الادارة الالكترونية، حيث انها تسلط الضوء على تلك المعوقات سواء البشرية او التقنية او الادارية او المالية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بهذه الكليات وذلك في محاولة

للوصول الى تجربة ناجحة من شانها ان تكون اساسا يمكن ان يساعد القائمين بجامعة الزيتونة او غيرها من المؤسسات التعليمية في ليبيا على اعتماد وتطوير النظام الالكتروني لديها.

ثانياً:- الخلفية النظرية:

2-1 ماهية الادارة الالكترونية:

تعد الادارة الالكترونية نتاجا لثورة المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة لتطوير اعمال المنظمات وتحويلها الى منظمات الكترونية تستعمل شبكة الانترنت والتطبيقات المتطورة للحاسبات الالية في انجاز جميع اعمالها ومعاملاتها الادارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وانجاز كل وظائفها من تسويق وتمويل واستثمار واعمال مكتبية بسرعة ودقة فائقة، لذا نجد التوجه العالمي نحو تطبيق الادارة الالكترونية في المنظمات بشقيها العام والخاص لتحقيق السبق والريادة في استثمار التقنية الالكترونية، وتعرف الادارة الالكترونية بالإدارة التي تستخدم شبكة الانترنت وتكنولوجيا المعلومات ونظم الاتصالات الاخرى من خلال دمج عمليات المنظمة مع تطبيقات هذه التكنولوجيا بهدف تحسين جودة الاداء وتحقيق الكفاءة والفاعلية للمنظمة (العقابي والربيعي 2018).

كما يمكن تعريف الادارة الالكترونية انها انجاز المعاملات الادارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت بدون ان يضطر العملاء للانتقال الى الادارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم وما يصاحب ذلك من هدر للجهد والوقت والطاقات (فلاق وناصر 2020)، وتعرف ايضا هي الانتقال من انجاز المعاملات وتقديم الخدمات من الطريقة التقليدية اليدوية والورقية الى الشكل الالكتروني من اجل استخدام امثل للوقت والجهد (عزوز، وتوام، 2021).

ويرى (Lam, 2004) في تعريفه للإدارة الالكترونية بانها مجموعة من شبكات الاتصال الالكتروني التي تنتقل فيها البيانات والوثائق من المؤسسات الافتراضية الى الى المؤسسات التربوية وايضا هي الانتقال من انجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة من الطريقة اليدوية التقليدية الى الشكل الالكتروني من اجل استخدام امثل للوقت والجهد والمال (باكير، 2006)

2-2 اهداف الادارة الالكترونية:

هناك مجموعة من الاهداف التي تسعى الادارة الالكترونية الى تحقيقها كما ذكرها (المسماري، 2007) وهي:

1. تطوير الادارة بشكل عام باستخدام التقنيات الحديثة من حلول وانظمة والتي من شأنها تطوير العمل الاداري وبالتالي رفع كفاءة انتاجية الموظف وخلق جيل جديد من الكوادر القادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة، ومحاربة البيروقراطية والقضاء على تعقيدات العمل اليومية الروتينية.
2. توفير البيانات والمعلومات لأصحاب القرار بالسرعة وفي الوقت المناسبين ورفع مستوى العملية الرقابية، كما توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة وقتية ومباشرة، وتقلقل تكاليف التشغيل من خلال خفض كميات الملفات والخزائن لحفظها وكميات الورق المستخدم والانجاز السريع للمعاملة .
3. تواصل افضل وارتباط اكثر بين ادارات المؤسسة الواحدة يعين على تقديم خدمات بجودة ودقة عالية، وربط كافة فروع المنظمة مع بعضها البعض كأنها وحدة مركزية.
4. تركيز نقطة اتخاد القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع اعطاء دعم اكثر في مراقبتها، والحصول على البيانات من مصدرها الاصلي وفي ان واحد، كما توفير الكم المناسب من البيانات والتي من شأنها تدليل كافة معوقات اتخاد القرار.

كما يرى (بكري، 2002) ان اهداف الادارة الالكترونية في المؤسسات التعليمية تتمثل في اهداف مباشرة واهداف عامة فالمباشرة تتمثل في الانجاز السريع للأعمال واختصار زمن التنفيذ في مختلف الاجراءات داخل المؤسسات التعليمية، وكذلك تقليل ساعات العمل داخل المؤسسة التعليمية، والاقتصاد في استخدام الورق عند انجاز الاعمال، بالإضافة إلى امكانية ممارسة التدريس وانجاز الاعمال التعليمية عن بعد واستعمال الدوائر المغلقة كما دعت الحاجة اليه في وقتنا الحاضر.

وفيما يتعلق بالأهداف عامة فهي تتمثل في الحد من العمل الالكتروني بالعمل الانساني وما يصاحبه من اخطاء، كما أن التوجه الى الادارة الالكترونية هو تحدي كبير وخيار حتمي امام مؤسساتنا للمجاراة والتوافق مع بقية دول العالم والتي تبنت هذه التكنولوجيا منذ زمن، بالإضافة إلى ذلك عند انجاز كافة المهام والاعمال بشكل الكتروني يعزز من القدرة التنفسية للمؤسسات التعليمية محليا واقليميا.

3-2 معوقات الادارة الالكترونية

ذكر (الحسنات، 2011) ان هناك جملة من العوائق امام تطبيق الادارة الالكترونية في الجامعات ومنها:

1. التخبط السياسي وما يصاحبه من مقاطعات لأي مبادرات او تغييرها واعادة توجيهها.
2. انخفاض وتدني عائدات الدول يؤدي الى عدم قدرتها على توفير متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية.

3. التأخير غير المتعمد واحيانا المتعمد في وضع الاطار القانوني والتنظيمي لإرساء وتطبيق عملية تنفيذ الادارة الالكترونية.

4. النزاعات والحروب الداخلية.

5. مقاومة التغيير او الخوف منه سواء من الموظفين او حتى من اصحاب القرار.

6. ضعف وعي المجتمع وكذلك الادارات العليا بأهمية هذا المفهوم.

7. انخفاض عدد الكوادر القادرة على العمل على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويتجه العديد من الباحثين الى معوقات الادارة الالكترونية في عدة جوانب هي:

المعوقات التقنية (الحسنات ,2011.55)

1. صعوبة ومشكلات تشغيل الحاسب الالي في البيانات التعليمية.

2. ندرة وجود موصفات ومعايير موحدة للأجهزة المستخدمة داخل الكلية او الجامعة، اغلب اجهزة الحواسيب والانظمة والبرامج المعمول بها غلب عليها التقادم وذلك لعدم مواكبتها للتطور التكنولوجي السريع وحاجتها المستمرة الى التحديث.

3. تعاني العديد من الجامعات والكليات الى تدني مستوى البنية التحتية لها مما يحد على قدرتها على تبني واستقبال مثل هذه التقنيات.

4. انتشار محدود لأنظمة الاتصالات وان وجد فهو بجودة ضعيفة لا تتناسب مع تبني مفهوم الادارة الالكترونية.

5. ضعف التقدم التكنولوجي وانخفاضه بالدول النامية لأسباب عدة منها محدودية القدرات التطبيقية وقلة الخبرات المتخصصة في هذا المجال.

6. خوف العاملين بهذه المؤسسات من اثر سلبيات توفير مثل هذه التقنيات على مصالحهم الشخصية كالاستغناء عن خدماتهم.

المعوقات البشرية (علي، جيلالي، 2019)

1. ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى الاجتماعي والتنظيمي بالجامعات.
2. شعور بعض المديرين واصحاب القرار من عدم قبول التغيير وان هذا التغيير يشكل تهديدا على مناصبهم مستقبلا.
3. قلة البرامج التدريبية في مجال التقنية الحديثة ومواكبة التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات.
4. انخفاض الوعي والفهم بتقنيات الحاسب الالي وما يمثله من خوف عند استخدامه لدى العاملين.
5. قلة تشجيع المسؤولين للأفراد على التعليم الذاتي لبرامج وتطبيقات الادارة الالكترونية وتقنية المعلومات.
6. ضعف مهارات العاملين اللغوية وخاصة الانجليزية، وكذلك انخفاض ثقافتهم فيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصالات.
7. شعور العاملين غير القادرين على التعامل مع هذه التكنولوجيا بأن مستقبلهم المهني في خطر وسيكونون خارج مستوى الحاجة اليهم مستقبلا.
8. النظرة المادية من قبل اصحاب القرار والاداريين في الجامعات الى المشروعات التقنية والحاسوبية عامة دون النظر لما تقدمه هذه التكنولوجيا من ايجابيات.

المعوقات الادارية (علي، جيلالي، 2019)

1. ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الادارة العليا لبرامج الادارة الرقمية.
2. ضعف اهتمام الادارة العليا بتقييم تطبيق الادارة الالكترونية ومتابعتها.
4. غياب التنسيق بين الاجهزة والادارات الاخرى ذات العلاقة بنشاط المؤسسة.
5. عدم توافر اجراء دورات تدريبية للعاملين والمختصين بشكل واسع في المواقع المرغوب فيها.
6. عدم اقتناع الادارة العليا بالمنظمة بضرورة الادارة الالكترونية او الحاجة اليها.
7. عدم تهيئة الافراد نفسيا واشعارهم بأهمية دورهم وانهم جزء من عملية التحول والنجاح.
8. الاختلاف في نظم الادارة داخل الجهة الادارية الواحدة مما يعرقل التحول الى اسلوب الادارة الالكترونية بشكل انسيابي وتدريجي وسلس.

المعوقات المالية (علي، جيلالي، 2019)

1. التكاليف العالية نتيجة استخدام الشبكة العالمية للأنترنت.

2. قلة الموارد المالية المخصصة للبنية التحتية اللازمة لتطبيق الادارة الالكترونية وانشاء الشبكات وربط المواقع وتطوير الاجهزة والبرامج.

3. قلة الموارد المتاحة لدى الادارات العليا في التعليم بسبب الارتباط بميزانيات ثابتة ومحدودة ولا تقبل المناقلة بين بنودها لدعم هذه التكنولوجيا.

5. انخفاض حجم الميزانيات المخصصة لبرامج التدريب من اجل تطبيق الادارة الالكترونية بالجامعات.

6. التكاليف الباهظة للبرمجيات والاجهزة الالكترونية الازمة عند تطبيق الادارة الالكترونية.

ثالثاً: الإجراءات المنهجية للدراسة.

3-1 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة ولأجل تحقيق الاهداف التي تسعى اليها على المنهج الوصفي التحليلي وهو الانسب لمثل هذه الدراسات، وذلك من خلال محاولة التعرف على وجهات نظر واراء اعضاء هيئة التدريس بجامعة الزيتونة عن اهم المعوقات التي تحول دون تطبيق الادارة الالكترونية بالكليات وإدارة جامعتهم، وقد تم جمع البيانات الاولية للدراسة من خلال استخدام استمارة الاستبيان والتي تم تصميمها تأسيسا على بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الادارة الالكترونية، كما تم الاعتماد على مصدرين لجمع البيانات تتمثل في المصادر الثانوية والتي اعتمد عليها في وضع الاطار النظري للإدارة الالكترونية من الكتب والمراجع ذات العلاقة لوضع وصياغة الاطار النظري للدراسة، والمصادر الاولية والتي تغطي الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة بحيث تم تفريغ صحيفة الاستبيان التي تم تصميمها خصيصا لهذه الدراسة وعرضها على المتخصصين والمحكمين للتأكد من صدق محتواها وايفائها للغرض التي صممت من اجله.

3-2 مجتمع وعينة الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة على جميع اعضاء هيئة التدريس بالإدارة العامة لجامعة الزيتونة والكليات التابعة لها والبالغ عددهم (1245) عضو هيأة تدريس وقد اخذ منه عينة عشوائية قوامها (250) مفردة اي ما نسبته (20%) تحسباً للفاقد منها، إلا أن الاستبانات التي تم استرجاعها والتي كانت صالحة للتحليل وتم معالجتها احصائيا كانت (193) بنسبة (77%) من عينة الدراسة.

3-3 الأساليب الإحصائية

تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS-V24) مثل اختبارات المتوسطات الحسابية، والأوزان النسبية، واختبار "ت" (One-Sample T Test) لمقارنة فروق متوسطات لعينة واحدة، وكما تم الاعتماد على مقياس ليكرث الخماسي (Likert-scale) لتحديد قيم تقديرات العلاقة بين المتغيرات الرئيسة للدراسة، كما هو موضح بالجدول رقم (1) للمقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة وفق المتوسطات الحسابية المرجحة، بالإضافة إلى ذلك وللتحقق من هدف الدراسة والمتمثل في مصداقية بناء نموذج الدراسة تم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي، بالإضافة إلى ذلك التحليل العاملي التوكيدي بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (AMOS).

بالنسبة لتحديد تناسب التحليل العاملي الاستكشافي التوضيحي تم الاعتماد على بعض من الفروض الإحصائية كمقياس كايزر ومايز وأولكين (Kaiser-Meyer-Olkin) واختبار بارتليت (Bartlett's Test)، وتقديرات الاشتراكات بين فقرات المقياس (Communalities)، بالإضافة إلى تطابق عدد أيجن (Eigen) بالمرجعية النظرية، وكما تم الاعتماد على نسبة التباين الكلي المشروح أو المفسر (Proportion of Variance Explained)، وكذلك ثبات المفهوم العام والفقرات وارتباطها بالمجال الذي تمثله (Construct Reliability) (Field,2006).

وفيما يتعلق بالتحليل العاملي التوكيدي تم الاعتماد على عدة مؤشرات بهدف تحديد درجة المطابقة بين نموذج الدراسة المفترض ونموذج البيانات المجمعة من بيئة الدراسة، ومن بين هذه المؤشرات الدلالة الإحصائية (P-Value) بمربع كاي (X^2)، بحيث في حالة كانت أقل من (0.05)، هذا يدل على هناك تطابق بين النموذج الافتراضي والبيانات (تغيزة، 2012)، ومؤشر مربع كاي المعياري Relative or Normed Chi-Square) لاختبار تجانس التباين بالمجتمع وإذا كانت قيمتهُ أكبر من (2) وأقل من (5) هناك تطابق بين النموذج الافتراضي والبيانات (البرق واخرون، 2013).

كما تم الاعتماد على مؤشر المطابقة المقارن (Comparative Fit Index–CFI) وذلك من أجل المقارنة بين مربع كاي لنموذج الدراسة الافتراضي والمستقل، وهنا القيمة التي تتجاوز (0.90) تشير إلى مطابقة جيدة للنموذج الافتراضي (Barbara, 1996)، بالإضافة إلى ذلك مؤشر المطابقة المعياري (Normed Fit Index-NFI) من أجل المقارنة بين النموذج المفترض والنموذج السيئ من جهة درجة تمثيلهُ لبيانات مجتمع الدراسة، والقيمة التي تتجاوز (0.90) أو اقترابها من (1) تشير إلى مطابقة ممتازة للنموذج (Hair et

al, 2006)، ومؤشر الملائمة التزايدي (Incremental Fit Index–IFI) لإيضاح إلى أي مدى تفوق النموذج الافتراضي مع النموذج السيئ، والقيمة التي تقترب من الواحد صحيح (1) تشير إلى أفضلية النموذج الافتراضي أو المقترح بالدراسة بالمقارنة مع نموذج العدم للبيانات المجمعة.

كما تم الاعتماد أيضاً على مؤشر المطابقة الغير المعياري (Tucker-Lewis Index- TLI) بهدف تعويض تعقيد النموذج المفترض، والقيمة في حال أكبر من (0.90) أو اقترابها من (1) الواحد صحيح تشير إلى أفضلية المطابقة للنموذج الافتراضي (Hair et al, 2010)، ومؤشر الجذر التربيعي (Root Mean square Error of Approximation-RMSEA) لتحديد جودة مطابقة النموذج الافتراضي، والقيمة الأقل من (0.08) تذل على جودة المطابقة (Hair et al, 2006).

جدول (1) : يبين الوزن والوسط المرجح لمقياس الدراسة لمقياس (**Likert-scale**)

المقياس	لا أوافق وبشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق وبشدة
الوزن	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1.79 –0.1	2.59 – 1.8	3.39 – 2.6	4.19 –3.40	5 – 4.2

3-4 وصف أداة الدراسة:

صيغت الاستبانة في صورتها الأولية وبعد إجراء التعديلات على فقراتها تضمنت الاستبانة في صيغتها النهائية على معلومات شخصية عن المجيب تمثلت في: (الجنس، المركز الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الحالي)، كما على اربعة محاور رئيسية تغطي معوقات تطبيق الادارة الالكترونية ولكل محور (6) فقرات، كما أعطى لكل فقرة وزنا مدرجًا وفق مقياس ليكرت الخماسي.

3-5 صدق وثبات الأداة:

من ناحية صدق اداة الدراسة تم عرضها في صورتها الأولية على عدد من المختصين لإصدار حكمهم على مدى صلاحية الفقرات وسلامة صياغتها وملاءمتها لموضوع الدراسة والتحقق من الصدق الظاهري للأداة، ومن ناحية ثبات الأداة بحيث يعتبر من متطلبات أداة الدراسة، بحيث يعطي اتساقًا في النتائج عندما تطبق الأداة مرات عديدة وهنا تم الاعتماد على معامل (Alpha – Cornpach) لتحديد معامل الثبات العام لاداة الدراسة ومحاورها الرئيسية، ووفقاً لمخرجات التحليل والمعروضة بالجدول رقم (2) والتي تبين بأن معامل

الثبات للفقرات التي تمثل العوامل أو محاور الدراسة كانت أعلى من المعيار أو المحك (0.60) (Sekaran, Bougie, 2010).

جدول (2): قيم معامل الثبات لأداة الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	قيم الثبات
المعوقات التقنية لتطبيق الإدارة الالكترونية	6	0.901
المعوقات المالية لتطبيق الإدارة الالكترونية	6	0.914
المعوقات البشرية لتطبيق الإدارة الالكترونية	6	0.838
المعوقات الإدارية لتطبيق الإدارة الالكترونية	6	0.900
الثبات العام لأداة الدراسة	24	0.951

6-3 تطبيق أداة الدراسة

تم تطبيق أداة الدراسة على اعضاء هيئة الدريس بجامعة الزيتونة والكليات التابعة لها وعددهم (1245) عضو هيئة تدريس، واعتمد الباحثان في تحديدها على قاعدة البيانات المتوفرة لدى إدارة الجامعة، ولضمان الحصول على العدد المطلوب تم توزيع عدد (250) صحيفة استبيان، وقد تم استرجاع (212) صحيفة استبيان، أي بنسبة استرجاع 84%، بينما كانت هناك (21) استمارات لا يمكن الاعتماد عليها في التحليل وبهذا فأن عدد الاستبانات الصالحة للتحليل قد بلغ (193) صحيفة استبيان وبهذا تكون نسبة الاستبانات الصالحة الى نسبة الاستبانات الموزعة 77% وتعتبر نسبة جيدة في مجالات الدراسات الإنسانية (Johnson & Christensen, 2012).

7-3 الإحصاء الوصفي للبيانات الديموغرافية لعينة الدراسة

يبين الجدول رقم (3) الإحصاء الوصفي للبيانات السيكومترية لعينة الدراسة والتوزيع النسبي حسب الخصائص الشخصية كالجنس، والمؤهل العلمي، والدرجة العملية، ومن الجدول يتبين أن ما نسبته (64.8%) والتي تمثل (125) مفردة هم من جنس الذكور، كما بلغ عدد الاناث في العينة المبحوثة (68) مفردة وبنسبة تمثيل بلغت (35.2%)، وعند استنطاق هذا لوجدنا انها تحمل في مضمونها بأن نسبة تمثيل المرأة جاء ضعيفاً جداً مقارنتاً بفئة الرجال، ويعزو ذلك إلى الثقافة السائدة بالمجتمع التي تلزم المرأة الليبية بواجباتها تجاه

أسرتها، وانطلاقا من تلك النتيجة، نجد أن العنصر النسائي لم تأخذ حقها في العمل والمشاركة في التعليم العالي بنسبة جيدة مقارنتاً بالذكور.

الجدول رقم (3) البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة الفردية	النسبة التراكمية
الجنس	أنثى	68	%35.2	%35.2
	ذكر	125	%64.8	%100
	المجموع	193	%100	-
المؤهل العلمي	ماجستير	119	%61.7	%61.7
	دكتوراه	74	%38.3	%100
	المجموع	193	%100	-
الدرجة العلمية	محاضر مساعد	21	%10.9	%10.9
	محاضر	91	%47.2	%58.0
	استاذ مساعد	57	%29.5	%87.6
	استاذ مشارك	18	%9.3	%96.9
	استاذ	6	%3.1	%100
	المجموع	193	100.0	-

ومن الجدول والمشار إليه والمتعلق بنتائج المؤهل العلمي لعينة الدراسة، حيث كشفت لنا نتائج التحليل بأن أعلى نسبة كانت من نصيب من هم حاملي شهادات الماجستير حيث بلغ عدد الحاصلين على مؤهل الماجستير (119) وبنسبة (61.7%)، ويليها فئة حملة درجة الدكتوراه حيث بلغ عددهم (74) وبنسبة (38.3%)، ويعزو ذلك إلى ارتفاع نسبة حملة الشهادة الماجستير في عينة الدراسة نظراً لعدم منح أعضاء هيئة التدريس ولفترة طويلة فرصة لاستكمال دراستهم الدقيقة الدكتوراه.

كما يبين الجدول أيضاً بأن نتائج التحليل الوصفي لمتغير الدرجة العلمية لعينة الدراسة، (91) مفردة من مفردات عينة الدراسة ويمثلون ما نسبته (47.2%) ممن هم لديهم درجة المحاضر، وهم يمثلون الفئة الأكبر مقارنةً مع باقي مستويات الدرجة العلمية، ويليها درجة استاذ مساعد الذين يمثلون ما نسبته (29.5%) وعددهم (57)، بينما كانت نسبة أعضاء هيئة التدريس الذين درجتهم العلمية محاضر مساعد واستاذ مشارك متقاربة بحيث كان عدد من يحمل درجة علمية محاضر مساعد (21) وبنسبة (10.9%)، واستاذ مشارك (18) وبنسبة (9.3%)، وتحصل الذين درجتهم العلمية استاذ النسبة الاقل من اجمالي مفردات عينة الدراسة

بواقع (6) افراد وبنسبة (3.1%)، وبشكل عام ووفقاً بما جاءت به نتائج التحليل بأن أفراد العينة الذين لديهم الدرجة العلمية محاضر واستاذ مساعد هم النسبة المتوسطة.

3-8 صدق بناء نموذج الدراسة: بهدف التحقق من احد اهداف الدراسة الحالية والمتمثل في التحقق من صدق بناء نموذج معوقات الادارة الالكترونية تم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS) والتحليل العاملي التوكيدي بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (AMOS)، وبناء على مخرجات المعالجة الاحصائية للبيانات والتي تتمثل في التالي:

أولاً: التحليل العاملي الاستكشافي (Exploratory Factor Analysis–EFA):

بناء على مخرجات المعالجة الاحصائية للبيانات والمعروضة بالجدول رقم (4) والتي تبين النتائج الخاصة بمقياس كايزر، ماير، أولكين (Kaiser-Meyer-Oklin) واختبار بارتليت (Bartlett's Test) والتي تؤكد على كفاءة وتناسب البيانات للتحليل العاملي الاستكشافي.

جدول 4: كمو واختبار باتليت KMO and Bartlett's Test

0.927	Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	
	مقياس كايزر- ماير- أولكين	
2861.673	Approx. Chi-Square مربع كاى التقريبي	Bartlett's Test of Sphericity اختبار بارتليت
0.001	Sig. مستوى الدلالة	

بالإضافة إلى ذلك وبناء على مخرجات التحليل للبيانات والمعروضة بالشكل رقم (1) والتي تمثل عدد جذور أيجن (Eigen) والتي يتجاوز قيمتها (1) الواحد صحيح كانت أربعة عوامل و قيمتها (9.503، 1.716، 1.156، 1.133) وهذا يتفق مع معوقات الادارة الالكترونية والموضحة نظرياً في بيئة الدراسة.

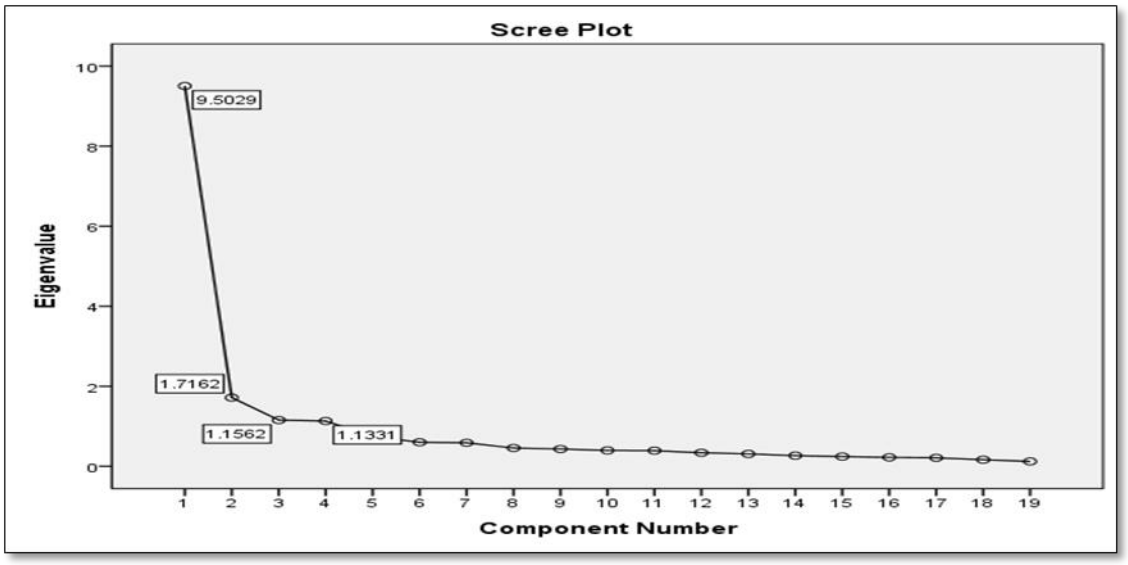

الشكل رقم (1): جذر أو قيمة أيجن Eigenvalu

وبالإضافة إلى ذلك وبناء على البيانات المعروضة بالجدول رقم (5) والذي يبين نسبة التباين الكلي المشروح أو المفسر (Proportion of Variance Explained) للمعوقات المعتمد عليها بنموذج الدراسة يتضح بأن نسبة التباين الكلي كانت (71.097%)، وهذا يدل على أن فقرات المقياس المستخدمة في الدراسة فسرت معوقات الادارة الالكترونية بنسبة (71.097%)، وفيما يخص نسبة مساهمة كل عامل من العوامل الأربعة في تفسير معوقات الادارة الالكترونية كانت على التوالي (50.015%، 9.032 %، 6.085%، 5.964%).

الجدول رقم (5): التباين الكلي المفسر لمقياس معوقات الإدارة الإلكترونية

Component العنصر أو المكون	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	جذور ايجن الأولية لمصفوفة الارتباط			مجموع المربعات المستخلصة لقيم التشبع قبل التدوير			مجموع المربعات المستخلصة لقيم التشبع بعد التدوير		
	Total الجذر الكامن لكل مكون	**% of Variance** مشاركة كلّ جذر لكلّ مكون في التباين	**Cumulative %** النسبة التراكمية	**Total** الجذر الكامن لكل مكون	**% of Variance** مشاركة كلّ جذر لكلّ مكون في التباين	**Cumulative %** النسبة التراكمية	**Total** الجذر الكامن لكل مكون	**% of Variance** مشاركة كلّ جذر لكلّ مكون في التباين	**Cumulative %** النسبة التراكمية
1	9.503	50.015	50.015	**9.502**	50.015	50.015	3.673	19.332	**19.332**

37.800	18.467	3.509	59.048	9.032	**1.716**	59.048	9.032	1.716	2
55.395	17.595	3.343	65.133	6.085	**1.156**	65.133	6.085	1.156	3
71.097	15.702	2.983	71.097	5.964	**1.133**	71.097	5.964	1.133	4
						75.009	3.913	0.743	5
						78.173	3.164	0.601	6
						81.270	3.097	0.588	7
						83.674	2.405	0.457	8
						85.950	2.276	0.432	9
						88.034	2.084	0.396	10
						90.099	2.065	0.392	11
						91.883	1.784	0.339	12
						93.512	1.629	0.310	13
						94.916	1.404	0.267	14
						96.199	1.283	0.244	15
						97.376	1.178	0.224	16
						98.492	1.115	0.212	17
						99.359	0.868	0.165	18
						100.000	0.641	0.122	19

بالإضافة إلى ما سبق هناك ما يسمى ارتباط كل فقرة بمجالها (Construct Reliability)، والتي يقصد بها تحميل أو تشبع كل فقرة بالعامل الذي تمثله، وبناء على مخرجات التحليل والمعروضة بالجدول رقم (6) نجد أن فقرات المقياس تشبعت مع الفقرات الخاصة بكل عامل، والتي تم تسميتها وفقاً لمحتواهن النظري، بحيث يطلق على العامل الأول المعوقات الادارية، والثاني البشرية، والثالث التقنية، وفيما يتعلق بالعامل الرابع يتمثل في المعوقات المالية، كما جاءت هذه العوامل متسلسلة وعدد فقرات كل عامل كافية لتمثيله نظراً لاحتواء كل مكون على أكثر من ثلاث فقرات، كما يتضح بأن نسبة تشبع أو ارتباط لكل فقرة عالية وكافية تماماً نظراً لتجاوزها النسبة المحددة للتشبع ، علماً بأن تم حذف الفقرات التي تحمل الرمز (Q1، Q5، Q12، Q16) لتشبعها أو تحميلها كان أقل من النسبة المعتمدة للتشبع بهذه الدراسة وهي أعلى من (0.45).

الجدول رقم (6): عدد المكونات الأساسية وتشبع كل فقرة بأبعاد مقياس معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية

رمز الفقرة	فقرات مقياس معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية	مقياس معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية			
		الاول	الثاني	الثالث	الرابع
Q2	تدني مستوى البنية التحتية اللازمة لتطبيق الادارة الالكترونية			0.765	
Q3	قلة اعداد اجهزة الحاسوب المتوفرة بكليات وإدارات الجامعة			0.794	
Q4	صعوبة الربط بين الاجهزة بالكليات وادارة الجامعة لاختلاف مواصفاتها			0.698	
Q6	ضعف خدمة الاتصالات والانترنت بالجامعة			0.741	
Q8	حجم الميزانيات المخصصة لتحديث الاجهزة اللازمة للادارة الالكترونية				0.807
Q9	التكاليف المرتفعة للاجهزة التي تتلائم مع متطلبات الادارة الالكترونية				0.767
Q10	المخصصات المالية لاقامة ورش العمل للتوعية باهمية الادارة الالكترونية				0.78
Q11	اسعار التطبيقات الالكترونية مع محدودية الموارد المالية بالجامعة				0.618
Q13	مقاومة بعض ادارات الجامعة للتغيير		0.555		
Q14	الكوادر المتخصصة في مجال الادارة الالكترونية بالجامعة		0.815		
Q15	اقتناع بعض المدراء والقياديين بجدوى تطبيق الادارة الالكترونية		0.728		
Q17	خوف العاملين من فقدان مراكزهم عند تقبل فكرة الادارة الالكترونية		0.728		
Q18	اجادة اللغة الانجليزية لدى العديد من موظفي واساتذة الجامعة		0.756		
Q19	الاهداف الواضحة لعملية التحول نحو الادارة الالكترونية	0.683			
Q20	انشغال ادارة الجامعية بمواضيع ذات اهمية اكثر من الادارة الالكترونية	0.705			
Q21	غموض الرؤية المستقبلية لتطبيق الادارة الالكترونية	0.796			
Q22	ضعف التحفيز المادي والمعنوي لاستخدام التقنيات الحديثة	0.788			
Q23	المركزية الشديدة في إدارة الجامعة	0.698			
Q24	التخطيط السليم لعملية التحول نحو الادارة الالكترونية	0.601			

ثانياً: التحليل العاملي التوكيدي (Confirmatory Factor Analysis-CFA):

استكمالاً للخطوة السابقة وهي تحقيق احد اهداف الدراسة والمتمثل في التحقق من صدق بناء نموذج معوقات الادارة الالكترونية تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (AMOS)، وبالاعتماد على مخرجات التحليل العامل الاستكشافي تم التأكد من صحة بناء النموذج وذلك بناء على مخرجات المعالجة الاحصائية للبيانات وبالاعتماد على مؤشرات المطابقة بعد التعديل للنموذج بناء على مؤشر التعديل (Modification Index) لمخرجات التحليل العاملي التوكيدي التثبيتي (CFA) والمبينة بالشكل رقم (2) قيمة هذه المؤشرات وفقاً للمعيار أو المحك المعتمد عليه بالدراسة.

بحيث كانت قيمة مؤشر مربع كاي المعياري (CMIN/DF) قيمتهُ كانت (1.537)، ومؤشر المطابقة المقارن (CFI) قيمتهُ تساوي (0.966)، ومؤشر المطابقة المعياري (NFI) قيمتهُ كانت (0.909)، ومؤشر الملائمة التزايدي (IFI) قيمتهُ كانت (0.966)، ومؤشر المطابقة الغير المعياري (TLI) قيمتهُ تساوي (0.959)، ومؤشر الجذر التربيعي (RMSEA) قيمتهُ كانت (0.053)، وبناء على ذلك يتبين بأن هناك تطابق بين النموذج المفترض للدراسة والبيانات المجمعة من بيئة الدراسة، وهذا يعني بأن صحة بناء النموذج وبالإمكان الاعتماد عليه في قياس معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية.

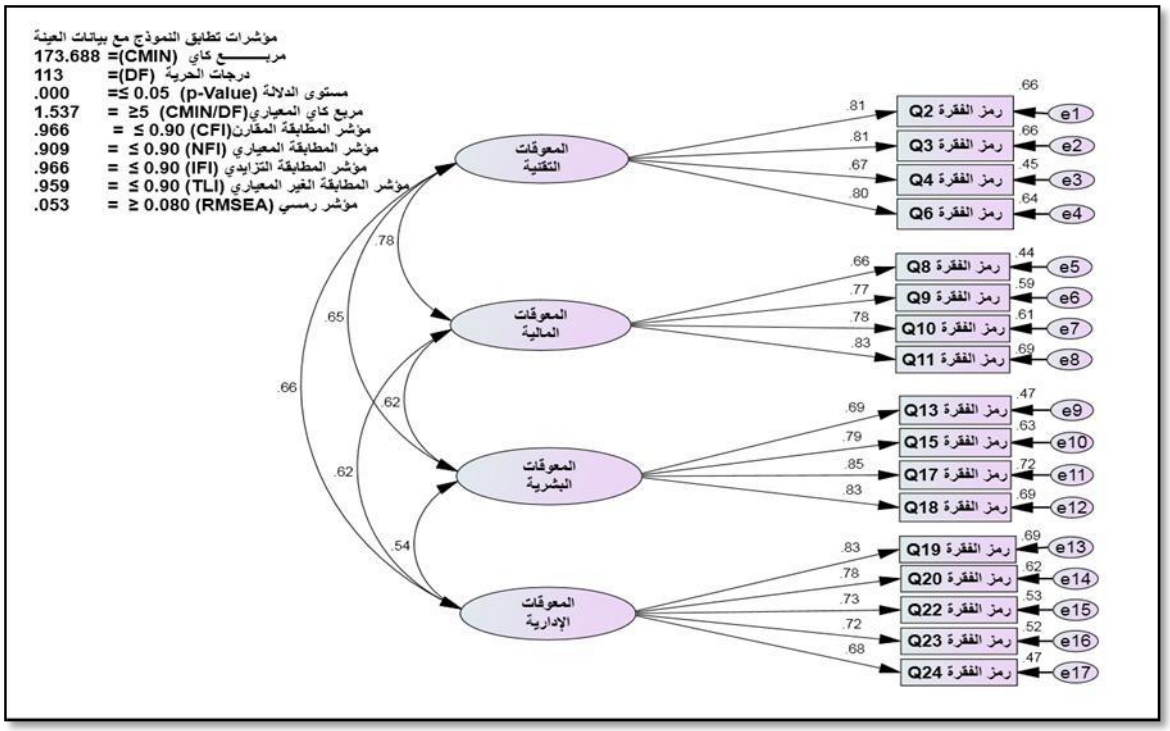

الشكل رقم (2): معوقات الإدارة الإلكترونية

نتائج الإحصاء الوصفي لآراء واتجاهات المبحوثين حول محاور الدراسة الرئيسة.

لقد شارك فى هذه الدراسة الميدانية 193 مبحوث من أعضاء هيئة التدريس بالكليات والمكلفين منهم بإدارات جامعة الزيتونة، بهدف التعرف على أراءهم حول ما جاء بفقرات الاستبيان التي تم التأكد منها بتمثل كل عامل وذلك بناء على نتائج التحليل العاملي الاستكشافي التوضيحي والتحليل العاملي التوكيدي على النحو التالي:

المحور الأول: المعوقات التقنية لتطبيق الإدارة الالكترونية.

تم تقديم الأسئلة التي تتعلق بالمعوقات الفنية لتطبيق الإدارة الالكترونية، وبناءً على ما توصلت اليه الدراسة من نتائج وصفية لإجابات المبحوثين حول فقرات هذا المحور يمكن وصفها على أن غالبية المبحوثين يرون بأن تدني مستوى البنية التحتية اللازمة لتطبيق الادارة الالكترونية، من المعوقات التقنية لإمكانية تطبيق الادارة الالكترونية بإدارة الجامعة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.65) وبانحراف معياري بلغ أيضاً (1.286)، وكانت الأولى في الترتيب وبوزن نسبي (73.0%)، وفيما يتعلق قلة اعداد اجهزة الحاسوب المتوفرة بكليات وإدارات الجامعة، أشارت نتائج التحليل بموافقة المبحوثين، أذ بلغ المتوسط الحسابي لها (3.62) والوزن النسبي (71.3%) وكانت الثانية في الترتيب.

جدول رقم: (7) المتوسط والانحراف المعياري والاوزان النسبية لمحور المعوقات التقنية لتطبيق الإدارة الالكترونية

رمز الفقرة	معوقات الإدارة الالكترونية: المعوقات التقنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
		Mean	Std. Deviation		
Q2	تدني مستوى البنية التحتية اللازمة لتطبيق الادارة الالكترونية	3.652	1.286	%73.0	1
Q3	قلة اعداد اجهزة الحاسوب المتوفرة بكليات وإدارات الجامعة	3.626	1.340	%72.5	2
Q4	صعوبة الربط بين الاجهزة بالكليات وادارة الجامعة لاختلاف مواصفاتها	3.569	1.337	%71.3	4
Q6	ضعف خدمة الاتصالات والانترنت بالجامعة	3.601	1.377	%72.0	3
	التقديرات العامة لمحور المعوقات التقنية	3.612	1.335	%72.2	-

وفيما يتعلق بضعف خدمة الاتصالات والانترنت بالكليات وادارة الجامعة، فقد دلت إجابات المبحوثين على درجة عالية من الموافقة حول هذه العبارة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.60) وجاءت الثالثة في الترتيب بوزن نسبي بلغ (72.0%)، والفقرة التي تنص على صعوبة الربط بين الاجهزة بالكليات وادارة الجامعة لاختلاف مواصفاتها جاءت الرابعة من حيث الترتيب بوزن نسبي بلغ (72.0%).

وبشكل عام يمكن القول بأن اتجاهات أفراد العينة حول المعوقات التقنية لتطبيق الإدارة الالكترونية جاءت عالية الموافقة أي بمعنى هناك توافق شبه تام حول فقرات المحور الأول بمتوسط حسابي عام بلغ (3.61) وبوزن نسبي (72.2%)، الامر الذي يشير بأن اعضاء هيئة التدريس بالجامعة يوافقون الراي بأن من معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية المعوقات التقنية.

- **المحور الثاني: المعوقات المالية لتطبيق الإدارة الالكترونية.**

تم تقديم الأسئلة التي تتعلق بالمعوقات المالية لتطبيق الإدارة الالكترونية، وبناء على ما توصلت اليه الدراسة من نتائج وصفية حول فقرات هذا المحور بأن غالبية المبحوثين يرون بأن حجم الميزانيات المخصصة لتحديث الاجهزة اللازمة للإدارة الالكترونية بمتوسط حسابي (3.93) وبانحراف معياري (1.296)، وكانت الأولى في الترتيب وبوزن نسبي (78.6%)، وفيما يتعلق بالمخصصات المالية لإقامة ورش العمل للتوعية بأهمية الادارة الالكترونية عند تطبيق الادارة الالكترونية، فلقد أشارت نتائج التحليل الوصفي بموافقة المبحوثين حولها، أذ بلغ المتوسط الحسابي لها (3.91) والوزن النسبي (78.2%) وكانت الثانية في الترتيب.

جدول رقم: (8) المتوسط والانحراف المعياري والاوزان النسبية لمحور المعوقات المالية لتطبيق الإدارة الالكترونية

رمز الفقرة	معوقات الإدارة الالكترونية: المعوقات المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
		Mean	Std. Deviation		
Q8	حجم الميزانيات المخصصة لتحديث الاجهزة اللازمة للادارة الالكترونية	3.932	1.296	%78.6	1
Q9	التكاليف المرتفعة للاجهزة والمعدات التي تتلائم مع متطلبات الادارة الالكترونية	3.870	1.352	%77.4	3
Q10	المخصصات المالية لاقامة ورش العمل للتوعية باهمية الادارة الالكترونية	3.911	1.321	%78.2	2
Q11	اسعار التطبيقات والبرمجيات الالكترونية مع محدودية الموارد المالية بالجامعة	3.808	1.380	%76.1	4
	التقديرات العامة لمحور المعوقات المالية	3.880	1.337	%77.6	-

وفيما يتعلق بالتكاليف المرتفعة للأجهزة والمعدات الالكترونية التي تتلاءم مع متطلبات الادارة الالكترونية، فقد دلت إجابات المبحوثين على درجة عالية من الموافقة حول هذه العبارة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.87) وجاءت الثالثة في الترتيب بوزن نسبي بلغ (77.4%) وعند السؤال عن اسعار التطبيقات والبرمجيات الالكترونية مع محدودية الموارد المالية بالجامعة، دلت نتائج التحليل بان المتوسط الحسابي كان (3.80) وبالوزن النسبي لها (76.1%)، وجاءت الرابعة في الترتيب.

وبشكل عام يمكن القول بأن اتجاهات أفراد العينة حول عبارات (المعوقات المالية لتطبيق الإدارة الالكترونية) جاءت عالية الموافقة، أي بمعنى هنالك توافق حول فقرات المحور بمتوسط حسابي عام بلغ (3.88) وذات وزناً نسبياً (77.6%)، الامر الذي يشير بأن اعضاء هيئة التدريس بالجامعة يوافقون الراي حول أن المعوقات المالية من ضمن المعوقات التي تحد أو تعوق من تطبيق الإدارة الالكترونية بالجامعة والكليات التابعة لها.

المحور الثالث: المعوقات البشرية لتطبيق الإدارة الالكترونية.

قدمت الأسئلة التى تتعلق بالمعوقات البشرية لتطبيق الإدارة الالكترونية، وبناءً على ما توصلت اليه الدراسة من نتائج حول فقرات هذا المحور يمكن القول بأن غالبية المبحوثين على درجة عالية من الموافقة حول العبارة التي تنص على أن الكوادر المتخصصة في مجال الادارة الالكترونية بالجامعة من ضمن معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.69) وبانحراف معياري بلغ أيضاً (1.331)، وكانت الأولى في الترتيب وبوزن نسبي (73.9%)، وفيما يتعلق بتقبل الموظفين فكرة الادارة الالكترونية خوفا من فقدان مراكزهم، فلقد أشارت نتائج التحليل بموافقة المبحوثين حولها، أذ بلغ المتوسط الحسابي لها (3.47) والوزن النسبي (69.5%) وكانت الثانية في الترتيب.

جدول رقم: (9) المتوسط والانحراف المعياري والاوزان النسبية لمحور المعوقات البشرية لتطبيق الإدارة الالكترونية

رمز الفقرة	معوقات الإدارة الالكترونية: المعوقات البشرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
		Mean	Std. Deviation		
Q13	مقاومة بعض ادارات الجامعة للتغيير	3.269	1.323	%65.3	4
Q15	الكوادر المتخصصة في مجال الادارة الالكترونية بالجامعة	3.699	1.331	%73.9	1
Q17	اقتناع بعض المدراء والقياديين بجدوى تطبيق الادارة الالكترونية	3.461	1.326	%69.2	3

Q18	تقبل الموظفين فكرة الادارة الالكترونية خوفا من فقدان مراكزهم	3.476	1.318	%69.5	2
	التقديرات العامة لمحور المعوقات البشرية	3.476	1.324	%69.5	-

وعند السؤال عن اقتناع بعض المدراء والقياديين بجدوى تطبيق الادارة الالكترونية، دلت نتائج التحليل بان المتوسط الحسابي كان (3.46) وبالوزن النسبي لها (69.2%)، وفيما يتعلق بمقاومة بعض ادارات الجامعة للتغيير فقد دلت إجابات المبحوثين على محايدين حول هذه العبارة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.26) وجاءت الرابعة في الترتيب بوزن نسبي بلغ (65.3%).

وبشكل عام يمكن القول بأن اتجاهات أفراد العينة حول عبارات المحور (المعوقات البشرية لتطبيق الإدارة الالكترونية) جاءت عالية الموافقة أي بمعنى هنالك توافق حول فقرات المحور بمتوسط حسابي عام بلغ (3.47) وذات وزناً نسبياً بلغ (69.5%)، الامر الذي يشير بأن اعضاء هيئة التدريس بالجامعة يوافقون الراي حول أن المعوقات البشرية من ضمن المعوقات التي تحد أو تعوق من تطبيق الإدارة الالكترونية بالجامعة والكليات التابعة لها.

المحور الرابع: المعوقات الإدارية لتطبيق الإدارة الالكترونية.

قدمت الأسئلة التي تتعلق بالمعوقات الإدارية لتطبيق الإدارة الالكترونية، وبناءً على ما توصلت اليه الدراسة من نتائج وصفية حول فقرات هذا المحور فيمكن القول بأن غالبية المبحوثين يرون وبدرجة عالية من الموافقة بأن التخطيط السليم لعملية التحول نحو الادارة الالكترونية من اهم الفقرات التي تحد من معوقات تطبيق الادارة الالكترونية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.24) وبانحراف معياري بلغ أيضاً (1.319)، وكانت الأولى في الترتيب وبوزن نسبي (84.9%). وفيما يتعلق بالتحفيز المادي والمعنوي لاستخدام التقنيات الحديثة ، فلقد أشارت نتائج التحليل الوصفي درجة عالية من الموافقة، أذ بلغ المتوسط الحسابي لها (4.243) والوزن النسبي (84.8%) وكانت الثانية في الترتيب.

جدول رقم: (10) المتوسط والانحراف المعياري والاوزان النسبية لمحور المعوقات الإدارية لتطبيق الإدارة الالكترونية

رمز الفقرة	معوقات الإدارة الالكترونية: المعوقات الادارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
		Mean	Std. Deviation		
Q19	الاهداف الواضحة لعملية التحول نحو الادارة الالكترونية	4.207	1.350	%84.1	3
Q20	الرؤية المستقبلية لتطبيق الادارة الالكترونية	4.202	1.300	%84.0	4
Q22	المركزية الشديدة بإدارة الجامعة	4.196	1.325	%83.9	5
Q23	التخطيط السليم لعملية التحول نحو الادارة الالكترونية	4.248	1.319	%84.9	1
Q24	التحفيز المادي والمعنوي لاستخدام التقنيات الحديثة	4.243	1.378	%84.8	2
	التقديرات العامة لمحور المعوقات الادارية	4.219	1.334	%84.3	-

وعند السؤال عن الاهداف الواضحة لعملية التحول نحو الادارة الالكترونية، دلت نتائج التحليل بان المتوسط الحسابي كان (4.207) وبالوزن النسبي لها (84.1%)، وفيما يتعلق الرؤية المستقبلية لتطبيق الادارة الالكترونية، فقد دلت إجابات المبحوثين على درجة عالية من الموافقة حول هذه العبارة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.402) وجاءت الرابعة في الترتيب بوزن نسبي بلغ (84.0%)، وفيما يخص المركزية الشديدة بإدارة الجامعة، فقد دلت إجابات المبحوثين على درجة الموافقة حول هذه العبارة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.196) وجاءت الخامسة بالترتيب بوزن نسبي (83.9%)، وبشكل عام يمكن القول بأن اتجاهات أفراد العينة حول عبارات محور (المعوقات الادارية لتطبيق الإدارة الالكترونية) جاءت عالية الموافقة أي بمعنى هنالك توافق حول فقرات المحور بمتوسط حسابي عام بلغ (4.219) وذات وزناً نسبياً بلغ (84.3%)، الامر الذي يشير بأن اعضاء هيئة التدريس بالجامعة يوافقون الراي حول أن المعوقات الإدارية من ضمن المعوقات التي تحد أو تعوق تطبيق الإدارة الالكترونية بالجامعة والكليات التابعة لها.

3-9 اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار **"T" One-Sample T-Test**، بحيث يقوم هذا الاسلوب بمقارنة فروق المتوسطات لعينة واحدة، ودراسة الفروقات البينية لعينة الدراسة، ويعتبر من أهم الادوات

البحثية في شتى المجالات، وعليه تم الاعتماد عليه للتحقق من فروض الدراسة وفقاً لقاعدة أتخاذ القرار والتي تنص على رفض الفرضية وقبول الفرضية البديلة في حال قيمة (T) المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة كمعيار أو محك لاتخاذ القرار عند قيمة تساوي (1.964) وقيم الدلالة المعنوية (sig ≤0.05) دالً معنوياً وفقاً للتالي:

الفرضية الأولى والتي تم صياغتها بأن المعوقات التقنية ليس من ضمن المعوقات لتطبيق الإدارة الالكترونية بإدارات جامعة الزيتونة والكليات التابعة لها.

فمن خلال نتائج التحليل التي يعرضها الجدول رقم (11) المتعلقة باختبار الفرضية والتي نصت على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بأن المعوقات التقنية ليس من المعوقات لتطبيق الإدارة الالكترونية بإدارات جامعة الزيتونة، وتشير قيمة (T) المحسوبة إلى معنوية الدلالة حيث بلغت قيمتها (46.49) وهي أكبر من المحك (1.964) وفي منطقة قبول الفرضية وعند مستوى دال معنوياً (P=0.001).

وبناء على ذلك يمكن القول بأن المعوقات التقنية من ضمن المعوقات التي تحد أو تعوق تطبيق الإدارة الالكترونية بإدارات جامعة الزيتونة من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس العاملة بها، وعليه تقبل الفرضية البديلة والتي نصت على المعوقات التقنية من ضمن المعوقات لتطبيق الإدارة الالكترونية بإدارات جامعة الزيتونة والكليات التابعة لها.

جدول (11): نتائج تحليل مقارنة متوسط الفروقات للعينة الواحدة

One-Sample Test						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	Df	t-value	المعوقات التقنية
Upper	Lower					
18.699	18.202	18.450	0.001	193	46.499	

صيغة **الفرضية الثانية** على أن المعوقات المالية ليس من ضمن المعوقات لتطبيق الإدارة الالكترونية بإدارات جامعة الزيتونة والكليات التابعة لها.

من خلال مخرجات التحليل والتي يعرضها الجدول رقم (12) بأن نتائج اختبار الفرضية والتي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بأن المعوقات المالية ليس من المعوقات لتطبيق الإدارة الالكترونية بإدارات جامعة الزيتونة، وتشير قيمة (T) المحسوبة إلى معنوية الدلالة حيث بلغت قيمتها عند (24.53) وهي أكبر من المحك (1.964) وفي منطقة قبول الفرضية البديلة وعند مستوى دال معنوياً (P=0.001).

وهنا يمكن القول بأن المعوقات المالية من المعوقات لتطبيق الإدارة الالكترونية بإدارات جامعة الزيتونة والكليات التابعة لها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وعليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على المعوقات المالية من ضمن المعوقات لتطبيق الإدارة الالكترونية بإدارات جامعة الزيتونة والكليات التابعة لها.

جدول (12): نتائج تحليل مقارنة متوسط الفروقات للعينة الواحدة

One-Sample Test						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	Df	t-value	المعوقات المالية
Upper	Lower					
19.694	19.351	19.523	0.001	193	24.539	

صيغة **الفرضية الثالثة** على النحو التالي: المعوقات البشرية ليس من المعوقات لتطبيق الإدارة الالكترونية بإدارات جامعة الزيتونة والكليات التابعة لها.

لاختبار فرضية الدراسة الثالثة والتي تنص على أن المعوقات البشرية ليس من المعوقات لتطبيق الإدارة الالكترونية بإدارات جامعة الزيتونة والكليات التابعة لها، بمعنى عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية لدى المبحوثين اتجاه المعوقات البشرية، وبناء على مخرجات التحليل والتي يعرضها الجدول رقم (13) بأن قيمة (T) المحسوبة إلى معنوية الدلالة حيث بلغت قيمتها عند (30.44) وهي أكبر من المعيار (1.964) وفي منطقة قبول الفرضية البديلة وعند مستوى دال معنوياً (P=0.001)، وهنا يمكن القول بأن المعوقات البشرية من المعوقات لتطبيق الإدارة الالكترونية بإدارات جامعة الزيتونة والكليات التابعة لها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وعليه ترفض فرضية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على المعوقات البشرية من ضمن المعوقات لتطبيق الإدارة الالكترونية بإدارات جامعة الزيتونة والكليات التابعة لها.

جدول (13): نتائج تحليل مقارنة متوسط الفروقات للعينة الواحدة

One-Sample Test						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	Df	t-value	المعوقات البشرية
Upper	Lower					
18.177	17.636	17.906	0.001	193	30.442	

صيغة **الفرضية الرابعة** على أن المعوقات الادارية ليس من ضمن المعوقات لتطبيق الإدارة الالكترونية بإدارات جامعة الزيتونة والكليات التابعة لها.

مثل ما تم بالخطوات السابقة ولاختبار فرضية الدراسة والتي تنص على أن المعوقات الادارية ليس من المعوقات لتطبيق الإدارة الالكترونية بإدارات جامعة الزيتونة والكليات التابعة لها، بمعنى عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية لدى المبحوثين اتجاه المعوقات الادارية، وبناء على مخرجات التحليل والتي يعرضها الجدول رقم (14) بأن قيمة (T) المحسوبة إلى معنوية الدلالة حيث بلغت قيمتها عند (25.22) وفي منطقة قبول الفرضية البديلة وعند مستوى دال معنوياً (P=0.001)، وبناء على ذلك يمكن القول بأن المعوقات الادارية من المعوقات لتطبيق الإدارة الالكترونية بإدارات جامعة والكليات التابعة لها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وعليه ترفض الفرضية الرابعة للدراسة وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن المعوقات الادارية من ضمن المعوقات لتطبيق الإدارة الالكترونية بإدارات جامعة الزيتونة والكليات التابعة لها.

جدول (14): نتائج تحليل مقارنة متوسط الفروقات للعينة الواحدة

One-Sample Test						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	Df	t-value	المعوقات الإدارية
Upper	Lower					
21.535	20.661	21.098	0.001	193	25.224	

الخاتمة :

قد وصلنا إلى خاتمة هذا العمل الذي أتاح لنا بأن نطرح قضية هي في الأصل شغلت المؤسسات والمنظمات على الصعيد المحلي والإقليمي وكذلك الدولي وهي تحديات العمل في ظل الظروف البيئية اليوم وخاصة منها بيئة الجامعات والمراكز التعليمية العليا، فهذه البيئة هي اليوم في أمس الحاجة للتحول إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية، وإبراز أو إظهار اهم المعوقات والتحديات التي تحول دون ذلك، ونخلص مما سبق من استنتاجات الدراسة الحالية تقودنا في الواقع إلى الإشارة لوجوب اعتماد استراتيجية حقيقية تلخص رؤية واضحة حول تبني مفهوم الإدارة الإلكترونية والتي ان تحققت ستلبي احتياجات الحاضر وتطلعات المستقبل، كما أن تبني ذلك النظام لا يمكن أن يقتصر فقط في سياسة محتواها سن وتوجيه القوانين وإلزام الموظفين بالانصياع لها، بل يجب أن ترتقي إلى اعتماد استراتيجية حقيقية قائمة على تجذير المعارف بالتقنيات الحديثة وتسخير كل الإمكانيات المادية واللوجستية لها، ولكي يتحقق ذلك لابد من دعم ذلك النظام من قبل الجهات المسئولة، وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- التحقق من صحة نموذج قياس معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية.
- المعوقات التقنية من ضمن المعوقات لتطبيق الادارة الالكترونية بكليات جامعة الزيتونة.

فقد تبين من خلال الدراسة بأن اهم هذه المعوقات هي :-

1- ضعف مستوى البنية التحتية في الجامعة واللازمة لتطبيق الادارة الالكترونية.
2- الافتقار الى قواعد بيانات دقيقة ومتكاملة بالجامعة.
3- ضعف الدعم الفني للأجهزة الالكترونية المتوفرة بالجامعة .
4- سرعة تطور اجهزة وبرامج الحاسب الالي.
5- صعوبة تعريب العديد من التطبيقات والبرامج الاجنبية .
6- ضعف خدمة الاتصالات والانترنت بالجامعة.
7- ضعف تحديث البرمجيات المطبقة.
8- صعوبة وضع مواصفات قياسية للأجهزة التي يتوجب على ادارة الجامعة توفيرها نظرا للتطور التكنولوجي السريع.
9- قلة اعداد اجهزة الحاسوب المتوفرة بكليات الجامعة وادارتها .
10 صعوبة الربط بين جميع الاجهزة بالكليات وبإدارة الجامعة نظرا لاختلاف مواصفات هذه الاجهزة.

- المعوقات البشرية من ضمن المعوقات لتطبيق الادارة الالكترونية بكليات جامعة الزيتونة.

فقد تبين من خلال الدراسة بأن اهم هذه المعوقات هي :-

1- مقاومة بعض ادارات الجامعة للتغيير.
2- قلة المعرفة الكافية بتقنيات الادارة الالكترونية.
3- قلة الكوادر المتخصصة في مجال الادارة الالكترونية بالجامعة.
4- ضعف اقتناع بعض المدراء والقياديين بجدوى تطبيق الادارة الالكترونية.
5- انخفاض معدلات البرامج التدريبية للموظفين في كافة التعاملات الالكترونية.
6- كثرة الاعباء الملقاة على الكادر الاكاديمي والموظفين بالجامعة.
7- ضعف انتشار ثقافة التغيير والتحديث بين ادارات الجامعة وكلياتها.
8- ضعف ثقة الادارة بالجامعة علة قدرتها في استخدام تطبيقات الادارة الالكترونية.
9- ضعف تقبل بعض الموظفين فكرة الادارة الالكترونية خوفا من فقدان مراكزهم مستقبلا.
10- قلة اجادة اللغات الاجنبية عامة والانجليزية خاصة لدى العديد من موظفي واساتذة الجامعة.

- المعوقات المالية من ضمن المعوقات لتطبيق الادارة الالكترونية بكليات جامعة الزيتونة.

فقد تبين من خلال الدراسة بأن اهم هذه المعوقات هي :-

1- انخفاض حجم الميزانيات المخصصة من قبل ادارة الجامعة لتحديث وتطوير الاجهزة والبرامج اللازمة للإدارة الإلكترونية.

2- ارتفاع اسعار وتكاليف الاجهزة والمعدات الالكترونية ذات المواصفات العالية وتتلاءم مع متطلبات الادارة الالكترونية .

3- ارتفاع تكاليف الاستعانة بالمكاتب والمختصين ي هذا المجال ومحدودية المخصصات والميزانيات لمواجهة ذلك .

4- ارتفاع تكاليف صيانة وتحديث الاجهزة الالكترونية .

5- انخفاض حجم الحوافز المادية للقائمين على ادارة العمل الالكتروني بالجامعة.

6- محدودية الميزانيات المرسومة لبرامج تدريب الموظفين والفنيين وحتى اعضاء هيئة التدريس على برامج الادارة الالكترونية .

7- ضعف المخصصات المالية لإقامة الندوات الحوارية وورش العمل للتوعية والتعريف بأهمية الادارة الالكترونية.

8- ارتفاع اسعار البرمجيات الالكترونية وكذلك ارتفاع تحديث هذه التطبيقات والبرامج مع محدودية الموارد المالية بالجامعة.

- المعوقات الادارية من ضمن المعوقات لتطبيق الادارة الالكترونية بكليات جامعة الزيتونة.

فقد تبين من خلال الدراسة بأن اهم هذه المعوقات هي :-

1- الافتقار الى التخطيط السليم والاهداف الواضحة لعملية التحول نحو الادارة الالكترونية.

2- المركزية الشديدة في ادارة الجامعة.

3- غموض الرؤية المستقبلية لتطبيق الادارة الالكترونية .

4- لا يوجد قسم للإدارة الالكترونية بالجامعة.

5- ضعف الدعم المقدم من وزارة التعليم العالي لسياسة تطبيق الادارة الالكترونية .

6- ضعف الوعي بأهمية تطبيق الادارة الالكترونية.

7- بطء استجابة ادارة الجامعة لمطالب التغيير.

8- ضعف التحفيز المادي والمعنوي لاستخدام التقنيات الحديثة .

9- انشغال الادارة الجامعية بمواضيع ذات اهمية اكثر من الادارة الالكترونية نظرا للظروف السائدة في البلاد.

10- ضعف وسائل الربط والاتصال بين مختلف كليات الجامعة.

وعليه يوصي الباحثين بناء على ما جاءت به نتائج الدراسة الحالية بالتوصيات التالية:

1- النظر بجدية وتوفير الإمكانيات اللازمة وخاصةً منها التقنية من قبل المسئولين حول التحول نحو النظام الإلكتروني.

2- توفير الكوادر البشرية أو العمل على تدريب وتنمية القدرات البشرية العاملة بالجامعة والكليات التابعة لها.

3- ضرورة تعاون مشترك والعمل على نشر الوعي التقني بين موظفي الجامعة والكليات التابعة لها.

4- اتخاذ جملة من التدابير التي من شانها أن تدعم النظام التقني في تطبيق أنظمة الإدارة الالكترونية بإدارات جامعة والكليات التابعة لها.

المراجع.

أولاً :- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب

1- السالمي، علاء عبدالرزاق (2008)، الادارة الالكترونية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

2- الهواش و أبوبكر(2006)، الحكومة الالكترونية الواقع والافاق، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر

3- فريد، النجار(2002)، ادارة الجامعات بالجودة الشاملة، ط2 ، ايتراك للتوزيع والنشر، القاهرة.

4- مصباح علي السلمي (2001)، خواطر في الادارة المعاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

ب : المجلات العلمية.

1- العقابي، والربيعي خلود (2018)، تحليل متطلبات الادارة الالكترونية ودوره في تحسين الاداء الوظيفي للموارد البشرية بحث تطبيقي في شركة التأمين العراقية العامة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 13، العدد 45.

2- الغنبوصي، سالم والهاجري، سالم (2016)، صعوبات تطبيق الادارة الالكترونية بمدارس وزارة التربية والتعليم في سلطة عمان ودولة الكويت، مجلة دراسات للعلوم التربوية، العدد 43، المجلد الثاني.

3- القحواتشي، سامر ،2020، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية الآداب جامعة صبراتة، مجلة كلية الآداب ، العدد 29 ، الجزء الثاني.

4-باكير، علي (2006)، المفهوم الشامل لتطبيق الإدارة الإلكترونية، جملة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث بمدينة جدة المملكة العربية السعودية، المجلد(8)،العدد (23).

5-بكري سعد، (2002)، المعلوماتية في خطة التنمية السعودية، مجلة الفيصل، العدد 309، دار الفيصل، الرياض.

6-عزوز، توأم زاهية (2021)، اهمية تطبيق الادارة الالكترونية للموارد البشرية في ترشيد الادارة الحكومية، نموذج بياناتي للإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، العدد الاول، المجلد الرابع..

7- علي، جيلالي بوزكري (2019)، معوقات تطبيق الادارة الالكترونية بالجامعات الجزائرية، دراسة حالة المركز الجامعي بتسيمسيلت، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجفلة، العدد 19، الجزء الثاني، الجفلة، الجزائر.

8-علي رمضان (2021)، مدى اهمية وامكانية تطبيق الادارة الالكترونية في ظل جائحة (كوفيد.19) من وجهة نظر موظفي جامعة الزيتونة، مجلة جامعة الزيتونة، العدد (37)، مارس.

9- عمران، الهوني فتحية (2018)، معوقات تطبيق الادارة الالكترونية دراسة تحليلية لآراء عينة من اعضاء هيئة التدريس بجامعة سبها، مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والعربية، العدد (30).

10 - فلاق، ناصر طهار (2020)، مساهمة الادارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية، دراسة عينة من الدوائر (وهران)، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد (3)، العدد(2).

ج- الرسائل العلمية.

1-ابوامونة، يوسف (2009م)، واقع ادارة الموارد البشرية الكترونيا في الجامعات الفلسطينية النظامية، قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم ادارة الاعمال، الجامعة الاسلامية، غزة.

2-الحسنات، ساري (2011م)، معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة.

3-المسعودي، سميرة (2010)، معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في ادارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الافتراضية الدولية، المملكة المتحدة.

4- المسماري عبدالسلام (2007)، امكانية تطبيق الادارة الالكترونية بالمنظمات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورةٍ، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا .

ثانياً:- المراجع باللغة الأجنبية

- Barbara G. Tabachnick and Linda S. Fidell.(1996)."Using Multivariate Statistics". Third Edition, HarperCollins College Publishers, USA.
- Field, A.(2006).Discovering statistics using SPSS for windows. London: Sage Publications.
- Hair, J. F, Anderson, R. E., Tatham, R. L, & William, C. Black. 1998, "Multivariate Data Analysis". Data Analysis (Vol. 6). Upper Saddle River, NJ: Pearson Prentice Hall.
- Hair, J. F., Anderson, R. E., Tatham, R. L. & Black, W. C.(2006). Multivariate Data Analysis (5th ed.), New Jersey, Prentice-Hall. Http://www.leadership southwest .com.
- Hair, J.H, Anderson, R.E,Tatham, R.L.& Black, W.C.2010.Multivariate Data Analysis. Prentice-Hall, New Jersey.
- Johnson, B. & Christensen, L. (2012).Educational research. Quantitative, qualitative, and mixed approaches (4th Ed.). California: Sage Publication Inc.
- Sekaran, U. & Bougie, R. (2010). Research Methods for Business: A skill building approach (5th edition). New York, NY: John Wiley & Sons Inc.
- Turban ,E,Leidner,D.,and Wetherb,T (2008): Information technology for management :Transformation organization in the digital economy . Efraim Turban , Sanfransisco.
- Wdwards,C.. and Jhone , A. (2003). The Essence of service markting.second ed.Prentice of Hall Of India. NewDelhi.
- Yogesh.M.(2012) .Knolge management for new world of business,the jornal for Qualityand participatiom,16(3),August.

نموذج محاسبي مقترح لقياس العلاقة بين الفروق الضريبية وممارسات إدارة الأرباح
(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في ليبيا)

د. مصطفى جمعة محمد[1] د. خالد عمر معتوق[2]

مستخلص الدراسة:

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين الفروق الضريبية وممارسات إدارة الأرباح، وقد اعتمد الباحثان على إجراء دراسة تطبيقية على عينة من المنشآت المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي والبالغ عددها 10 منشآت، حيث بلغ حجم العينة 50 مشاهدة، وكما تم استبعاد قطاع المصارف والخدمات المالية، لما لهما من خصائص تميز طبيعة عملهما، والتي تنعكس على المعلومات الواردة في التقارير المالية لمنشآت العينة، وقاما باستبعاد بعض المنشآت التي لم تتوافر لديها السلسلة الزمنية للبيانات، كما قام الباحثان بتجميع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية اعتماداً على القوائم المالية وأسعار الأسهم لمنشآت العينة، من خلال موقع سوق المال الليبي، بالإضافة إلى البيانات المتاحة لبعض المنشآت على موقعها الإلكتروني على شبكة المعلومات (الانترنت)، واعتمد الباحثان في تحليل بيانات الدراسة على الإحصاء الوصفي لاختبار فروض الدراسة، ومجموعة من الاساليب الإحصائية تمثلت في أسلوب تحليل الارتباط "بيرسون" وأسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، وخلص الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي إلى رفض الفرض الأول الذي ينص على "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلاله إحصائية بين الفروق الضريبية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية وفق نموذج جونز المعدل، وقبول الفرض البديل، كذلك رفض الفرض الثاني الذي ينص على "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلاله إحصائية بين الفروق الضريبية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية وفق نموذج ميلر، وقبول الفرض البديل .

[1] - استاذ المحاسبة والمراجعة المساعد، بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد، جامعة طبرق، Mostafa.ali@tu.edu.ly
2 - محاضر بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الأسمرية. KHALEDOMAR1974@HOTMAIL.COM

كلمات مفتاحية؛ الفروق الضريبية، إدارة الأرباح، الربح المحاسبي، الربح االخاضع للضريبة، القانون الضريبي الليبي.

A proposed accounting model to measure the relationship between tax differences and Earnings Management

Mustafa Jumma Mohammaed — **Lecturer Faculty of Economics and Commerce, Tobruk University**

Khaled Omar Matouk — **Lecturer Faculty of Economics and Commerce, Asmarya Islamic University**

Summary

The aim of the research is to study the relationship between tax differences and earnings management practice, the researcher conducteds an applied study on a sample of the 10 listed companies in the Libyan stock market where the sample size reached 50 views, and the banking and financial services sector was excluded, Because of their characteristics distinguish the nature of their work, which reflected on the information contained in the financial reports of the sample establishments, and excluded some establishments that did not have a time series of data.

The researchers collected the data necessary for conducting the applied study based on the financial statements and stock prices of the sample establishments, through the Libyan Capital Market website, in addition to the data available to some establishments on its website.

In analyzing the study data, the researchers also relied on descriptive statistics to test the hypotheses of the study.

The researchers concluded from the results of the statistical analysis to the rejection of the first hypothesis, which states that "there is no significant statistical effect

between tax differences and earnings management in the Libyan shareholding companies according to the modified Jones model, and accept the alternative hypothesis. the also rejected the second hypothesis, which states that "there is no significant moral effect between tax differences and earnings management in the Libyan joint stock companies according to Miller's model, and accept the alternative hypothesis.

Key Words :Tax differences, Earnings Management, Book income, Taxable Income, Libyan Tax Law.

1- المقدمة:

تحتل الضرائب موضوعاً هاماً في حياة الأمم والشعوب لما لها من اتصال وثيق بحياة الأفراد تؤثر فيهم وتتأثر بهم فهي المرآة التى تعكس نظام الدولة اقتصادياً ومالياً واجتماعياً، كما تعكس التشريعات الضريبية، عادة الأهداف الإجتماعية والإقتصادية والتمويلية في الدولة، وتعد الضرائب على الربح من أكثر الضرائب تاثيراً على أفراد المجتمع، كما يعد تحديد الوعاء الضريبي من أهم سبل تحقيق أهداف نظام الضرائب على الربح، وتحتاج عملية قياس الربح الخاضع للضريبة إلى نوعية من المعلومات التي يجب أن تتّتج بمواصفات محددة حتى تعبر هذه المعلومات عن حقيقة الربح.

ويعتبر قياس الربح الضريبي أحد أهم وظائف المحاسبة الضريبية باعتبارها أحد فروع العلوم المحاسبية، حيث تختص المحاسبة الضريبية في إعداد الإقرار الضريبي كأحد مجالات المحاسبة، وإلى حد كبير تعتمد الإقرارات الضريبية على المعلومات المحاسبية والمالية، وهذه المعلومات يتم تعديلها أو تنظيمها بحيث تتوافق مع متطلبات الإقرار عن الربح الضريبي.

وفي سبيل الوصول إلى الربح الخاضع للضريبة بصورة عادلة سعياً للإصلاح الضريبي فقد اتخذت الدولة عدة سياسات في مجال الإصلاح الضريبي ومن أهم هذه السياسات إصدار القانون رقم (7) لسنة 2010 بإصدار قانون الضريبة على الربح، حيث تم إلغاء قانون رقم (63) لسنة 1973حيث تبع ذلك تطوير الجهاز الضريبي وتبسيط الإجراءات ومد جسور الثقة بين الممول ومصلحة الضرائب.

كما بدأت الشكوك تثار حول ممارسات إدارة الأرباح وبدأت الأصوات تتعالى بشأن التقرير عن أرباح غير حقيقية نتج عنها زيادة الفجوة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، وتعد الممارسات المحاسبية المتحيزة من جانب الإدارة المسؤول الأول عن نقص الشفافية والإفصاح وعدم الإهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية الملائمة وإظهار بيانات ومعلومات لا تعبر عن حقيقة الأوضاع المالية للمشروعات الاقتصادية، وقد كان هذا الموضوع محلاً لإهتمام الهيئات المنوط بها تنظيم مهنة المحاسبة ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال وضع مشروع لتحسين المعايير المحاسبية بهدف تخفيض أو التخلص نهائياً من البدائل المحاسبية والتفضيلات والتعارضات الموجودة بين تلك المعايير(Block,1999,p86).

كما خلصت دراسات كثيرة، أن إنخفاض الربح الخاضع للضريبة، يرجع إلى تلاعب المديرين بهدف تعزيز القيمة السوقية للسهم، وانخفاض الربح الخاضع للضريبة بهدف زيادة التدفقات النقدية عن طريق خفض الضرائب، وتستند أدلة هذه الدراسات إلى فضائح الشركات الكبرى (Simona, 2006, p46)، وتشير دراسة (Dhaliwal 2004)، أن حسابات الشركات المتعلقة بالضرائب معقدة وتعتبر الأخيرة في إعداد التقارير المالية والحسابات الضريبية، ويمكن أن تستخدم كفرصة أخيرة لإدارة الأرباح، كما أن هناك مجموعة من الدراسات السابقة التى تعزز العلاقة بين الربح الضريبي وإدارة الأرباح، منها على سبيل المثال دراسة (Sodan, and Huang 2012)، ودراسات أخرى تناولت العلاقة بين الفروق الضريبية ونمو الأرباح مثل دراسة (Lev and Nissim 2004)، في حين ربطت دراسات أخرى بين الفروق الضريبية وكل من الإدارة

الضريبية وجودة الأرباح (Tang and Firth 2014)، كما أن الإتجاهات الحديثة في المحاسبة تتجه نحو ضرائب الربح، والربط بين الأصول والإلتزامات الضريبية، والإفصاح عن بيانات مالية ذات صلة في توفير معلومات مفيدة لمتخذ القرارات، مثل المستثمرين والدائنين (Laux, 2013)، كما أن الضرائب المؤجلة يمكن أن تساعد في الكشف عن إدارة الأرباح، وتوفر معلومات أساسية حول نمو واستمرار الأرباح Lev and (Nissim 2004).

وترتيباً علي ذلك، تختص هذه الدراسة بقياس العلاقة بين الفروق الضريبية وإدارة الأرباح.

2- مشكلة الدراسة:

يختلف الربح (الربح) المحاسبي Book income (BI) عن الربح (الربح) الخاضع للضريبة Taxable Income (TI)، وهذا الاختلاف يرجع إلى أن الربح المحاسبي يتم قياسه وتحديده في ضوء مجموعة من المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أما الربح الضريبي فإنه يتحدد طبقاً لأحكام يضعها المشرع الضريبي لكل دولة على حده، ينتج عن هذا الاختلاف الفروق الضريبية the Book – tax difference (BTD) (Chi et al ., 2014, p .512). ويعد السبب الرئيس في ظهور الضريبة المؤجلة كعنصر من عناصر القوائم المالية هو الاختلاف بين صافي الربح المحاسبي الناتج من القوائم المالية والربح الخاضع للضريبة من واقع الإقرار الضريبي، هذا الاختلاف يكون نتيجة الفرق بين المعالجة المحاسبية لعناصر الايرادات والمصروفات وفقاً لمعايير المحاسبة، والمعاملة الضريبية لعناصر الإيرادات والمصروفات وفقاً للتشريعات الضريبية، حيث يمكن تصنيف هذه الاختلافات إلى اختلافات دائمة واختلافات مؤقتة. حيث تخضع الفروق الدائمة والفروق المؤقتة للمحاسبة على أساس الاستحقاق (Chi et al ., 2014, p .516)، وتتمثل الفروق الدائمة في الاختلافات الدائمة، وهي تلك الفروق الناتجة عن اختلاف الربح المحاسبي والربح الضريبي عن الفترة المحاسبية الحالية، وليس لها أي انعكاسات أو تأثيرات في الفترات المحاسبية المقبلة.

يشير كل من "Lev and Nissim, 2004 & Hanlan, 2005" إلى أن الفروق الضريبية تحتوى على معلومات بشأن الأرباح المستقبلية، ولكن السبب الرئيسي لهذه العلاقة لم يكن واضحاً. كما أن هناك تأكيد على أن بعض الفروق الضريبية الهامة هى فروق نتيجة اختلاف القواعد الدفترية والضريبية وتخص أحداث مؤقتة واضحة لمستخدمي القوائم المالية مع ارتباطها بالتغيرات المستقبلية في الأرباح، كما أن تلك الفروق الضريبية توفر قدر إضافي من المعلومات بشأن الأرباح المستقبلية "Guenther, 2011". كما تجدر الإشارة إلى أنه قد ورد بالعديد في الأدب المحاسبي (Hanlan, 2005) أن الفروق الضريبية الكبيرة يمكن أن توفر معلومات بشأن مدى جودة الأرباح، وكذلك يستمر الأدب المحاسبي مؤخراً في الإشارة إلى أن الفروق الضريبية هي مؤشر لإدارة الأرباح. هذا بالإضافة إلى أن ملاحظات الضريبة المؤجلة المرفقة بالقوائم المالية يمكن استخدامها في تقدير مدي جودة الأرباح (Revsine et al., 2012). كما أظهرت دراسة (Huang and Wang 2013. P.145) أن الفروق الضريبية المؤقتة الإيجابية أو السلبية الكبيرة تؤثر في حجم تكوين مخصصات خسائر القروض، وأيضاً إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفروق الضريبية الدائمة وبين إدارة الأرباح، كما أن النتائج جاءت متفقة مع افتراض أن الفروق الضريبية المؤقتة الكبيرة مرتبطة بجودة أرباح أقل. ويري (صقر، 2014، ص 39) أن الفروق الضريبية المؤقتة والدائمة تزداد بنجاح المديرين في زيادة الربح المحاسبي دون زيادة الربح الخاضع للضريبة، وكذلك تخفيض الربح الخاضع للضريبة مع وجود تأثير طفيف على الربح الدفتري.

كما تناولت دراسة (Hanaon. 2005. P.137) المحتوى المعلوماتي المتوقع من الفروق الضريبية وقد ركزت الدراسة على فروق توقيت الاعتراف بالضرائب المؤجلة واختبار مدى تأثيرها على استمرارية الأرباح والتدفقات النقدية والمستحقات، وتوصلت إلى أن المنشآت التي تزيد فيها الفروق الضريبية زيادة كبيرة تقل لديها

استمرارية الأرباح والمستحقات والتدفقات النقدية، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط بين الزيادة في الفروق الضريبية وبين إدارة الأرباح.

بينما تشير دراسة (Schmidt, 2006. P. 589) إلى أن الأرباح ستكون أكثر استمرارية في حالة زيادة الفروق الضريبية من خلال التوسع في أنشطة التخطيط الضريبي، حيث أن العنصر المكون للأرباح والخاص بالتغير في الضريبة يميل لأن ينعكس في العام التالي، لأن التعديلات التي تتم على مصروف الضريبة تحدث في الواقع العملي فروقاً ضريبية، وبالتالي، فإن انعكاس مصروف الضريبة سوف يؤثر في الأرباح المستقبلية.

كما تؤكد دراسة (Guenther, 2015, p.50) على أن الفروق الضريبية توفر قدراً إضافياً من المعلومات بشأن الارباح المستقبلية، وأن بعض الفروق الضريبية الهامة نتيجة اختلاف القواعد المحاسبية والتشريع الضريبي وتخص أحداثاً مؤقتة وواضحة لمستخدمي القوائم المالية، ترتبط بالتغيرات المستقبلية في الأرباح. ومن ناحية أخرى، تشير دراسة (Chen et al., 2012, p. 93) إلى أن هناك دليلاً قوياً على وجود إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الضريبية، كما يعتمد ثبات الفروق الضريبية لفترة ما على ما إذا كانت المنشأة تقرر القيام بمزيد من ممارسات إدارة الأرباح وأنشطة التخطيط الضريبي. هذا، وتناولت دراسة (Jackson, 2015, p.49) العلاقة بين الفروق الضريبية وبين نمو وثبات الأرباح، فقسمت الدراسة الفروق الضريبية إلى فروق مؤقتة (ينعكس في الضرائب المؤجلة) وفروق دائمة وتوصلت الدراسة إلى أن الفروق الضريبية المؤقتة والدائمة ترتبط بإدارة الإرباح. كما توصلت دراسة (Sodan, 2012, p.265) إلى أن مقياس جودة الأرباح يرتبط سلبياً بالقيمة المطلقة للفروق الضريبية، بالإضافة إلى أن حجم المنشأة يؤثر سلباً على القيمة المطلقة للفروق الضريبية، وأن الربحية والسيولة ونمو المبيعات تؤثر ايجابياً على الفروق الضريبية، وأن الخصائص المالية للمنشأت بجانب جودة الأرباح (أي الربحية، وحجم ومستوى السيولة، ونمو المبيعات) تفسر نسبة الاختلاف في الفروق الضريبية. هذا بالإضافة إلى أن العديد من الدراسات السابقة تؤكد على أن الفروق

الدفترية والضريبية تزود المشاركين في السوق بقدر كبير وتنوع من المعلومات المرتبطة باتخاذ القرارات، فعلى سبيل المثال، يرتبط ارتفاع نسبة الربح الخاضع للضريبة إلى الربح الدفتري بمستويات أعلى في نمو الأرباح في المستقبل (Lev and Nissim 2004). أي أنه كلما اقترب الربح الخاضع للضريبة من الربح الدفتري وانخفضت الفروق بينهما، دل ذلك على ارتفاع جودة الأرباح الواردة بالتقارير المالية والتي تعتبر مؤشر قوي وصريح على إستمرار الأرباح في السنوات القادمة.

بناءً على ما سبق يمكن صياغة الأسئلة البحثية كالآتي :

1- ما هي طبيعة ممارسات إدارة الأرباح وكيف يمكن قياسها طبقاً لمتطلبات المنظمات الدولية؟

2- هل توجد علاقة معنوية بين الفروق الضريبية وإدارة الأرباح بالشركات المساهمة الليبية؟

3- أهداف الدراسة :

يتحدد الهدف الرئيسي للدراسة في : " **قياس العلاقة بين الربح الضريبي وفق قانون ضرائب الربح الليبي والربح المحاسبي بما يهدف بتقليل الفجوة بين الربح المحاسبي والضريبي، وأثرها في قياس ممارسات إدارة الارباح.**

وقد انبثق عن الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية الآتية :-

1- توصيف وتحليل إدارة الأرباح وكيفية قياسها طبقاً للنماذج المحاسبية المختلفة.

2- دراسة الفروق الضريبية كمقياس لإدارة الارباح المحاسبية.

4- أهمية الدراسة:

تستمد أهمية الدراسة من خلال مساهمتها من الناحيتين التنظيرية والتطبيقية، ويمكن توضيحها كما يلي:

1- تقييم وتحليل العلاقة بين الفروق الضريبية كمقياس لإدارة الارباح المحاسبية.

2- تدعيم جهود البحوث العلمية في بيئة الأعمال الليبية.

3- توفير آلية لقياس وتقييم تأثير ممارسات إدارة الارباح.

5- منهج الدراسة :

اعتمد الباحثان في إعداد الدراسة على الجمع بين المنهج الإستقرائي Inductive Approach والمنهج الإستنباطي Deductive Approach، وذلك إتساقاً من الدراستين النظرية والتطبيقية.

وتهدف الدراسة النظرية إلى استقراء الأطر الفكرية والتطبيقية في الأدب المحاسبي التى تناولت الموضوعات ذات الصلة وذات الأثر وذلك من خلال الرجوع إلى المراجع العلمية والأبحاث والدوريات والمقالات العلمية، والدراسات السابقة وصياغة الفروض وتحليلها وتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة ومصفوفة الإرتباط بينهما.

وتهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار مدى صحة فروض الدراسة وإثبات أو نفي العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

6- فروض الدراسة :

بناء على مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفروق الضريبية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية وفق (نموذج جونز المعدل).

الفرض الثاني: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفروق الضريبية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية وفق (نموذج ميلر).

7- مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية ذات الملكية العامة والخاصة والمشتركة وعددها (31) شركة مساهمة حيث تعتبر هذه الشركات من أكثر الأشكال القانونية ملائمة لأغراض هذه الدراسة، ولتحديد عينة الدراسة تم استبعاد المصارف والشركات المالية وعددها (11) شركة، وذلك لأنها ذات طبيعة خاصة عند قياس الربح الضريبي واعتمادها على نماذج محدده عند قياس جودة الأرباح، كما تم استبعاد بعض الشركات لعدم كفاية البيانات لبعض سنوات الدراسة، عليه فإن عينة الدراسة تتكون من (10) شركات مساهمه.

8- الإطار النظري: طبيعة الفروق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي:

يتمثل الاطار الفكري المتكامل للمحاسبة في مفاهيم وفروض ومبادئ محاسبية متفق عليها والتي تعد بمثابة الاسس التي تعد على أساسها القوائم المالية التي تظهر نتائج الأعمال والمركز المالي للوحدات الاقتصادية في مختلف الدول وبالرغم من أن الربح المحاسبي الذي تم قياسه وفقاً لهذا الاطار يعد نقطة البداية لقياس الربح الضريبي بالإضافة إلى القوانين والتشريعات الضريبية المطبقة في كل دولة والتي تحكم عملية قياس الربح الضريبي وتحديد الضريبة وفرضها ألا أنه مع ذلك توجد فروق عديدة بينهما لوجود اختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية ولذلك يجب تفعيل العلاقة بين المحاسبة بجانبيها الفكري والتطبيقي والضريبة بجانبيها التشريعي والتطبيقي حتى نستطيع الوصول إلى الربح الحقيقي للممول (الشواربي، 2013، ص 37).

حيث يتم قياس وتحديد الربح المحاسبي في ضوء مجموعة من المعايير والسياسات المحاسبية المتعارف عليها، أما الربح الضريبي فيتحدد طبقاً للأحكام التي يضعها المشرع الضريبي لكل دولة على حدة فتحديد الأعباء الضريبية واجبة السداد يتأثر بعوامل ضريبية مختلفة بالإضافة إلى ما تحققه الشركات من صافي دخل، واخذ هذه العوامل في الاعتبار عند القياس الضريبي لهذه الأعباء يترتب عليه العديد من الآثار

على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية المرتبطة بالمدفوعات الضريبية، وبالتالي فقد تكون الأعباء الضريبية واجبة السداد أكبر أو أقل مما يجب تحميله كأعباء على أرباح الفترة للمنشآت طبقاً للمعايير والسياسات المحاسبية المتعارف عليها (مصطفي، 1997، ص 3).

وبناءً على ما سبق يتضح أن الاختلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي يرجع إلى عدة أسباب منها اختلاف قواعد قياس وتحديد كل منهما بالإضافة إلى اختلاف هدف كلا منهما فالربح المحاسبي يهدف إلى قياس الزيادة في قيمة الشركة والتي تتضمن اجمالي الزيادة في صافي الاصول والتي تم قياسها وفقاً لمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، أي أن الربح المحاسبي يعترف بالتدفقات المكتسبة حتى لو لم يتم استلامها في صورة نقدية أما الربح الضريبي فيسعى إلى التحقق من وجود تدفقات نقدية داخلة والقدرة على الدفع بمعنى أخر هناك أثر للبعد الزمني على المعالجة المحاسبية والضريبة يتمثل هذا الاثر في ظهور مجموعة من الفروق الزمنية بين كل من الربح المحاسبي المعد طبقاً للمعايير المحاسبية والربح الضريبي المعد طبقاً لقانون الضرائب رقم (7) لسنة 2010، فالبعد الزمني للمعالجة المحاسبية والضريبية يقصد به أن بعض عناصر المصروفات والإيرادات تدرج ضمن الربح الضريبي في توقيت يختلف عن توقيت إدراجها ضمن الربح المحاسبي، ويتم الوصول إلى الربح الضريبي بعمل تسويات للدخل المحاسبي تتمثل في معالجة اختلاف توقيت ادراج هذه المصروفات والإيرادات.

وعليه أن الربح المحاسبي يختلف عن الربح الخاضع للضريبة، وخاصة في حالة الشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية، وهذا هو السبب في أنه عند قراءة قيمة بند (مصروف ضريبة الربح) بالقوائم المالية قد يكون هو القيمة الفعلية المحولة لمصلحة الضرائب عن نفس السنة وقد لا تكون. ويمثل "إجمالي مصروف ضريبة الربح" مجموعة الضريبة الجارية والمستقبلية. وبالتالي نادراً ما تتساوى مبالغ الأرباح التي يتم

التقرير عنها بما يؤدي إلى وجود فروق بين الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة، وتنقسم الفروق المحاسبية والضريبية إلى فروق مؤقتة وفروق دائمة كما هو موضح أدناه :

1:8: الفروق المؤقتـــة :

يتفق كل من المعيار (APB 11) والمعيار الدولي (IAS12) في تعريف الفروق المؤقتة بين الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة بأنها الفروق تحدث نتيجة أن بعض المعاملات المالية لا تظهر ضمن الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة في نفس الفترة المالية، وذلك بسبب أن بعض بنود المصروفات أو الإيرادات تدرج ضمن القوائم المالية للأغراض المحاسبية في فترات تختلف عن الفترات التي تدرج فيها نفس البنود في الإقرار الضريبي.

أما المعيار الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) فقد أشار إلى أن الفروق المؤقتة ترجع لسببين، الأول: الاختلاف بين الاساس الضريبي لبعض الأصول أو الالتزامات وبين القيمة المسجلة لهذه الأصول أو الالتزامات بقائمة المركز المالي، وأن تسوية هذه الأصول أو الالتزامات في السنوات المقبلة سوف ينتج عنها قيمة خاضعة للضريبة أو واجبة الخصم من الربح الخاضع للضريبة في تلك السنوات (أبورمان، 2000، ص 47) وذلك باعتبار أن هذه الأصول أو الالتزامات قد يتم تسويتها في النهاية بنفس قيمتها الدفترية المسجلة أو بقيمة مختلفة، وأن عملية التسوية سوف ينتج عنها بنود تدرج في قائمة الربح أو حساب الأرباح والخسائر. أما السبب الثاني نتيجة لحدوث الاختلافات المؤقتة بين الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة هو اختلاف الفترات المالية التي يتم فيها ادرج بعض المصروفات والإيرادات في القوائم المالية المحاسبية عن الفترات التي يتم فيها إدراج نفس هذه البنود للأغراض الضريبية نتيجة للاختلاف بين المعايير المحاسبية والتشريع الضريبي (عبدالوهاب، 2010، ص 95)، وبذلك تتميز هذه الفروق بأن تأثيرها لا يقتصر على الفترة المالية التي تحدث فيها وإنما ينعكس تأثيرها على الفترات المالية التالية، أي أنه توجد لهذه الفروق آثار

ضريبية مؤجلة في المستقبل إذ ينتج عنها مبالغ خاضعه للضريبة أو واجبة الخصم في المستقبل. (عبدالعزيز،2012) وتتمثل الفروق المؤقتة في :

أ. فروق مؤقتة خاضعة للضريبة:

وتمثل قيمة الفروق المؤقتة التي يتم استبعادها من الوعاء الخاضع للضريبة هذا العام والتي ينشأ عنها مبالغ خاضعة للضريبة في الفترات الضريبية المستقبلية عند استرداد تلك الفروق أو تسويتها مع قيمة الأصل أو الالتزام.

ب. فروق مؤقتة قابلة للخصم :

وتمثل قيمة الفروق التي يتم إدراجها في الوعاء الخاضع للضريبة خلال العام والتي ينشأ عنها مبالغ يتم خصمها من الوعاء الخاضع للضريبة في الفترات الضريبية المستقبلية عند استرداد تلك الفروق أو تسويتها مع قيمة الأصل أو الالتزام، وتؤدي الفروق المؤقتة القابلة للخصم إلى أصل ضريبي مؤجل. (المعيار المحاسبي الدولي رقم 12).

2:8: **الفروق الدائمة :**

عرف كل من المعيار المحاسبي الدولي (IAS,12)، ومعايير المحاسبة الأمريكية (APB,11)،(SFAS,109)، والمعيار المحاسبي الإنجليزي (SSAP,15)، الفروق الدائمة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، بأنها الاختلافات التي تنشأ في فترة مالية معينة، ولا تعكس أثارها في فترة او فترات تالية. وتنشأ هذه الاختلافات نتيجة أن بعض بنود المصروفات والإيرادات تؤخذ في الاعتبار عند قياس نوعي الربح المحاسبي أو الضريبي – ولا تؤخذ في الاعتبار عند قياس النوع الآخر من الربح. فالتشريعات الضريبية تتضمن العديد من المعالجات التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسة

معينة، كأن تنص على استبعاد إيرادات معينة من الخضوع للضريبة أو تمنع خصم مصروفات معينة أو تسمح بخصم مصروفات قد تزيد عما تحملته المنشأة، الأمر الذي يترتب عليه حدوث فروق دائمة بين الربح الضريبي والربح المحاسبي، ويؤدي بالتالي إلى اختلاف معدل الضريبة الفعال (Effective Rate) عن معدلها الأسمى (Statutory Rate) المنصوص عليه ف القانون الضريبي (عبدالمنعم، 2010، ص 9).

وتتميز الفروق الدائمة بأن تأثيرها يقتصر على فترة حدوثها وحدها، ولا ينعكس تأثيرها على الفترات المحاسبية التالية، أي أنه لا يوجد لهذه الفروق أية أثار ضريبية مؤجلة في المستقبل، فلا يترتب عليها أية مبالغ خاضعة للضريبة أو أية استقطاعات ضريبية في المستقبل (سعيد عبدالمنعم،2010)، ويعني ذلك أن تأثير الفروق الدائمة ينصب بصفة أساسية على قائمة الربح ولا يمتد إلى قائمة المركز المالي. فهي تؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي المحمل على قائمة الربح في الحالات التي ينتج عنها وفورات ضريبية، كما أنها تؤدي إلى زيادة هذا العبء في الحالات التي ينتج عنها إضافات ضريبية. والفروق الدائمة هي فروق مستمرة طالما بقيت النصوص التشريعية الخاصة بها، وهي لا تمثل مشكلة محاسبية لأنه يمكن التخلص من آثارها في سنة حدوثها. وتنقسم الفروق الدائمة إلى فروق ضريبية دائمة موجبة (زيادة الربح الخاضع للضريبة) وفروق ضريبية دائمة سالبة (انخفاض الربح الخاضع للضريبة).

الفروق الضريبية وإدارة الأرباح:

يشير كل "Lev and Nissim, 2004 & Hanlan, 2005" إلى أن الفروق الضريبية تحتوى على معلومات بشأن الأرباح المستقبلية، ولكن السبب الرئيسي لهذه العلاقة لم يكن واضحاً. كما أن هناك تأكيد على أن بعض الفروق الضريبية الهامة هى فروق نتيجة إختلاف القواعد الدفترية والضريبية وتخص أحداث مؤقتة واضحة لمستخدمي القوائم المالية مع ارتباطها بالتغيرات المستقبلية في الأرباح، كما أن تلك الفروق الضريبية توفر قدر إضافي من المعلومات بشأن الأرباح المستقبلية.

كما تجدر الإشارة إلى أن "Hanlan, 2005" أشارت أن الفروق الضريبية الكبيرة يمكن أن توفر معلومات بشأن مدى إدارة الأرباح، وكذلك تستمر كتب المحاسبة الصادرة مؤخراً في الإشارة إلى أن الفروق الضريبية هي مؤشر لإدارة الأرباح. هذا بالإضافة إلى أن ملاحظات الضريبة المؤجلة المرفقة بالقوائم المالية يمكن استخدامها في تقدير مدي إدارة الأرباح .

كما أظهرت دراسة (Huang and Wang 2013. P.145) أن الفروق الضريبية المؤقتة الإيجابية أو السلبية الكبيرة تؤثر في حجم تكوين مخصصات خسائر القروض، وأيضاً إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفروق الضريبية الدائمة وبين إدارة الأرباح، كما أن النتائج جاءت متفقة مع إفتراض أن الفروق الضريبية المؤقتة الكبيرة مرتبطة بجودة أرباح أقل.

ويري (صقر، 2014، ص 39) أن الفروق الضريبية المؤقتة والدائمة تزداد بنجاح المديرين في زيادة الربح المحاسبي دون زيادة الربح الخاضع للضريبة، وكذلك تخفيض الربح الخاضع للضريبة مع وجود تأثير طفيف على الربح الدفتري.

كما تناولت دراسة (Hanaon. 2005. P.137) المحتوى المعلوماتي المتوقع من الفروق الضريبية وقد ركزت الدراسة على فروق توقيت الإعتراف بالضرائب المؤجلة واختبار مدى تأثيرها على إستمرارية الأرباح والتدفقات النقدية والمستحقات، وتوصلت الدراسة إلى أن المنشآت التي تزيد فيها الفروق الضريبية زيادة كبيرة تقل لديها إستمرارية الأرباح والمستحقات والتدفقات النقدية، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط بين الزيادة في الفروق الضريبية وبين زيادة إدارة الأرباح.

بينما تشير دراسة (Schmidt, 2006. P. 589) إلى أن الأرباح ستكون أكثر إستمرارية في حالة زيادة الفروق الضريبية من خلال التوسع في أنشطة التخطيط الضريبي، حيث أن العنصر المكون للأرباح والخاص بالتغير في الضريبة يميل لأن ينعكس في العام التالي، لأن التعديلات التي تتم على مصروف

الضريبة تحدث في الواقع العملي فروقاً ضريبية، وبالتالي، فإن إنعكاس مصروف الضريبة سوف يؤثر في الأرباح المستقبلية.

كما تؤكد دراسة (Guenther, 2015, p.50) على أن الفروق الضريبية توفر قدراً إضافياً من المعلومات بشأن الأرباح المستقبلية، وأن بعض الفروق الضريبية الهامة نتيجة إختلاف القواعد المحاسبية والتشريع الضريبي وتخص أحداثاً مؤقتة وواضحة لمستخدمي القوائم المالية، ترتبط بالتغيرات المستقبلية في الأرباح.

الدراسة التطبيقية (نموذج الدراسة المقترح):

تم بناء نموذج انحدار المربعات الصغرى Least Squares Regression التالي لفحص العلاقة التجريبية بين الفروق الضريبية و ممارسات إدارة الأرباح:

$$EM = b0 + b1\ BTD + b2\ CFO + b3\ SIZE + b4\ E/P + b5\ ROE + b6\ ROA + b7\ LEV + b8\ Tax\ Mom + \ldots \sum,$$

المتغير	تعريف المتغير
المتغير التابع	
EM	إدارة الأرباح jones – Miller, 2007
المتغير المستقل	
BTD	الفروق الضريبية
المتغيرات الرقابية	
CFO	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
SIZE	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام
E/P	عبارة عن الارباح قبل البنود غير العادية مقسومة على عدد الاسهم في سعر السهم اخر الفترة

ROE	معدل العائد على حقوق الملكية ويقاس بصافي الربح بعد الضرائب على إجمالي حقوق الملكية
ROA	معدل العائد على الأصول ، ويقاس بصافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الأصول
Tax	عبارة عن نصيب السهم من مصروف الضريبة في سنة t بالقسمة على نصيب السهم من الأصول في السنة t-1
LEV	درجة الرفع المالي، وهي عبارة عن ناتج قسمة إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي حقوق المليكية

قياس متغيرات الدراسة:

يتم قياس متغيرات الدراسة على النحو التالي:

1- المتغير التابع (إدارة الأرباح EM):

لا يوجد مقياس واحد متفق عليه بين الباحثين لقياس إدارة الأرباح وإنما يوجد عدة مقاييس مقترحة لإجراء هذا القياس.

ويرجع السبب وراء استخدام الباحثين لأكثر من مقياس واحد لقياس إدارة الأرباح لتعدد مفهوم إدارة الأرباح، حيث ينظر أن خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح دليل على جودتها، بينما ينظر البعض الآخر إلى أن قدره الأرباح على التنبؤ بالاداء المستقبلي واستمرار الارباح دليل على جودتها، بينما ينظر آخرون إلى أنه كلما اقتربت الأرباح المحاسبية من النقد كلما ارتفعت جودتها، وعلى ذلك، سوف نقوم باستخدام مقياسين لقياس إدارة الأرباح وقد تم تحديد هذه المقاييس في ضوء ما هو متوافر من بيانات في التقارير المالية للشركات المساهمة محل الدراسة، وذلك على النحو التالي.

- **نموذج Jones المعدل من قبل Dechow, et al. 1995**

ووفقاً لهذا النموذج يتم قياس الإستحقاق الإختياري من خلال الخطوات التالية:

أولاً: قياس الأستحقاق الإجمالي باستخدام مدخل قائمة التدفقات النقدية على مستوى كل صناعة للعام السابق

$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t}$ حيث:

TACC i,t = المستحقات الكلية للشركة (i) خلال فترة (t)

ONI i,t = صافي الربح التشغيلي للشركة (i) خلال فترة (t)

OCF i,t = التدفق النقدي من العملية التشغيلية للشركة (i) خلال فترة (t)

ثانياً: تقدير معلمات نموذج جونز المعدل على مستوى كل صناعة للعام السابق كما يلي :

$$TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = a1(1/Ai,t) + a2(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / / A_{i,t-1} + a3\ PPEi,t / Ai,t-1 + E_{i,t}$$

حيث أن:

TACC i,t = المستحقات الكلية للشركة (i) خلال فترة (t)

ΔREV i,t = التغير في إيرادات الشركة (i) خلال فترة (t)

ΔREC i,t = التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة (i) خلال فترة (t)

PPE i,t = العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال فترة (t)

Ai,t−1 = إجمالي أصول الشركة (i) خلال فترة (t−1)

E i,t = الخطأ العشوائي

ثالثاً: التعويض بالمعلمات السابقة في نموذج العام الحالي لحساب الإستحقاق الإختياري:

$$NDACC_{i,t} = \hat{a}1(1/ Ai,t-1) + \hat{a}\ 2\ (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / Ai,t-1 + \hat{a}\ 3\ (ppE_{i,t}/ Ai,t-1)$$

- استخدام نسبة ميلر Miller Ratio

استحدث (Miller, 2007) نسبة للعلاقة بين التغير في رأس المال العامل كعنصر مُعرَّض للتلاعب، والتغير في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب، ثم يتم احتساب التغير في هذه النسبة في الفترة الحالية عن الفترة السابقة، وقد أطلق على هذه النسبة نسبة ميلر Miller Ratio، ويمكن توضيح ذلك من خلال النموذج الآتي :

فرض عدم وجود إدارة أرباح: $(\Delta\ WC / CFO)_{t-0} - (\Delta WC\ CFO)_{t-1} = 0$

فرض وجود إدارة أرباح: $(\Delta\ WC / CFO)_{t-0} - (\Delta WC\ CFO)_{t-1} \neq 0$

حيث أن: $\Delta\ WC$ التغير في صافي رأس المال العامل.

CFO صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

أي أن فرض وجود ممارسة إدارة أرباح يكون في حالة إذا كانت المعادلة السابقة تساوي صفراً.

- المتغير المستقل (الفروق الضريبية BTD):

تعتمد على نسبة الفروق الضريبية إلى إجمالي الاصول وأيضاً القيمة المطلقة للفروق الضريبية

- تحليل البيانات واختبار فروض البحث:

ينص الفرض الأول: " يوجد تأثير معنوي ذو دلاله إحصائية بين الفروق الضريبية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية وفق النماذج التي تأخذ من المستحقات الاختيارية أساساً لها (نموذج جونز المعدل).

تحليل الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (1) التالي الإحصاء الوصفي الفرض الأول.

جدول رقم (1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الفرض الأول.

المتغير	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري
EM	0.615	0.651	0,168
BTD	0,235	0,158	0,194
ROA	0,746	0,743	0,044
ROE	0,587	0,586	0.086
LEV	1,404	1,431	0,134
SIZE	6,604	6,233	0,532
E/P	569,305	533,102	82,02
CFO	640438,3	741555	242916
Tax Mom	0,1476	0,0256	0,243

تعليقاً على أهم النتائج المستخلصة من الجدول رقم (1) السابق ما يلي :

بلغ متوسط إدارة الأرباح (0.615) وبإنحراف معياري (0.651) مما يشير إلى مستوى إدارة الأرباح في العينة (حيث كلما ازدادت إدارة الأرباح انخفضت جودة الأرباح). ومتوسط الفروق الضريبية (0,23) وصافي التدفقات النقدية (640438,3)، حجم المنشأة (6,40) الأرباح قبل البنود غير العادية مقسومة على عدد الاسهم في سعر السهم آخر (569,3)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (0,59)، ومعدل العائد على الاصول (0,75)، الرافعة المالية (1,40)، أي ان متوسط العائد على حقوق الملكية أقل من معدل العائد على الاصول، والذي يرجع بشكل أساسي إلى وجود الرافعة المالية وتزايد الاعتماد على الديون كمصدر لتمويل الاصول، حيث بلغت الرافعة المالية (1,40).

نتائج الاختبارات الأساسية:

Variables	EM	BTD	ROA	ROE	LEV	SIZE	E/P	CFO	Tax Mom
EM	1	*0.209	*−0.026	0.134	−0.126	0.283*	**0.087	0. 18	*−0..8
BTD		1	*0.189	0.057	−0.082	0. 55	0.267	**0.119	*0. 98
ROA			1	0.132	−0.203	−0.200	0.032	0.291	0.362
ROE				1	**0.007	0.094	−0.049	0.152	0.087

لاختبار الفرض يعتمد الباحثان على تحليل مصفوفة الارتباط لمتغيرات الفرض، وأيضاً نموذج الانحدار لاختبار هذا الفرض.

- **تحليل مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة كما يلي :**

اعتمد البحث على أسلوب الارتباط بيرسون لما تتمتع به بيانات الدراسة والمتمثلة في البيانات الكمية، وذلك لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (2) تحليل مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة:

LEV					1	*0.236	*0.180	0.015	0.040
SIZE						1	0.111	0.163	−0.177
E/P							1	−0.182	−0.051
CFO								1	0.015
Tax Mom									1

يلاحظ على الجدول رقم (2) السابق ما يلي:

1- توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين الفروق الضريبية، (اي كلما زادات الفروق الضريبية زاد حجم إدارة الأرباح)، وصافي التدفق النقدي التشغيلي وحجم الشركة حيث بلغ معامل الإرتباط (0,21)،(0,18)،(0,283) على التوالي، عند مستوى معنوية أقل من (1%). وأيضاً علاقة طردية مع نصيب السهم من الأرباح، عند مستوى معنوية أقل من (5%).

2- توجد علاقة عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين معدل العائد على الاصول ونصيب السهم من مصروف الضريبة، حيث بلغ معامل الإرتباط (0,026)،(0,8) على التوالي، عند مستوى معنوية أقل من (1%).

3- توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين معدل العائد على حقوق الملكية، وكانت هذه العلاقة غير معنوية.

4- توجد علاقة طردية بين الفروق الضريبية وبين معدل العائد على الاصول على الاصول ونصيب السهم من مصروف الضريبة، حيث بلغ معامل الإرتباط (0,189)،(0,89) على التوالي، عند مستوى معنوية أقل من (1%)، وعلاقة طردية بين الفروق الضريبية وبين التدفق النقدي، حيث بلغ معامل الإرتباط (0,119)،عند مستوى معنوية أقل من (5%).

5- توجد علاقة طردية بين الفروق الضريبية وبين حقوق الملكية وحجم الشركة ونصيب السهم من الأرباح وتبين أن العلاقة غير معنوية.

6- توجد علاقة عكسية بين الفروق الضريبية وبين درجة الرفع المالي، وتبين أن العلاقة غير معنوية.

- **تحليل نتائج الإنحدار لاختبار الفروض:**

نعتمد لاختبار الإنحدار للفرض على إسلوب الإنحدار البسيط، وذلك لاختبار العلاقة الفروق الضريبية وإدارة الأرباح، بالإضافة إلى نموذج الإنحدار المتعدد لاختبار جميع متغيرات الفرض.

- **تحليل نتائج الإنحدار البسيط لاختبار الفروض:**

لاختبار الفرض باستخدام إسلوب الإنحدار البسيط، سيتم استخدام المعادلة التالية:

$$EM = \beta_0 + \beta_1 BTD + \ldots \epsilon$$

للتعرف على اتجاه العلاقة بين الفروق الضريبية وإدارة الأرباح، قام الباحثان بإجراء اختبار الإنحدار الخطي البسيط. وبوضح الجدول رقم (3) النتائج التي توصل إليها:

جدول رقم (3): تحليل الإنحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة الفروق الضريبية وإدارة الأرباح

المتغير المستقل	قيمة معامل الإنحدار Beta	الثابت	اختبار T		R^2
			قيمة T	Sig	
الفروق الضريبية	0,57	0,181	2,479	0.000*	0,018

*عند مستوي معنوية أقل من 1%

يتضح من الجدول رقم (3) السابق ما يلي:

1- نظراً لأن اشارة قيمة معامل الإنحدار (Beta) موجبة للمتغير المستقل الفروق الضريبية، فإن ذلك يعني إن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة طردية، وتدل قيمة Beta على إن كل تغيير مقداره درجة معيارية واحدة في قيمة المتغير المستقل الفروق الضريبية يؤدي إلى تغير مقداره 0,57 في قيمة المتغير التابع (إدارة الأرباح).

2- إن قيمة T أكبر من 2% ومستوى الدلالة المعنوية لاختبار T للمتغير المستقل الفروق الضريبة مع المتغير التابع إدارة الأرباح هي 0,00 وهكذا يؤكد رفض فرض الدراسة.

" لا توجد علاقة معنوية ذات دلاله إحصائية بين الفروق الضريبية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية وفق نموذج جونز المعدل"، وقبول الفرض البديل.

بمعني وجود علاقة طردية بين الفروق الضريبية وإدارة الأرباح (اي العلاقة العكسية بين الفروق الضريبية وإدارة الأرباح).

3- يوضح معامل التحديد R^2 النسبة المئوية للتفسيرات التي يستطيع أن يفسرها المتغير المستقل الفروق الضريبية للتغيرات التي تطرأ على إدارة الأرباح بمقدار 0,018، وبالتالي يمكن صياغة نموذج (معادلة) الإنحدار الخطي البسيط للمتغير المستقل الفروق الضريبية كما يلي:

ص = أ + ب س

إذا معادلة الإنحدار = ص (إدارة الأرباح) = 0,181+ 0,57 س (الفروق الضريبة)

تحليل الإنحدار المتعدد لاختبار الفروض:

تم استخدام إسلوب تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛ ويوضح الجدول رقم (4) التالي نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (4): تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة βi	T . Test		F . Test		R^2
		القيمة	Sig	القيمة	Sig	
الجزء الثابت	0,092			11,59	*0.00	0,184
BTD	0,186	1,426	***0,099			
ROA	0,176	0,266	*0.00			
ROE	0,209	0,740	*0,00			
LEV	−0,245	−1,281	**0,002			
SIZE	0,099	2,013	0,62			
E/P	0,000	0,872	*0,000			
CFO	5,177−	−0,471	0,37			
Tax Mom	0,010−	−0,090	***0,05			

*مستوى معنوية أقل من 0,01 ** مستوى معنوية أقل من 0,05 *** مستوى معنوية أقل من 0,10

تشير نتائج الإنحدار الخطي المتعدد والموضحة في الجدول (4) السابق إلى أن نموذج الإنحدار دال احصائياً، وذلك أن معنوية F مساوية للصفر. أما فيما يتعلق بمدى قدرة النموذج على تفسير التباينات أو الانحرافات الكلية في المتغير التابع (إدارة الأرباح) فيوضحها معامل التحديد R^2؛ والذي يشير إلى أن نموذج الإنحدار المستخدم من قبل الباحثان قادر على تفسير (18,4%) من التبيانات في إدارة الأرباح يمكن تفسيرها بواسطة الإختلافات في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها نموذج الإنحدار المستخدم عند مستوى معنوية أقل

من (1%)، وهذا يعني أن (82,60%) من هذه التباينات في إدارة الأرباح ترجع إلى عوامل أو متغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الإنحدار.

هذا، وقام الباحثان عند قياس إدارة الأرباح بالإعتماد على مدى خلو الأرباح من التلاعب بإستخدام نموذج Jones المعدل، ونموذج ميلر وبالتالي فإن العلاقة عكسية بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح، فكلما انخفضت إدارة الأرباح كلما ازدادت جودة الأرباح، وأن جميع نتائج تحليل نموذج الإنحدار المتعدد السابقة هي العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع إدارة الأرباح (أي العلاقة الإيجابية مع إدارة الأرباح يعني علاقة سلبية مع جودة الأرباح، وأي العلاقة سلبية بين إدارة الأرباح يعني علاقة إيجابية مع جودة الأرباح).

يلاحظ على نتائج تحليل الجدول (4) السابق الإنحدار المتعدد ما يلي.

1- تؤثر الفروق الضريبية تأثيراً إيجابياً على إدارة الأرباح (إدارة الأرباح باستخدام نموذج Jones المعدل)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 10%، وبالتالي تزداد ممارسات إدارة الأرباح مع زيادة الفروق الضريبية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات فيما يتعلق بالفروق الضريبية منها دراسة Sodan, (2012) في أن مقياس جودة الأرباح يرتبط سلبياً بالقيمة المطلقة للفروق الضريبة، وأيضاً نتيجة دراسة Jackson, (2015) ودراسة Dridi and Adel, (2016).

2- يؤثر معدل العائد على حقوق الملكية تأثيراً إيجابياً على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 1%، وبالتالي تنخفض ممارسات إدارة الأرباح مع زيادة معدل العائد على حقوق الملكية، وكانت العلاقة إيجابية بين معدل العائد على حقوق الملكية وإدارة الأرباح.

3- يؤثر معدل العائد على حقوق الأصول تأثيراً إيجابياً على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 1%، وبالتالي تزداد ممارسات إدارة الأرباح مع زيادة معدل العائد على الاصول.

4- تؤثر الرافعة المالية تأثيراً سلبياً على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 2%، وبالتالي تزداد ممارسات إدارة الأرباح مع انخفاض معدل الرافعة المالية.

5- تؤثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية تأثيراً سلبياً على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 10%، وبالتالي تزداد ممارسات إدارة الأرباح مع انخفاض صافي التدفقات النقدية.

6- يؤثر نصيب السهم من مصروف الضريبة تأثيراً سلبياً على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 10%، وبالتالي تزداد ممارسات إدارة الأرباح مع انخفاض نصيب السهم من مصروف الضريبة.

- صياغة نموذج الإنحدار المتعدد لفروض الدراسة:

يمكن صياغة نموذج الإنحدار المتعدد كما يلي:

$$EM= 0.092 +0.186\ BTD\ + 0.176\ ROA\ 0.209\ ROE\ + -0.245\ LEV +0.099$$

$$SIZE +0.00\ \text{E/P}\ +-5.177\ CFO +- 0.010\ TaX\ MOm$$

مما سبق يخلص الباحثان من تحليل نتائج الأساليب الإحصائية، إلى رفض الفرض الأول الذي ينص على : " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلاله إحصائية بين الربح الضريبي وجودة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية وفق (نموذج جونز المعدل)، وقبول الفرض البديل.

ينص الفرض الثاني: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلاله إحصائية بين الربح الضريبي وجودة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية وفق (نموذج ميلر).

مما سبق يخلص الباحثان من تحليل نتائج الأساليب الإحصائية، إلى رفض الفرض الثاني الذي ينص على : " لا توجد علاقة معنوية ذات دلاله إحصائية بين الربح الضريبي وجودة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية وفق نموذج ميلر" وقبول الفرض البديل.

نتائج الدراسة:

خلص الباحثان من الدراسة النظرية والتطبيقية إلى النتائج الهامة التالية:

أ- توجد علاقة معنوية ذو دلاله إحصائية بين الفروق الضريبية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية وفق النماذج التي تأخذ من المستحقات الإختيارية أساساً لها (نموذج جونز المعدل)، وترتب على هذه النتيجة ما يلي:

1- توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين الفروق الضريبية، (أي كلما زادات الفروق الضريبية زاد حجم إدارة الأرباح)، وصافي التدفق النقدي التشغيلي وحجم الشركة وأيضاً علاقة طردية مع نصيب السهم من الارباح.

2- توجد علاقة عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين معدل العائد على الأصول ونصيب السهم من مصروف الضريبة.

3- توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الارباح وبين معدل العائد على حقوق الملكية.

4- توجد علاقة طردية بين الفروق الضريبية وبين معدل العائد على الأصول على الأصول ونصيب السهم من مصروف الضريبة، وصافي التدفق النقدي التشغيلي.

5- توجد علاقة عكسية بين الفروق الضريبية وبين درجة الرفع المالي.

ب. توجد علاقة معنوية ذو دلاله إحصائية بين الفروق الضريبية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية وفق النماذج التي تأخذ من التدفقات النقدية أساساً لها (نموذج ميلر)، وترتب على هذه النتيجة ما يلي:

1- توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين الفروق الضريبية، (أي كلما زادات الفروق الضريبية زاد حجم إدارة الأرباح)، وصافي التدفق النقدي التشغيلي وحجم الشركة، وأيضاً علاقة طردية مع نصيب السهم من الارباح.

2- توجد علاقة عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين معدل العائد على الأصول ونصيب السهم من مصروف الضريبة.

3- توجد علاقة طردية بين ممارسات إدارة الارباح وبين حجم الشركة.

4- توجد علاقة سلبية بين ممارسات إدارة الارباح وبين معدل العائد على حقوق الملكية.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من الدراسة التطبيقية واختبارات الفروض التي قام بها الباحثان يوصي بما يلي:

1- تعديل التشريع الضريبي للعمل على تضييق الفجوة بين الربح المحاسبي المعد وفق الفروض والمبادئ المحاسبية والربح الضريبي الذي يتم قياسه وتحديده وفق نصوص التشريع الضريبي، مما يؤثر في الحد من ممارسات إدارة الارباح باستخدام الفروق الضريبية.

2- العمل على حل المشكلات الناتجة عن التطبيق العملي لأحكام التشريع الضريبي والتي تحدث نتيجة أختلاف أحكام التشريع الضريبي عن المعايير المحاسبية، حتى لا تستخدم لممارسات إدارة الارباح.

المراجـــع :

1- الشواربي، محمد عبدالمنعم، دور الفروق الزمنية للضريبة المؤجلة في إدارة الأرباح، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، المؤتمر التاسع عشر، بعنوان النظام الضريبي المصري وحتمية التغيير، 2013.

2- أبورمان، غالب محمد علي، إطار مقترح لمعالجة مشكلات قياس الربح الضريبي في الشركات دولية النشاط مع دراسة تطبيقية على إحدى الشركات العاملة في الاردن، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2000.

3- خليفة، محمد عبدالعزيز، التأثيرات الضريبية لبدائل القياس المحاسبي وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية ومقترحات علاجها"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، يوليه 2012.

4- عبدالوهاب، عبدالفتاح، معايير المحاسبة ودورها في تطوير نظرية المحاسبة في إطار المعالجة المحاسبية للمخزون، وانعكاس ذلك على قانون الضريبة على الربح، بحث مقدم للمؤتمر الضريبي السادس عشر، الأزمات والصعوبات التطبيقية للتشريعات الضريبية الحديثة وأثارها على انخفاض حصيلة الضرائب، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، 2010.

5- صقر، السيد محمود، العلاقة بين الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة وتأثيراتها على قرارات الاستثمار – دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2014.

6- قانون ضرائب الدخل الليبي رقم (7) لسنة 2010.

7- اللائحة التنفيذية لقانون ضرائب الدخل الليبي رقم (7) لسنة 2010

1 - Block, S., (1999) "A study of Financial Analysts: practice and Theory Financial Analysts" Journal, 55 (4), 86- 95.

2 - Dechow , P., Schrand, M., (2004), "Earnings Quality" The Research Foundation of publications.

3- Sloan, R., (1996) , "Do stock prices prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earnings?" Accounting Review, 71 (1): 289 – 315.

4- Simon, W., (2006), " The UK International Investment position, Bank of England Bulletin", Working Paper No. 79.

5- Sodan, S., (2012) "Book-Tax Differences and Companies, Financial Characteristics: The Case of Croatia", The Business Review, Vol. 19, No. 2, pp. 265-271.

6-Tang, T., and Firth, M., (2014) "Can Book- Tax Differences Capture Earnings Management and Tax Management? Empirical Evidence from China", The International Journal of Accounting, Vol. 46, No.2, pp. 175-204.

7- Laux , R., (2013),"The Association between Deferred Tax Assets and Liabilities and Future Tax Payments", The Accounting Review, Vol .88, No .4, pp. 1357-1383.

8- Hanlon, M., (2005) "The Persistence and pricing of earnings, accruals, and cash flows whcn firms have book –tax differences", The Accounting Review, Vol. 80, No. 1, pp. 137-.166

9- John R. Graham, J., smith R., and Douglas A. (2011), "Research in Accounting for Income Taxes", National Bureau of Economic Research.

16- Revsine, L., Collins, D., and Johnson, W.,(2012),"Financial Reporting and Analysis", Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.

10- Huang, D., and Wang, Ch.,(2013),"Book-Tax Differences and earnings quality for the banking industry: evidence from Taiwan", pacific Accounting Review, Vol. 25, No.2 ,pp. 145- 164.

11- Hanlon, M., (2005) "The Persistence and pricing of earnings, accruals, and cash flows whcn firms have book –tax differences", The Accounting Review, Vol. 80, No. 1, pp. 137-166.

12- Schmidt, A., (2006), "The persistence, forecasting, and valuation implication of the tax change, component of earnings", The Accounting Review, Vol. 81, No. 3, pp. 589-616.

13- Jackson, M., (2015), "Book-Tax Differences and Future earnings Changes", The Journal of the American Taxation Association, Vol. 37, No. 2 , pp. 49- 73.

14- Chen, H., Dhaliwal. S., and Trombey, A., (2012), "Consistency of Book –Tax Differences and the Information Content of Earnings" The Journal of the American Taxation, Vol. 34, No. 2, PP. 93-116.

تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام مؤشرات الربحية

د. علي عبد السلام ناصف **د. نعيم مصباح أبوالعيد محمد**

أستاذ مساعد كلية الأقتصاد والعلوم السياسية جامعة الزيتونة **محاضر بالمعهد العالي للتقنية انجيلة**

عبدالرحمن حسين محمد خليفة – باحث

الملخص :

يعتبر موضوع تقييم اداء المصارف ذا أهمية كبيرة في ظل التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي خاصة عندما تصدر قوانيين لها تأثير هام على نتائج أعمال المصارف، حيث قامت هذه الدراسة بتحليل ربحية المصارف التجارية الليبية المدرجة في السوق المالي والتي قامت بتطبيق القانون رقم 1 لسنة 2013م للوقوف على مدى قدرة المصارف التجارية الليبية على تحسين مؤشرات الربحية المتمثلة في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على الإيرادات خلال الفترة التى تلي صدور هذا القانون (2015م–2018م) وتوصلت الدراسة بأن هناك تحسن في هذه المؤشرات مما يؤكد على ان إدارات هذه المصارف قامت بتنويع مصادر الإيرادات بدل من الاعتماد على الأسلوب الذي كان متبع في السابق حيث كان التركيز على ايرادات التمويل والاستثمار، وقدمت الدراسة العديد من التوصيات أبرزها يتوجب على إدارات المصارف التجارية الليبية سرعة الاستجابة نحو التحول إلى نظام الصيرفة الاسلامية ونقل المحفظة الممنوحة قبل صدور القانون إلى محفظة شرعية والتركيز على التنوع في تقديم الخدمات المالية الإسلامية والتوسع فيها من خلال عرض عدة منتجات تمويل لتقديمها لزبائن المصرف مثل المشاركة والسلم والاستصناع والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها وعدم الاعتماد على منتج واحد المرابحة كما هو مطبق حالياً.

الكلمات المفتاحية: تقييم الاداء المالي ،المصارف التجارية ، الصيرفة الاسلامية.

Abstract:

The subject of evaluating the performance of banks is of great importance in the developments witnessed by the banking sector, especially when laws are issued that have an important impact on the results of banks' business. This study analysis the profitability of Libyan commercial banks listed in the financial market Which implemented law No.1 of 2013 to determine the extent of the ability of Libyan commercial banks to improve profitability indicators in return on assets, return on equity and return on revenue during the period following the issuance of this law (2015-2018).

The study concluded that there is an improvement in these indicators, which confirms that the Management of these banks have diversified sources of reve4erenue instead of relying on the method that was previously used to focus on finance and investment revenues, The study also presented a set of recommendations the speed of response of banks Management the transformation the Islamic banking system and transfer portfolio granted before the law was the legality portfolio focusing on diversity in providing banking financial services and expanding them by offering several Islamic financial services through offering services financi78al products to be presented to the bank's customers such as participation , Salam and Istisna, and lease to ownership and not relying on a single Murabaha product as it currently exists.

Keys words: financial performance, commercial banks, Islamic banking.

1- المقدمة:

يساهم القطاع المالي بطريقة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية اما بشكل مباشر او غير مباشر، ذلك لأن القطاع المالي يهتم بحشد الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية من خلال النظام المصرفي، وذلك للدور الأساسي الذي تلعبه كوسيط بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي و المقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على هذه

الأموال بحيث يمثل النظام المصرفي ميكانيكية هامة لجمع المدخرات وتحويلها الى استثمارات الى جانب عملها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها لتمويل المشاريع الأكثر كفاءة وانتاجية وربحية.

ان خصوصية القطاع المصرفي المتمثلة باعتماد المصارف بشكل أساسي على اموال الغير وان معظم أصولها وخصومها تتمثل بالنقد ونشاطها الرئيس يتركز على التعامل بالأموال إقراضا واقتراضا، فان المصارف تعد من المؤسسات المالية ذات المخاطر العالية، وذلك بسبب استخدامها لأموال الغير لتمويل موجوداتها، وكما ان ليبيا تعتبر من الدول النامية ذات الموارد المحدودة، ويشكل فيها القطاع المصرفي ركيزة أساسية للمجتمع وللاقتصاد ككل وذلك لما يمارسه من المهمات الاقتصادية والاجتماعية، كما ان المصارف تسعى دائما الى تحقيق اعلى عائد(ربح) حيث يعد استخدام مؤشرات الربحية من الأدوات المهمة التي يمكن من خلالها تقييم أداء المصارف للوصول إلى أفضل طرق تقييم، لأنه ليس بالإمكان الاعتماد على الأرقام الموجودة في القوائم المالية التي لا تعكس بشكل واضح حقيقة المركز المالي، لذا فإن الامر يستلزم تحليل هذه القوائم لإيجاد العلاقات بين هذه الأرقام، ومن خلال معرفة مؤشرات الربحية نستطيع ان نحكم على اداء المصرف لفترة زمنية معينة.

2- مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة أنه في حالة عدم اهتمام الإدارات العامة للمصارف التجارية الليبية بمعرفة مؤشرات الربحية فأن ذلك سوف يؤدي الى القيام باتخاذ قرارات خاطئة تتعلق بالتخطيط للسنوات القادمة، لأن المصارف التجارية تسعى الى تحقيق ارباح مناسبة تستطيع من خلالها الاستمرار والتوسع في نشاطها مستقبلا وكذلك توزيع أرباح مجزية على المساهمين، لذلك يجب ان تقوم المصارف بأجراء تقييم للأداء خاصة خلال الفترة التالية لصدور قرار المؤتمر الوطني العام المتعلق بإيقاف التعامل بالفوائد الربوية للتعرف على أثر هذا القرار على اداء المصارف من خلال مؤشرات الأداء، وتعتبر مؤشرات الربحية من اهم هذه المؤشرات لذلك تسعى الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- هل هناك تحسن في مؤشرات الربحية في المصارف التجارية الليبية؟

وسيتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال الأسئلة الفرعية الأتية:

أ- هل هناك تحسن في معدل العائد على الاصول في المصارف التجارية الليبية؟

ب-هل هناك تحسن في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية؟

ج- هل هناك تحسن في معدل العائد على الإيرادات في المصارف التجارية الليبية؟

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقيم الاداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة خلال فترة الدارسة لمعرفة هل هناك تحسن في هذه المؤشرات ام لا.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة لأنها تناولت موضوع مهم متمثل في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية من خلال استخدام مؤشرات الربحية خلال الفترة الحديثة بعد صدور قانون الغاء التعامل بالفائدة لمعرفة هل استطاعت المصارف تحقيق تحسن في ادائها من خلال التحسن في مؤشرات الربحية وبالتالي تقييم اداء المصارف التجارية.

5- فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضية التالية:

الفرضية العدمية الرئيسة: لا يوجد تحسن في مؤشرات الربحية في المصارف التجارية الليبية.

وتتفرع إلى الفرضيات العدمية الفرعية التالية:

1- لا يوجد تحسن في معدل العائد على الاصول في المصارف التجارية الليبية عينة الدارسة.

2- لا يوجد تحسن في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية عينة الدراسة.

3- لا يوجد تحسن في معدل العائد على الإيرادات في المصارف التجارية الليبية عينة الدراسة.

6- **منهجية الدراسة:**

6-1 منهجية التحليل: قام الباحثون باستخدام المنهج التحليلي في تحليل القوائم المالية للمصارف محل الدراسة استناداً الى طبيعة الموضوع والى الدراسات السابقة والمراجع العلمية.

6-2 منهجية جمع البيانات: قام الباحثون بجمع البيانات والمعلومات من خلال استخدام مجموعة من الكتب والمراجع والدوريات والدراسات السابقة والاعتماد على البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال الأطلاع على الميزانيات العمومية وقوائم الدخل للمصارف التجارية الليبية.

7- **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وحتى يكون المصرف ضمن المصارف التي تدخل في الدراسة يجب ان تتوفر فيه الشروط التالية:

1- ان يقوم المصرف بنشر القوائم المالية خلال فترة الدراسة (من2015م الى2018م).

2- ان يكون المصرف من ضمن الشركات المدرجة في السوق المالي الليبي.

3- أن يكون المصرف ضمن المصارف التي قامت بتطبيق قانون إيقاف التعامل بالفائدة.

8- **عينة الدراسة:** اشتملت الدراسة على تحليل بيانات كل من مصرف الصحارى ومصرف الجمهورية التي توفرت فيها الشروط والتي تمثل اصولها مجتمعة(43%[3])11%، 32%على التوالي من اصول المصارف التجارية الليبية وبالتالي إمكانية تعميم النتائج.

9- حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة من(2015 الى2018) التي توفرت فيها القوائم المالية.

- الحدود المكانية: تم اجراء هذه الدراسة لمصرفي الصحاري والجمهورية.

[3] المؤشرات المالية الأساسية للمصارف التجارية الليبية خلال الربع الثالث 2019مصرف ليبيا المركزي متاح في 11-11-2019.

10-الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (سنان، سوسن،2007) على تقييم أداء المصارف التجارية العراقية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار وركزت بشكل أساسي لبيان تأثير نسبة السيولة على معدل الربحية واشتملت على عينة من المصارف الخاصة في العراق، واستخدمت المنهج التحليلي في تحليل القوائم المالية، وتوصلت الى مجموعة من النتائج أهمها وجود فائض سيولة لدى مصارف القطاع الخاص، وتدني واضح لمعدلات الربحية، وطبيعة العلاقة بين السيولة والربحية هي علاقة خطية بالنسبة للمصارف المدروسة، يؤثر حجم المصرف بشكل إيجابي على معدل الربحية، تحقق مصارف القطاع الخاص مستوى جيد من الأمان والسيولة، وابرز التوصيات التي اوصت بها الدراسة ضرورة تركيز المصرف على الاستثمارات قصيرة الاجل لما تحققه من إيرادات.

بينما **تناولت دراسة(عبد الباسط محمد،2012):** العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، لغرض التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات، وقد توصلت الدراسة الى نتائج أهمها، توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ربحية المصارف التجارية والعوامل التالية: اجمالي الأصول، نسبة المديونية، حجم الودائع، حجم القروض الممنوحة، وتوجد علاقة ذات دلالة غير معنوية بين ربحية المصارف التجارية والعوامل التالية: صافي هامش الفائدة، نسبة الفوائض النقدية، اجمالي الأصول، وتوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سيولة المصارف التجارية والعوامل التالية: نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات، حجم الودائع، وتوجد علاقة ذات دلالة غير معنوية بين سيولة المصارف والعوامل التالية: حجم الودائع، الاحتياطي النقدي الإلزامي، الوضع الاقتصادي العام للدولة، حجم المصرف، حجم القروض الممنوحة، اجمالي الأصول، ربحية المصرف، وتبين ضمن نتائج الدراسة ان هناك بعض العوامل تؤثر على ربحية وسيولة المصارف التجارية

وهي: معدل إقراض الودائع، حجم القروض الممنوحة، اجمالي الأصول، واقترحت توصيات اهمها زيادة استثمار المصارف التجارية في البنود خارج الميزانية لتحقق لها معدلاً منخفضاً من المخاطر وخصوصاً في اوقات الكساد الاقتصادي.

في حين **حاولت دراسة،(علي، وحاتم، 2016)** تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام النسب المالية، للتعرف على اكثر العوامل تأثيرا في ربحية مصرف الصحارى باستخدام النسب المالية ومحاولة إيجاد الحلول للمشاكل ذات التأثير المباشر على ربحية المصرف وكذلك للرفع من كفاءة هذا المصرف وان من اهم النتائج التي تم التوصل اليها، حجم الموجودات كان له التأثير الأكبر في ربحية المصرف، وان حجم المديونية بالنسبة للمصرف شكل الترتيب الثاني في التأثير على ربحية المصرف، وان حجم حقوق الملكية جاء ثالثا في مدى تأثيره على ربحية المصرف، وان لحجم التدفقات النقدية التأثير الأقل على ربحية المصرف، واتضح من خلال التحليل انه يمكن الاستعانة بالتحليل بالنسب المالية لمعرفة اكثر العوامل تأثيرا على ربحية المصارف التجارية، ومن اهم التوصيات التي أوصى بها الباحثون، على المصرف ان يقوم بتنوع استثماراته من اجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر، وعلى مصرف ليبيا المركزي العمل على تخفيض من نسبة ايداعات المصارف لدية لغرض إعطاء فرصة أكبر للمصارف التجارية للتوسع في زيادة استثماراتها في مجال التمويل، تشجيع الدراسات التي تدرس العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية مثل الأوضاع الاقتصادية والتشريعات والقوانين بالإضافة الى الأوضاع السياسية.

وهدفت دراسة(أحمد،2018) إلى تقييم ومقارنة الأداء في المصارف التجارية المصرية وشملت الدراسة عدد سبعة مصارف خاصة وعدد مصرفين يمثلان القطاع العام في مصر، حيث غطت الدراسة الفترة من(2010 إلى 2015) وكان الهدف الرئيسي لها هو معرفة العلاقة ما بين ربحية المصارف وأدائه المالي واعتمدت الدراسة على بيانات جمعت من كافة الموظفين بتلك المصارف بموجب 360 صحيفة استبيان. استخدم

لأغراض الدراسة تحليل الانحدار المتعدد، ومن أهم نتائج هذه الدراسة هناك أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لربحية المصارف على أدائها المالي وإن الأثر كان أكبر في المصارف على أداء البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العامة. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء العديد من الدراسات في هذا المجال.

وفي دراسة حديثة تناولت **دراسة(التواتي،2021)** تقييم تجربة التحول للصيرفة الاسلامية بالمصارف الليبية، حيث هدفت الى تقييم مرحلة التحول الى الصيرفة الاسلامية بالمصارف التجارية الليبية بعد فترة تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013 م بشأن منع الربا وتركزت الدراسة على تحليل اربعة عوامل اساسية لتقييم مرحلة التحول وهي عامل الاستثمار، عامل توظيف الودائع ،عامل الاستثمار في التمويلات الاسلامية ،وعامل تسوية المحفظة الائتمانية السابقة لعملية التحول واتضح من التحليل ضعف مسيرة التحول بالمصارف التجارية الليبية من خلال ضعف في نسبة توظيف الودائع وكبر نسبة الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية لدى المصرف المركزي بدون عائد يذكر وضعف الاستثمار في التمويل عن طريق منح التمويل بالمنتجات الاسلامية والتعثر في تحصيل المحفظة الائتمانية.

كذلك تناولت دراسة (**Bhandari , Mohite , 2018**) بعنوان (Assessing profit performance efficiency An evidence form banking sector in Sultanate of Oman) هدفت الدراسة الى تقييم التطور العام للصناعة المصرفية في سلطنة عمان وكذلك تقييم كفاءة هذه البنوك من خلال مؤشر الربحية ،وقد توصلت الدراسة الى ان انتشار فروع هذه البنوك والتكاليف التي تتكبدها هما المتغيرات الهامة التي تؤثر على ارباح هذه البنوك .اضافة الى ذلك ان هذه البنوك تتأثر بالفترة الزمنية في تحقيقها للأرباح.

ونستكمل بدراسة (**Fan LI, Yijun Zou,2014**) بعنوان (The Impact of Credit Risk Management Profitability of Commercial on Banks

هدفت هذه الدراسة الى تزويد اصحاب المصلحة بمعلومات دقيقة بشأن ادارة مخاطر الائتمان للبنوك التجارية وتأثيرها على ربحية هذه البنوك وكذلك التحقق مما اذا كانت هناك علاقة بين ادارة الائتمان وربحية البنوك التجارية في هذه الدول الأوربية ،وقد توصلت نتائج الدراسة الى ان ادارة مخاطر الائتمان لديها اثار ايجابية على ربحية البنوك التجارية حيث ان (NPLR)مؤشر لقياس القروض المتعثرة لقياس المخاطر الائتمانية له تأثير كبير على كل من (ROA) العائد على الاصول،( ) ROEالعائد على حقوق الملكية بينما وجد ان مؤشر كفاءة راس المال (CAR) له تأثير ضئيل على كل من (ROA)و (ROE).

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة فأن هذه الدراسة تميزت بانها تهدف الى معرفة مدى قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار في تحقيق معدلات ربحية بالرغم من صدور قانون الغاء الفائدة رقم (1) لسنة 2013م حيث كانت الدراسة للفترة الزمنية بعد صدور القانون وللمصارف التي كانت تعتمد بشكل كبير على تحقيق ايراداتها من خلال التمويل والاستثمار التقليدى، وكذلك أعتمدت على بيانات حديثة نسبيا في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية بالمقارنة مع الدراسات السابقة،وتعتبر الدراسة الأولى حسب علم الباحثون التي تناولت تقييم أداء المصارف التجارية الليبية بعد قيامها بتطبيق هذا القانون.

11- الإطار النظري للدراسة:

11-1 تعريف المصارف التجارية:

نلاحظ أنه ليس بالإمكان إيجاد تعريف شامل للمصرف، وذلك لاشتراك بعض المنشآت المالية في أداء نوع أو أكثر من الخدمات التي تؤديها المصارف فلو اعتبر قبول الودائع لوحده ما يميز المصرف عن غيرة من المنشآت المالية، فان مصارف الاستثمار في الدول الرأسمالية لا تدخل ضمن تعريف المصرف، وذلك لان هذه المصارف لا تقبل الودائع، أما إذا اعتبرنا الاقتراض لوحده اهم وظيفة للمصرف فأن معظم المنشآت المالية الأخرى كمنشآت التأمين وشركات الاستثمار وشركات تمويل المبيعات تقوم بشكل او باخر بعمليات الإقراض. (الحسيني، والدوري، 2000، ص133)

وبذلك هناك عدة تعريفات للمصارف التجارية من أهمها عرف المصرف على انه منشآت تنصب عملياتها الرئيسة على تجميع النقود الفائضة على حاجة الجمهور او منشآت الاعمال او الدولة لغرض إقراضها للأخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة، ولذلك فإن المصارف التجارية تتميز عن بقية المصارف بقبولها للودائع في حسابات جارية قابلة للسحب الفوري بصكوك، وقد تشاركه في هذه الخاصية مصارف أخرى ولكن بصورة محددة وتبعا للأنظمة المصرفية في الأقطار المختلفة.

كما عرفت أيضا المصارف بانها تلك المنشآت المالية التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب او لأجال محددة، وتداول عملية التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخال والاستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها المصرف المركزي.

ويقصد بالمصرف على انه مكان لإلتقاء عرض الأموال بالطلب عليها أي إن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الافراد على شكل قروض واستثمارات، أي انها حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين. (التويرقي،2000، ص27)

تعتمد المصارف بشكل عام على الثقة، حيث تستفيد من الفرق الزمني بين حركة الإيداع والسحب أي إنها تستثمر ثقة المودعين، كما تقوم بإمداد الاقتصاد القومي بالأموال الازمة لضمان استمرارية نموه وتقدمة ويعتبر المصرف المكان الذي يلتقى فيه أصحاب الموارد وطالبيها أي المستخدمين لها باعتبار المصرف التجاري منشأة تسعى إلى تحقيق الربح. (تادرس،2000، ص53)

ومن هنا فإن الجهاز المصرفي يعمل على تجميع المدخرات من كافة القطاعات (افراد–منشأة خدمية–شركات صناعية– قطاع عام) ويدفع بها في مجالات الاستثمار عن طريق إعادة توزيع هذه المدخرات في صورة قروض على مختلف القطاعات الإنتاجية، وتلعب المصارف دور المشغل للمواد التي تكون معطلة لو بقيت لدى أصحابها خاصة صغار المدخرين.

يعرف القانون الليبي المصارف التجارية على انها كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية تدفع عند الطلب أو الأجل، وفتح الاعتمادات وتحصيل الصكوك المسحوبة من العملاء أو عليهم، ومنح السلفيات وغير ذلك من الاعمال المصرفية، ولا يعتبر مصرفاً تجارياً في حكم مادة المصارف التي يكون عملها الرئيس التمويل العقاري أو الزراعي، أو الصناعي، والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطاتها الأساسية. (المادة 50، من قانون المصارف في ليبيا رقم4، 1999)

11–2مفهوم تقييم الأداء:

تقيم الأداء هو أحد المقومات الرئيسة للعملية الرقابية، إذ تتم مقارنة الأداء الفعلي لكل نشاط من أنشطة المنشأة، فضلاً عن الأداء الكلي بمؤشرات محددة مقدماً، وذلك لتحديد الانحرافات عن الأهداف السابق

تحديدها، وتحديد المراكز المسؤولة عنها، وإرجاعها لأسباب تلافيها في المستقبل، وذلك للحكم على كفاءة التشغيل سواء على مستوى الوحدة او على مستوى الأنشطة الداخلية. (خشارمة،2002)

كما يعرف بانه تقييم استخدام الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية، إذا يهتم هذا الجانب باستخدام الموارد المتاحة في الأداء الفعلي، ويعبر عنه بكفاءة الأداء، ويتحدد الأداء الكفوء بالعلاقة المثلى بين المدخلات والمخرجات، الذي يتضمن استخدام الموارد المتاحة استخدام أمثل في تحقيق حجم النشاط الفعلي، إذ يكون الأداء الأكثر كفاءة في حالة استخدام اقل الموارد المتاحة لإنتاج المخرجات المطلوبة نفسها أو أكبر منها باستخدام كمية المدخلات نفسها. (مرعي، واخرون، 1985، ص215) ،عرف أيضاً بانه عملية تحديد قيمة أو درجة النجاح في إنجاز اهداف تم اعتمادها سابقاً. (الدوري والجنابي،2000، ص124).

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن عملة تقييم الأداء هي تقييم ما تم إنجازه مقارنة بما تم التخطيط له كماً ونوعاً وخلال مدة زمنية معينة وباستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات والأساليب والأدوات والأنشطة للوحدة كافة، وتحديد الانحرافات والمسؤولية عن هذه الانحرافات ويتم اتخاذ الإجراء اللازم لتصحيحها.

ولأجل قيام الإدارة بعملية تقييم الأداء فانه يجب إتباع أحد الأسلوبين الآتيين:

1-مقارنة عملية التنفيذ الفعلي بالمعدلات والخطط والسياسات الموضوعة.

2-مقارنة النتائج الفعلية بعضها ببعض ضمن المدة المحاسبية الواحدة أو تاريخيا.

يهدف الأسلوب الأول إلى رقابة الأداء الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المخطط وهذا يعني ضرورة وجود موازنات تخطيطية وما تتبع ذلك من ضرورة وجود معدلات نمطية تستخدم أساسا لتقييم الأداء الفعلي لأنشطة المنشأة أو من خلالها يمكن الكشف عن الانحرافات في الأداء الفعلي إذا ما قورن بالأداء المخطط لفرض تشخيص أسبابها ثم معالجتها.

أما الأسلوب الثاني فيقوم على اكتشاف التغييرات في النتائج الفعلية عن طريق مقارنتها ببعضها والعمل على تفسيرها. (الفضل، وحمود، 1990)

11-3 مؤشرات الربحية

11-3-1 مفهوم الربحية:

مما لا شك فيه أن المصارف تسعى دائماً إلى زيادة قيمة ثروة الملاك من خلال الأرباح التي تحققها والتي يجب الا تقل عن الأرباح المحققة في المشروعات الأخرى والتي تتعرض لنفس درجة الخطر، وعادة يتم توزيع الأرباح والاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطي ولكي يستطيع المصرف أن يحقق أرباح مناسبة يجب أن يوظف أمواله ويخفض نفقاته حيث أن الربح هو الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية.(غسان، 1986، ص203) . ونجد أن المصرف يستطيع أن يخفض النفقات الإدارية والتشغيلية إلى أدنى حد ممكن وبالنسبة للمبالغ المدفوعة للمودعين يجب أن يقارنها مع المبالغ المتحققة له نتيجة تشغيلها، والسياسة الرشيدة في تخفيض التكاليف بالنسبة للمصارف لا تعني مجرد خفض الرقم الإجمالي للتكاليف وإنما تعني الحصول من الوحدة الإدارية على أقصى كفاية ممكنة عن طريق استخدامها الاستخدام الأمثل ، وهذا يعني اتباع القواعد السليمة في التوظيف بحيث يتعامل الإيراد الحدي للإنتاجية للوحدة من العوامل المستخدمة مع تكلفتها الحدية. (غسان،1993، ص86) أن عملية ضبط التكاليف كمدخل لزيادة الربحية للمصارف التجارية تعتبر مؤشرا على كفاءة إدارة المصرف، فبالنسبة لخسائر القروض يستطيع المصرف تقليلها من خلال التحليل الجيد للمركز المالي للعميل أو من خلال طلب ضمانات مرافقة للعملية الائتمان.

وفي مجال تقليل التكاليف أيضاً كمدخل لزيادة الربحية، دلت إحدى الدراسات التي أجرتها جمعية الإدارة الأمريكية أن الاهتمام بالمحافظة على العميل هو الاستراتيجية السليمة التي تؤدي ا إلى زيادة ربحية المصرف،

والسبب في ذلك يعود إلى أن كلفة الحصول على عميل جديد توازي خمسة أضعاف كلفة الاحتفاظ بالعميل الحالي، مما يعني تحقيق الضغوط على موازنة المصرف التجاري. (غسان،1993، ص57).

11-3-2 أهمية الربحية للمصارف التجارية:

وبذلك تتمثل أهمية الربحية في عدة نقاط أهمها ما يلي:

1-تعد الأرباح ضرورية لملاك المشروع حيث تزيد من قيمة ثرواتهم واستثماراتهم في المؤسسات المصرفية والشركات.

2-الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل، وذلك من خلال ثلاثة مبادي اساسية.

أ-إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة، وهو أحد وسائل التمويل الذاتي.

ب-تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف عند زيادة رأسماله.

ج-إعطاء المساهم عائد مقبول على رأسماله يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.

3-تقيس الأرباح المجهودات التي بذلت بصفة عامة، حيث يمكن القول بأنها مقياس الأداء الإدارة.

4-تحقيق المصارف للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المرتقبين.

5-تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح (عقل، 1999، ص 201).

11-3-3مكونات الربحية:

تعد الأصول التي يستثمر فيها المصرف التجاري الأموال المصدر الأساسي للدخل، وبصفة عامة يمكن عرض أهم مكونات الإيرادات في المصرف التجاري كما يأتي:

1-الفوائد والعمولات المتحصلة من عمليات الإقراض والتسليف: وهذا البند يشكل الجانب الأكبر من الدخل لأي مصرف.

2-الفوائد الناتجة عن الأرصدة لدى المصارف الأخرى، سواء المحلية أو الأجنبية في شكل ودائع لأجل.

3-العمولة الذاتية (المحصلة): وهي العمولات التي يحصلها المصرف من عملائه مقابل الخدمات المصرفية المقدمة لهم.

4-عمولات مقابل فتح الحسابات وإدارتها.

5-إيراد الاستثمارات: ويتمثل في إيراد الأسهم والسندات المملوكة للمصرف (محفظة الأوراق المالية).

6-أرباح بيع الأوراق المالية: ويتمثل في الفرق بين قيمة البيع والقيمة الاسمية للأوراق المالية الموجودة بمحفظة الأوراق المالية والتي قرر المصرف بيعها.

7-إيجار الخزائن.

8-فرق بيع العملة: وهذا البند ناتج عن تعامل المصرف بعملات أخرى غير العملة المحلية وليس من الضروري أن تكون فرق العملة دائمة في جانب الإيرادات، فقد يحقق المصرف خسائر من جراء تعامله بهذه العملات في حالة ما انخفضت، وعند جمع مكونات هذه الإيرادات حسابية يتحصل على إجمالي الدخل (الربح) وللحصول على صافي أسعارها لدخل يتم طرح المصروفات وذلك تمشيا مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات. (عقل، 1999، ص252)

وتتمثل المصروفات في الاتي:

1-الفوائد: وهي الفوائد المدفوعة للعملاء نظير إبداعاتهم المختلفة سواء كانت ودائع لأجل أو ودائع توفير.

2-الاجور المدينة: وهي المبالغ التي تنازل عنها المصرف عند إعادة خصم الأوراق التجارية المملوكة لدى المصرف المركزي.

3-المصروفات العمومية والإدارية: وتمثل جميع الأعباء الأخرى التي يتحملها المصرف، مثل المرتبات والإيجار والقرطاسية المستعملة والبريد والهاتف والإضاءة والمياه.

4-العمولة المدينة: وهي تلك العمولة المدفوعة لمصارف أخرى أو لبعض الأفراد مقابل خدمات يؤدونها للمصرف.

5-استهلاك الأصول الثابتة: وهي تمثل قيمة استهلاك الأصول الثابتة المملوكة للمصرف مثل المباني والآلات والسيارات والأثاث وغيرها.

6-خسائر بيع الأوراق المالية: ويكون ذلك في حالة بيع الأوراق المالية المملوكة للمصرف بقيمة تقل عن القيمة الأسمية لها.

7-المخصصات: وتمثل مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية ومخصص قضايا متنازل عنها. (عقل، 1999، ص112).

11-3-4 وسائل تعظيم الربحية في المصارف التجارية:

توجد طرق متعددة لتحسين ربحية المصارف التجارية منها:

1-توظيف أموال المصرف في استثمارات متعددة ومشاريع متنوعة حتى تتوزع المخاطرعلى كافة المشاريع وبالتالي يقل معدل المخاطرة على المشروع الواحد فإذا تعرض إحدى المشاريع إلى خسارة تعوض هذه الخسارة من قبل المشروع الأخر.

2-إذا أراد المصرف أن يزيد من أرباحه عليه أن يقلل من نفقاته ويخفض من مصروفاته الفعلية.

3-على المصرف أن يزيد من أمواله المستثمرة والتي تزيد من الإنتاج والمصرف التجاري يسعى لأن تكون نتيجة أي عملية يقوم بها تنطوي على عائد أو ربح محقق ويحاول الابتعاد عن تلك الأعمال التي تحمل درجة المخاطرة أو الخسارة، ولكن يجدر بنا الذكر بأن المصرف التجاري ليس له مطلق الحرية في تحديد حجم أرباحه وذلك لأن المصرف المركزي يقوم بوضع شروط خاصة بالائتمان ويستعمل هذه الشروط كأداة من

أدوات السياسة النقدية، ذلك بتشجيع أو عرقلة الحصول على القروض والسلف. (اللوزي، واخرون، 1997، ص312)

11-3-5 مصادر أرباح المصارف:

تتكون مصادر الأرباح من الفوائد(الأرباح الرأسمالية المتحصلة من الاستثمارات وأجور الخدمات المختلفة) ومن أهم هذه المصادر ما يلي:

اولاً-الفوائد على القروض:

يعتمد دخل المصرف من الفوائد على حجم القروض من جهة وعلى سعر الفائدة من الجهة الثانية، ويرتبط حجم القروض ارتباط وثيق بنسبة القروض إلى الاستثمارات، أي بمقدار الأموال التي يستطيع المصرف تخصيصها للقروض قياسا إلى مجموع الأموال القابلة للربح ، فكلما زادت هذه النسبة زادت القروض قياسا بالاستثمارات والعكس، ومن أهم المؤثرات في هذه النسبة حجم الطلب، فكلما زادت طلبات الاستقراض المستوفية للشروط اتجهت المصارف إلى توجيه قسمة أكبر من مواردها المالية من الاستثمارات إلى القروض، كما يرتبط حجم القروض بسياسة ترويج القروض التي يقوم بها المصرف ومدى الخدمات التي يقدمها لزبائنه والتي تسهم في جذبهم للاستقراض، كلما أصبح بالإمكان زيادة حجمها دون زيادة مخاطر المصرف بصورة ملحوظة، وبعد اغاء التعامل بالفائدة اصبح ضرورة قيام المصارف التجارية الليبية بالاعتماد على صيغ التمويل الأسلامي.

وهنا أهم العوامل التي تحدد مقدار القروض والمؤثرة من قبل الدولة:

1-القابلية الإقراضية للمصرف: فكلما زادت الاحتياطيات الفائضة لدى المصارف قلت أسعار الفائدة للانخفاض وذلك لأن المصارف تسعى لتوظيف أموالها من أجل الربح وهي مستعدة لتخفيض أسعار الفائدة إذا كان الطلب على القروض غير كافي لاستيعاب الافتراضية الفائضة.

2-درجة المخاطر الاقراضية: ترتفع أسعار الفائدة كلما ازدادت مخاطر إقراض القروض لغرض تغطية الخسائر المتوقعة بسبب ذلك، ولتغطية مصاريف تحصيل القروض ذات الصعوبات الاستثنائية.

3-العائد: تتصف أسعار الفائدة المستوفاة على بعض القروض بدرجة من الاستقرار وتعمد المصارف إلى تحديد القروض أو الامتناع عن منحها في حالة ازدياد الطلب عليها، لدرجة كبيرة بدل اللجوء إلى رفع أسعار الفائدة. (رضا ،2002، ص 46)

4-**التوثيق:** كلما زادت توثيق القروض، تشجع المصرف لتخفيض سعر الفائدة كما أن أسعار الفائدة تميل إلى الانخفاض كلما ازدادت بيعيه الموجودات المستلمة في التوثيق.

5-الأمد: نظرا لتأثير احتمال تسديد القرض بكل من المخاطر الائتماني، ومخاطر تبدل أسعار الفائدة، فإن سعر الفائدة المفروض على القروض يميل إلى الارتفاع بزيادة الأمد.

6-كلفة الإقراض: يتحمل المصرف تكاليف ومصاريف عديدة لازمة للحصول على طلب الاستقراض واستقصاء المركز الائتماني، والحصول على الودائع اللازمة لتمويل القرض ومراقبته وتحصيله، وتبلغ هذه التكاليف في بعض القروض حدوداً عالية تضطر إلى زيادة أسعار الفائدة لتعويضها عن ازدياد التكاليف لتمكين الحصول على ربح صافي مناسب.

7-المناطق الجغرافية: تميل أسعار الفائدة إلى الارتفاع في المناطق الريفية قياسا بالأسعار السائدة في المدن ومراكز التمويل الرئيسة.

8-المنافسة: بالرغم من أن المنافسة فيما بين المصارف تنصب على نوعية الخدمات وطبيعتها التي تقدمها للزبائن، وشروط منح القرض، إلا أن المنافسة السعرية تكون ذات أثر قوي في أساس تعديل أسعار الفائدة استجابة لسياسات بعضها بعضا أو لسياسات مؤسسات التمويل المنافسة. (رضا،2002، ص47) .

ثانياً: الفوائد والأرباح الرأسمالية من الاستثمارات:

يأتي الاستثمار في الأوراق المالية بمختلف انواعها ومسمياتها في المرتبة الثانية بعد القروض من حيث الأهمية كمجال استثمار الموارد المالية للمصرف، كما أن السياسات التي تحكم الاستثمار في القروض نظرا لتباين الهدف من الاستثمار في كل منهما.

فالاستثمار في الأوراق تتخذها معظم المصارف كبديل للنقدية أي لابد بأن تحتفظ المصارف بأرصدة نقدية كبيرة في خزائنها لمواجهة متطلبات السيولة، تقوم باستثمار جزء منها في أوراق مالية يتولد عنها عائد يحقق لها هذه الربحية وفي نفس الوقت يمكن تحويلها إلى نقدية بصورة سريعة وهو ما يحقق هدف السيولة.

وقد تقوم بعض المصارف باستثمار ما تبقى من مواردها المالية في العقارات والأراضي وغيرها من الموجودات بهدف تحقيق الأرباح.

ثالثاً: عمولة الخدمات المصرفية المختلفة:

ويمكن تقسيم هذه الأجور إلى الأنواع الرئيسية الآتي:

1-عمولة خدمات الأمانة أو الوصاية: تتمثل في أجور خدمات استثمار الأموال لصالح الآخرين وتنفيذ وصايا المتوفين، وجباية إيجار الممتلكات لصالح الآخرين والإشراف على صرف أموال معينة لأغراض معينة لصالح الآخرين وغير ذلك من خدمات الأمانة.

2-عمولة خدمات متعلقة بالإقراض: وتمثل هذه الأجور الاستعلام عن المركز الائتماني، وكشوف الممتلكات والعقارات، والأجور المفروضة على تحديد القروض أو تمديد مدتها، وأجور الرهن والأجور الإضافية لخصم الأوراق وما شابه ذلك. (رضا، 2002، ص48).

3-عمولة إصدار خطابات الضمان: المحلية والخارجية لحساب جهات مقيمة وغير مقيمة ولمنفعة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

4-العمولات المستوفاة عن جباية إيرادات المصالح العامة: مثل الهاتف والماء والكهرباء وبيع وثائق التأمين لصالح منشآت التأمين، وجباية إيجارات مشاريع الإسكان الحكومية، وغير ذلك من الخدمات التي يتزايد عددها بصورة مستمرة بسبب كفأة المصارف في تحصيل هذه الإيرادات. (رضا، 2002، ص 49)

5-عمولات تحويل الأموال داخل البلاد وخارجها: وذلك مقابل استلام مبالغ نقدا أو تحويلها من حسابات الزبائن، وفتح وتبليغ الاعتمادات والحوالات الداخلية والخارجية.

6-عمولة خدمات الإيداع والسحب: تفرق الكثير من المصارف التجارية بين زبائنها المودعين بسبب وجود الكثير من حسابات الإيداع تحت الطلب والتي تدفع المصارف عليها فائدة في الغالب ويعود السبب وراء ذلك إلى استقرارها النسبي ، وعدم تحمل المصارف كلفة مهمة من جراء القيام باستلام المبالغ ودفعها في فترات معينة، بعكس الودائع الزمنية (توفير وثابتة ولأجل) في الغالب تدفع المصارف فائدة مقابل التوظيف في القروض والاستثمارات.

وعلية فان المصارف في العديد من الدول تقوم بتحليل دوري لكل حساب مستهدفة فرض أجور معينة على حسابات معينة بسبب ما تطلبه من خدمات متزايدة، ومن أهم أشكال هذه الأجور، أجور على الصكوك، وأجور معينة كلما انخفض رصيد الحساب دون حد معين، وأجور عن كلفة تحصيل الصكوك المسحوبة لصالح الزبون والمودعة في المصرف وغيرها من الأجور. (رضا ،2002، ص 94).

11-3-6 طرق زيادة أرباح المصارف:

حتى يتمكن المصرف من زيادة أرباحه عليه اتباع أساليب معينة تؤدي إلى زيادة موارده من العمليات المصرفية التي هي بدورها تؤدي إلى زيادة ربحية، فمن ناحية يجب عليه زيادة الموارد التي يحصل عليها من موجوداته، ومن الفوائد التي يتقاضاها عن القروض والاستثمارات، ومن ناحية أخرى يجب عليه تقليل التكاليف التي يتحملها من أجل تقديم الخدمات المصرفية، ولهذه الإجراءات معوقات منها ما **يلي:**

1-فيما يخص زيادة الإيراد من الموجودات فإنه يحتم على المصرف زيادة موجوداته ليتسنى له الحصول على إيرادات أعلى من السابق لأنه لا يمكن تحقيق زيادة في الربحية عند استقرار الإيرادات والتكاليف، وإن قيام المصرف بزيادة موجوداته من القروض والاستثمارات يقف عند حدود معينة لا يستطيع تجاوزها، إضافة إلى ذلك زيادة ربحية المصرف بهذه الطريقة سوف يكون على حساب تقليل سيولة المصرف، وكذلك فإن توسع الائتمان المصرفي يخضع للسياسة النقدية التي يحددها المصرف المركزي.

2-أما فيما يخص زيادة العوائد من خلال الفوائد التي يحصل عليها المصرف على القروض والاستثمارات فإنه يخضع لما **يأتي:**

أ-السياسة النقدية والمالية للدولة.

ب-درجة المنافسة بين المصارف وباقي منشآت التمويل، وفي هذه الحالة تعمل المصارف فرض عمولات معينة على زبائنها مقابل تقديم خدمات مصرفية.

3-وفيما يخص تقليل التكاليف فإن المصارف تسعى لتقليل تكاليفها لزيادة ربحيتها، وبالرغم من ذلك فإنها في هذا المجال لا تستطيع تجاوز ما **يلي:**

أ-أنها لا تستطيع الاستغناء عن موظفيها أو العاملين في المصرف، وذلك لحاجة المصرف للموظفين للقيام بالأعمال المصرفية حتى ولو أدخلت المصارف الحاسوب في عملياتها.

ب-أنها لا تستطيع الاستغناء عن تقديم بعض العمليات المصرفية.

ج-أنها لا تستطيع الاستغناء عن بعض الفروع غير المربحة وذلك لأن المصارف قد تفتح بعض الفروع لتوصيل خدماتها إلى تلك المناطق التي فتحت فروعها بالدرجة الأولى كخدمات اجتماعية. (عبد الحليم، 1994، ص 103-104).

11- 3- 7العوامل المؤثرة في ربحية المصارف:

هناك بعض السياسات التي تتبعها المصارف وتلتزم بها للمحافظة على بقائها واستمرارها، وهي تؤثر بشكل أو بأخر في مقدار الربحية التي يحققها ومن **أهمها:**

1-رغبة المصرف في تدعيم مركزة المالي وذلك عن طريق تدعيم الاحتياطيات الحرة والمخصصات التي تواجه مخاطر معينة.

2-التزام المصرف جانب الأمان في اتخاذ قراراته التمويلية.

3-تغيرات أسعار الفائدة هي من أهم العناصر التي تتحكم في حجم أرباح المصرف، ولا يمكن فصله عن قرار التمويل.

4-رغبة المصارف في توفير السيولة في أصولها وهذا يشكل المردودان السلبية لربحية المصرف وذلك لتقاطع الربحية مع السيولة.

5-رغبة المصارف في تقليل المخاطر الناتجة عن سحب الودائع ورغبتها في زيادة موارد المصرف بحيث تضمن استمرارها في مزاولة نشاطاتها وليس ثمة شك في أن اطمئنان المودعين على ودائعهم تعد نتيجة حتمية لتدعيم المركز المالي للمصرف.

6-رغبة المصارف في إبقاء علاقة وطيدة مع الزبائن من خلال منحهم تسهيلات كبيرة تؤدي إلى التأثير في أرباح المصرف.

7-سياسة المصرف في عدم دخول منافسين جدد فيعمل على تقديم الخدمات بأقل الأسعار. (سلطان، 1993، ص59).

11-3-8 تحليل الربحية:

يجب أن تهدف المصارف لأي منشآت اعمال إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح أو ببساطة إلى تعظيم الربح، بينما يرى البعض الآخر أن المصارف مؤسسات خدمية للاقتصاد القومي ويجب الا تتحقق أرباح، ويرى فريق ثالث ضرورة أن يهدف المصرف إلى تحقيق أرباح على أساس أن الربح وظائف اقتصادية وانه من الضروري إحداث توازن بين الربح على اعتبار أن له وظيفة اقتصادية وبين السيولة محور اهتمام أصحاب الودائع، ذلك لأن هناك تعارض بين هدف الربح وهدف السيولة. (سلطان،1993، ص34) .

يمكن قياس ربحية المصرف من خلال المقاييس التالية:

1-معدل العائد على الأصول: وتقيس هذه النسبة الأداء الكلي للمصرف ومدى فعاليتها في استخدام الموارد المتاحة لتوليد الدخل، وفيما يلي كيفية حساب هذه النسبة:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100\%$$

2-معدل العائد على حقوق الملكية: يتعلق هذا المقياس بربحية المصرف مقارنة بالمصادر التي قدمها الملاك فقط، وذلك على العكس من معدل العائد على الأصول والذي يقوم بقياس أداء المصرف من خلال استخدام أصولها لتوليد الدخل، ويحسب العائد على حقوق الملكية كما يلي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}} \times 100\%$$

3-معدل العائد على الايراد: هي أحد النسب الأكثر أهمية لقياس ربحية المصرف، ويستخدم معدل العائد على الايراد في مقارنة وضع المصرف الحالي بما كان علية في الماضي، ويتم قياسها من خلال التالي: (سيد،1999، ص124)

$$\text{معدل العائد على الايرادات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الايرادات}} \times 100\%$$

12-نبذة عن المصارف عينة الدراسة:

12-1: مصرف الصحارى:

تأسس مصرف الصحارى سنة 1964م، وهو يعتبر أول مصرف ليبي تم خصخصته سنة 2007م بشراكة استراتيجية مع مجموعة بي أن بي التي تمتلك 19% من أسهم رأس مال ودخوله كشريك استراتيجي أجنبي، وبشبكة فروع أكثر من 50 فرع ووكالة تغطي أغلب المناطق الرئيسة في ليبيا وحوالي 1700 موظف من ذوي الخبرة، ويعمل مصرف الصحارى على تعزيز وتطور أعماله عن طريق تقديم الخدمات المتقدمة إلى زبائنه من خلال فريق عمل يتمتع بخبرة عالية وخدمات مصرفية ذات كفاءة مميزة وتنظيم مدعم بأحدث الطرق والعمليات وفقا للمعايير القياسية العالمية، وأن مصرف الصحارى ملتزم بما يتطلع إليه زبائنه وتوقعاتهم عبر تقديم أنماط مستحدثة متمثلة في ثلاثة مسارات أساسية وهي:

1- عروض خدمات مصرفية للمؤسسات لتنمية العلاقات مع الجهات العامة، سواء كانت صناديق التنمية، أو شركات مساهمة عامة، أومصارف، أو شركات تأمين.

2- خدمات مصرفية للأفراد وذلك استناد إلى عروض لمنتجات مبتكرة. (الموقع الرسمي للمصرف www.sahara.bank.ly متاح في 3-3-2021)

12-2: مصرف الجمهورية:

أسس (بانكاو دي روما) في 15 أبريل 1907م نتيجة اتفاق بين حكومة إيطاليا والسلطان العثماني في أواخر الحكم التركي لليبيا قبل الحكم الإيطالي، وذلك لتقديم الخدمات للعناصر الأجنبية من تجارة، وصناعة وشراء الأراضي الصالحة للزراعة في طرابلس وبنغازي، وخلال فترة الإدارة العسكرية البريطانية التي كانت تحكم برقة وطرابلس وفزان في ذلك الحين وافتُتح البنك البريطاني "باركليز" أول فروعه في طرابلس في 15 أبريل 1943م، وفي بنغازي افتُتح أول فرع في 15 يوليو من نفس العام مبتدئا معاملاته في نطاق ضيق

اقتصر على حفظ الودائع دون فوائد إلى جانب إدارة حسابات الأفراد، ومنح قروض زراعية قليلة جدا، وفي 13 نوفمبر 1969م صدر قانون بتغيير أسماء البنوك التجارية العاملة في البلاد إلى أسماء عربية فصار "مصرف الأمة" عوضا عن "بانكا دي روما". وفي22 ديسمبر1970م أصدر قانونا آخر بشأن تأميم جميع حصص البنوك الأجنبية العاملة في البلاد، لتصبح مملوكة بالكامل لليبيا ليتم إعادة تسمية (باركليز بنك) باسم مصرف الجمهورية.

وبتاريخ 2008/4/10م صدر قرارعن مصرف ليبيا المركزي بدمج مصرفي الجمهورية والأمة في مصرف واحد تحت اسم "مصرف الجمهورية" بإجمالي أصول تقترب من 20 مليار دينار ليبي، ليصبح ثاني أكبر المصارف الليبية بعد المصرف الليبي الخارجي، وبعدد موظفين بلغ أثناء الدمج ما يزيد عن 5,800 موظف، وموظفة وبعدد فروع، وصل إلى 146 فرعا ووكالة، وبحصة سوقية وصلت إلى 32% في الربع الثالث من سنة 2019م.

هذا وقد صدر قرار من الجمعية العمومية لمصرف الجمهورية في سنة 2013 م يقضي بتحويل المصرف من مصرف تجاري تقليدي إلى مصرف إسلامي على أن يتم التحول بشكل تدريجي، وكان مصرف الجمهورية أفتتح فرع فشلوم للصيرفة الإسلامية هو أول فرع إسلامي في ليبيا. (الموقع الرسمي للمصرف www.jbank.lyمتاح في 3-3-2021).

يبين الجدول التالي هيكل الملكية لكل من مصرفي الجمهورية والصحارى من ناحية نوعية الملكية لكل منهما:

جدول رقم (1.4) يبين هيكل الملكية لكل من مصرفي الجمهورية والصحارى

المصرف	نسبة ملكية رأس المال			الإجمالي
	قطاع عام	قطاع خاص	شريك استراتيجي	
مصرف الجمهورية	90.26	9.74	0.0	%100
مصرف الصحاري	59.0	22.0	19.0	%100

النسب المستخدمة في التحليل: يتناول هذا البحث تحليل النسب المالية التي تعتبر من ضمن أدوات التحليل المالي، والنسب المالية هي مؤشرات تعطي لنا نتائج معينة ومن خلال هذه النتائج يتم مقارنة النسب الخاصة لنفس المصرف في فترات مختلفة لمعرفة أداء المصرف وطريقة عملها هل ايجابية أم سلبية. ولقد استخدم الباحثون نسب الربحية، لأنها تقيس مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح بما هو موجود لديها من أموال مستثمرة، وتم القيام بأجراء التحليل المناسب لمؤشرات الربحية وتم تفريغها في جداول لكل فرضية على حدى.

13- اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية العدمية الرئيسة: لا يوجد تحسن في مؤشرات الربحية في المصارف التجارية الليبية.**

وللإجابة على هذه الفرضية سوف يتم اختبار الفرضيات العدمية الفرعية التالية:

1- لا يوجد تحسن في معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (2.4) يبين معدل العائد على الأصول للفترة (2015 _ 2018)

المؤشرات	2015	2016	2017	2018
معدل العائد على الأصول لمصرف الصحارى	%0.072-	%0.094	%0.024	%0.20
معدل العائد على الأصول لمصرف الجمهورية	%0.03	%0.03	%0.14	%0.16
المتوسط الحسابي	%0.02-	%0.06	%0.06	%0.18

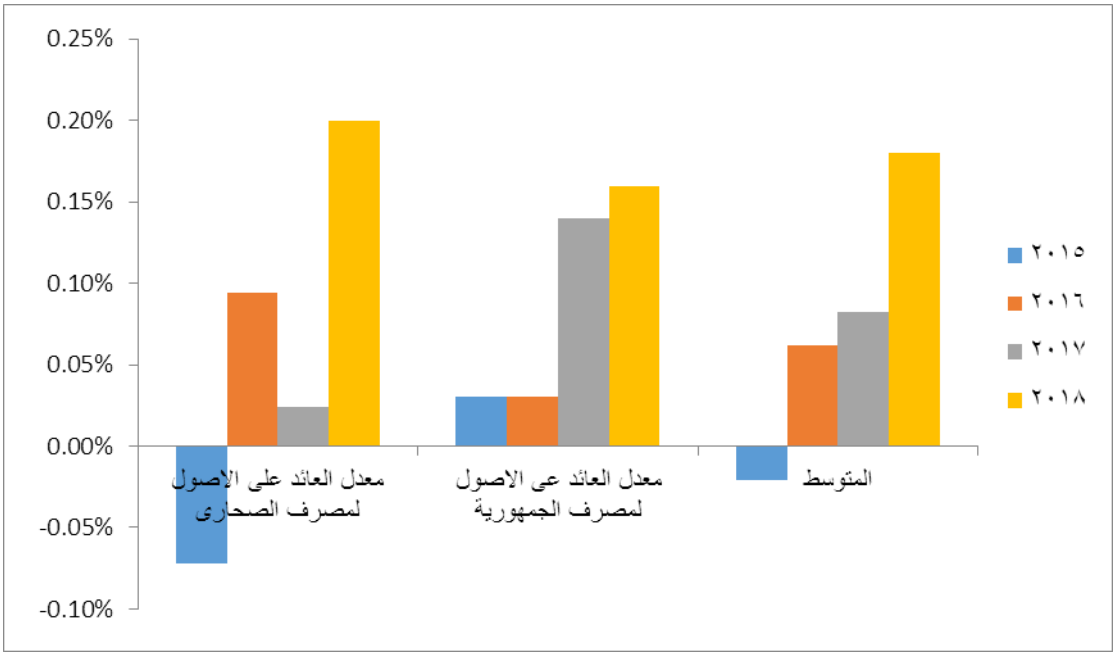

شكل بياني رقم (1.4) يبين معدل العائد على الاصول للفترة (2015-2018)

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (2.4) نلاحظ ان هناك تحسن في المتوسط الحسابي لمؤشرات العائد على الأصول من-0.02% الى 0.18% وبناءً على هذه النتيجة نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على انه يوجد تحسن في معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية خلال فترة الدراسة.

2- لا يوجد تحسن في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (3.4) يبين معدل العائد على حقوق الملكية للفترة من (2015 – 2018)

المؤشرات	2015	2016	2017	2018
معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الصحارى	%2-	%3	%8	%6
معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية	%0.56	%0.66	%3.3	%3.6
المتوسط الحسابي	%0.72-	% 1.83	%5.65	%4.80

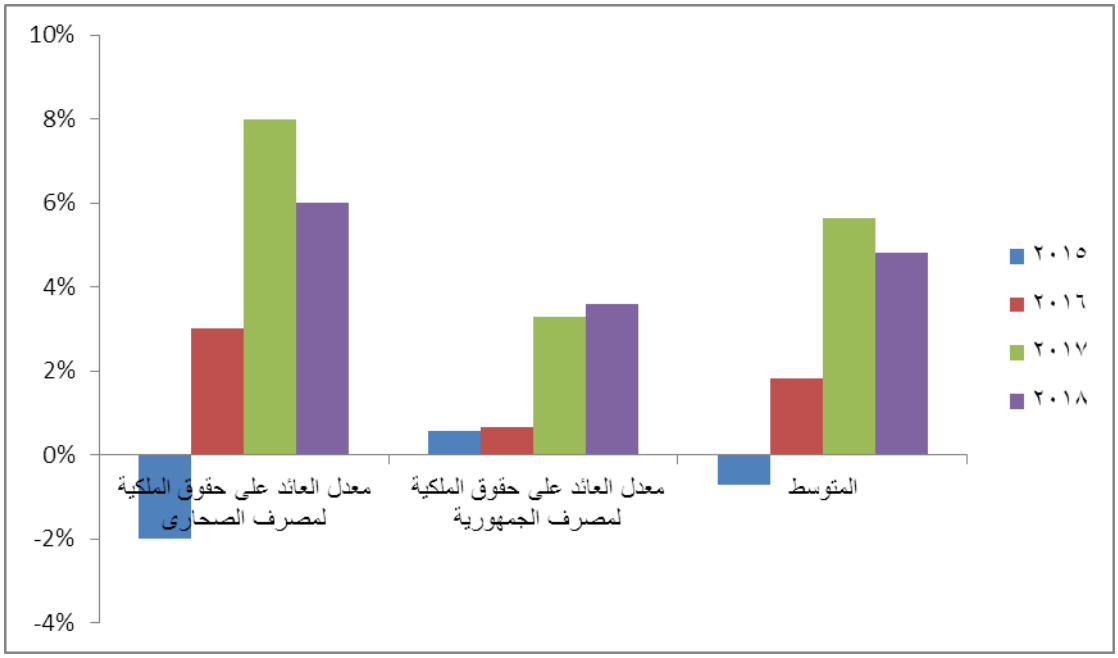

شكل بياني رقم (2.4) يبين معدل العائد على حقوق الملكية للفترة (2015-2018)

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (3.4) نلاحظ ان هناك تحسن في المتوسط الحسابي لمؤشرات العائد على حقوق الملكية من -0.72%الى 5.65% فسنة 2017م ثم انخفضت قليل لتصل الى 4.80% وبناءً على هذه النتيجة نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد تحسن في معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية خلال فترة الدراسة.

3- لا يوجد تحسن في معدل العائد على الإيرادات في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (4.4) يبين معدل العائد على الإيرادات للفترة (2015 – 2018)

المؤشرات	2015	2016	2017	2018
معدل العائد على الإيرادات لمصرف الصحارى	%9-	%12	%23	%11
معدل العائد على الإيرادات لمصرف الجمهورية	%3	%4	%15	%12
المتوسط الحسابي	% 3-	%8	%19	%12

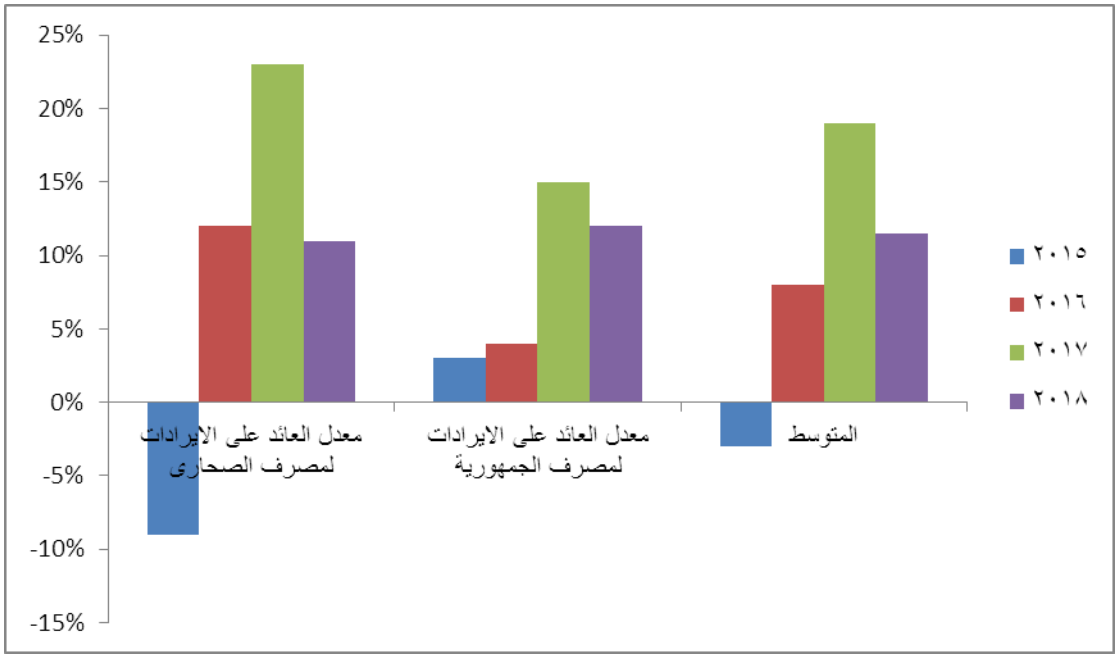

شكل بياني رقم (3.4) يبين معدل العائد على الإيرادات للفترة (2015 – 2018)

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (4.4) نلاحظ ان هناك تحسن في المتوسط الحسابي لمؤشرات العائد على الإيرادات من -3 % سنة 2015م وارتفع الى 8% سنة 2016 م ثم إلى 19% سنة 2017م وتراجع إلى 12% سنة 2018م وبناءً على هذه النتيجة نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد تحسن في معدل العائد على الإيرادات في المصارف التجارية الليبية خلال فترة الدراسة.

- من خلال الاطلاع على نتائج الفرضيات الفرعية الأولى والثانية والثالثة علية نرفض الفرضية العدمية الرئيسة ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان هناك تحسن في مؤشرات الربحية في المصارف التجارية الليبية خلال فترة الدراسة.

14- النتائج والتوصيات

14-1: النتائج:

1- ان معدل العائد على الأصول لعينة الدراسة قد تحسن خلال فترة الدراسة في المصارف التجارية الليبية، ويذل ذلك على كفاءة إدارة المصارف التجارية الليبية في استخدام الموارد المتاحة لتوليد الدخل بالرغم من عدم وجود فرص استثمارية حقيقية.

2- أظهر معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية تحسن خلال فترة الدراسة وهذا يعكس التحسن في العائد من الأرباح على حقوق الملكية أي ان المصارف التجارية الليبية اصبحت تحقق عائد أفضل للمساهمين.

3- نلاحظ ان هناك مؤشرات جيدة لمعدل العائد على الإيرادات في جميع سنوات الدراسة، حيث أظهرت هذه المؤشرات ارتفاع في العائد المصرفي، وهذا يعكس التحسن في نسبة معدل العائد على الإيرادات في المصارف التجارية الليبية، حيث يوضح مدى كفاءة إدارات المصارف التجارية الليبية في توليد الارباح نتيجة استثمارهم الجيد لأصول المصرف.

4- أظهرت مؤشرات الربحية ارتفاع في النسبة الاولى والثانية والثالثة التي تم قياسها على مستوى المصارف التجارية الليبية عينة الدراسة، وهذا يذل على أن المصارف التجارية الليبية استطاعت ان تحقق تحسن في أدائها خلال الفترة الزمنية بعد صدور قانون الغاء التعامل بالفائدة بالرغم من اثر القانون الجديد على انخفاض إيرادات المصارف التجارية من الاستثمار والتمويل واقتصاره على الإيرادات الناجمة من تقديم الخدمات، وذلك بسبب تحقيق هذه المصارف لإيرادات هامة من بيع وتحويل العملة الاجنبية، وزيادة اسعار الخدمات المصرفية، وهذا يعكس كفاءة إدارات المصارف التجارية الليبية.

14-2 التوصيات:

وبناء على النتائج الدراسة توصي الدراسة بالآتي:

1- سرعة استجابة إدارات المصارف نحو التحول إلى نظام الصيرفة الاسلامية ونقل المحفظة إلى محفظة شرعية والتركيز على التنوع في تقديم الخدمات المالية الإسلامية والتوسع فيها.

2- ضرورة تطوير نظام لتقييم أداء المصارف من قبل المصرف المركزي يبين فيه المؤشرات المعيارية التي تستطيع المصارف التجارية الليبية من خلالها مقارنة أدائها مع المصارف الأخرى والتعرف على الانحرافات وأجراء التصحيح المناسب.

3- على المصارف عينة الدراسة التركيز على الأنشطة التي تحقق عوائد مصرفية أعلى من غيرها من الأنشطة وتقديم أفضل التسهيلات المصرفية لتشجيع العملاء على ايداع أموالهم لدى المصارف.

4- ضرورة تركيز المصارف على الاستثمارات قصيرة الأجل لما تحققه من إيرادات.

5- ضرورة إدخال الكادر المحاسبي في المصارف بدورات تدريبية لزيادة معرفتهم وتطويرها في مجال إجراء دراسات تقييم أداء المصارف لأجل إجراء دراسات مستقبلية من شأنها زيادة كفاءة المصرف وفاعليته.

المراجع باللغة العربية:

اولاً: الكتب

1- بشير علي التويرقي، (2000)إدارة المصارف وتطويرها، الطبعة الأولى، منشورات مكتبة طرابلس العالمية.

2- رضا أبو أحمد علي،(2002)إدارة المصارف، الطبعة الثانية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.

3- سلميان أحمد اللوزي، مهدي حسن، مدحت إبراهيم، (1997)إدارة المصارف، دار فكر للنشر، عمان .

4- صبحي تادرس، (2000)اقتصاديات نقود ومصارف، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ،عمان،.

5- عبد الحليم محسن،(1994)البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، جمعية اعمال المطابع التعاونية عمان.

6- عبد الحي مرعي، زينات محرم، (1985) في محاسبة التكاليف، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية مصر،.

7- عقل عبد الله، (1999)الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.

8- غسان محمود، (1993)إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار فكر للنشر، عمان.

9- غسان محمود، (1986)إدارة المنشآت المالية ومنشآت التمويل الدولية ومنشآت التأمين والبورصات، مكتبة عين الشمس، القاهرة.

10- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبدالرحمن الدوري، (2000)إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار الوثائق النشر.

11- محمد سعيد سلطان، (1993)إدارة البنوك، الطبعة الخامسة، دار الوثائق للنشر .

12- محمد سويلم، (1997)إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية، دار الجبل، القاهرة .

13- مفلح عقل، (1992)مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان .

14- مؤيد عبدالرحمن الدوري، ظاهر موسى الجنابي، (2000)إدارة الموازنات العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،.

ثانياً: الدوريات والبحوث والرسائل العلمية

1-التواتي احمد بلقاسم،(2021) تقييم تجربة الصيرفة الاسلامية بالمصارف التجارية ورقة منشورة بمؤتمر الخدمات المالية الاسلامية الرابع المنعقد 12-13-اكتوبر 2021 بأكاديمية الدراسات العليا –جنزور- طرابلس –ليبيا.

2- حسين علي خشارمة، (2002)تقييم أداء شركات القطاع العام في الاردن من وجهة نظر الشركات نفسها والاجهزة المسؤولة عنها، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإدارية، مجلد 29، عدد 2،.

3- سنان، سوسن، (2007)تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

4- عبد الباسط محمد، (2012)تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير ،جامعة غزة ،فلسطين.

5- عبد الله سعيد عبد القادر ،(2018)تقييم ومقارنة الاداء في المصارف التجارية المصرية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد 9، العدد 2،.

6- علي صالح، حاتم النعاس، (2016)العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية في ليبيا، دراسة تحليلية عى مصرف الصحارى، مجلة الاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سوق الأحد ترهونة، العدد 8 مارس.

7- مؤيد محمد علي الفضل، خضير كاظم حمود، (1990)تقييم كفاءة الاداء باستخدام نموذج تحليل مجمل الربح التشغيلي، مجلة الصناعة، مجلد12، العدد 1.

8- منشورات مصرف الجمهورية متاح في 2021/3/3 (www.jbank.ly)

9- منشورات مصرف الصحارى متاح في 2021/3/3 (www.sahara.bank.ly)

10-منشورات مصرف ليبيا المركزي متاح في 2019/11/11 (http://cbl.gov.ly).

11-قانون المصارف رقم 4 لسنة 1999م المادة رقم 50.

- **ثالثا المراجع باللغة الانجليزية:**

- **1**- Bhandari, Mohite (2018) Assessing profit performance efficiency An evidence form banking sector in Sultanate of Oman international journal of Business and Applied social science Center for Promoting Education and Research USA Sept

- **2**-Fan Li, Yijun Zou(2014) The impact of Credit Risk Management on profitability of commercial Banks international journal of Business and Economic .

The educational platform in university teaching, reality and challenges experienced by the learners

Najah KUSHLAF [4], Amal RHEMA[5]

Abstract:

E-learning can be considered as the best solution to the traditional education problems faced daily, as it is continuously changing the educational system towards a more flexible and effective learning system. It contains a wide range of applications and processes, such as Web-based learning, computer-based learning, virtual classrooms, and digital collaboration. E-learning includes the delivery of contents via Internet, intranet/extranet, audio- and videotape, satellite broadcast, interactive TV, and CD-ROM. This article presents the findings from a study carried out at Alhadera University on the experiences of using Web-based learning (Mohadaraty platform) as an educational form of ICT and e-learning. The reported findings focus on the students' challenges of and their experiences with the Mohadaraty platform. This study concluded that the majority of students expressed their dissatisfaction with the idea of distance learning through the educational platform and considered learning via the platform as ineffective as is the case in interactive education. The study also concluded that the students' opinions about the platform give the impression that it may lack some of the required technical and functional specifications, such as methods of presenting curricula, methods of evaluation and communication with the teacher.

Keywords: Libyan higher education, e-learning, education platform (Mohadaraty), information and communication technology (ICT), Web-based learning, electronic infrastructure, educational platform, students' experiences and challenges.

[4] Najah KUSHLAF, Lecture at the department of Statistics and Econometric, Faculty of Economy, University of Tripoli, N.kushlaf@uot.edu.ly

[5] Amal RHEMA, Lecturer/Tutor at The School of Information Technology and Engineering, Melbourne Institute of Technology, arhema@academic.mit.edu.au

Introduction:

The need to develop and modernize the educational systems due to the advancement of technology has become a necessity. Nowadays, the growing influence of technologies on all aspects of life, including the education sector, requires developing countries to follow the example of the developed countries and adopt technology in their education systems (Suryaman et al., 2020). This change has had a significant impact on the curricula, the methodology of teaching, and learning processes. The development of ICTs in education has been subjected to the educational use of computers developing from standalone data processors in computer labs, through to accessing the Web, to being able to provide integrated Web services for teaching and learning, resource collections, student records, administration, professional development, and community relations now.

E-Learning is an ideal learning environment using modern means of information technology, through the effective integration of information technology and the curriculum to achieve, a new learning style which can fully reflect the main role of the students to thoroughly reform the traditional teaching structure and the essence of education, to train large numbers of high-quality personnel (Movchun, Lushkov & Pronkin, 2021). E-learning across platforms is characterized by the possibility of obtaining scientific material continuously and everywhere, in addition to that it saves time, effort and money (Hassan, 2022). In addition, the platform has a major role in improving education; In this type of education, the curricula are carefully recorded by the teacher, and this is an improvement in teaching methods, and then the student obtains them with high quality, and at all times and the possibility of repeating them whenever he wants, and this will improve learning and increase the quality of the knowledge acquired (Sun et al., 2021).

Nowadays, the difficulties of adapting to e-learning are less compared to the past, and the reason for this is that teachers and students are accustomed to technology and its tools, as well as their interaction with the virtual and digital world has become commonplace (Comman et al., 2020). Despite all the above-mentioned features, some challenges that affect the educational process in general are manifested in the lack of internet service for all students and in all places, and this sometimes applies to teachers as well. In addition, some teachers do not have enough skill to teach using modern technical methods. In addition, the institutions lack modern technical equipment (Silalahi & Hutauruk, 2020).

Due to the Corona pandemic, the Dean of Alhadera University has approved distance study through the educational platform "Mohadaraty" and that was an alternative study plan for the spring semester 2020. With the university administration stressing the importance of maintaining the privacy of data and information for students and faculty members, this platform provides its services to all students and its staff members.

This study focused on an educational platform "Mohadaraty" and its role in implementing the distance education process in university studies. In addition, it highlights its advantages, disadvantages and challenges that face its users (students), considering the lack of experience for students and teachers alike.

Related Work:

One of the most crucial factors for the success of this type of education is the acquisition of technology, student and teacher interaction, and the students' desire and acceptance towards technology. Whilst these factors may or may not be available, perhaps the possibility of acquiring technology may be available; some countries may be unable to meet the financial cost of this technology. Whereas, students who have the ability to access this technology can either be willing to accept and eager to transition into e-learning education. Although the opposite may occur, as indicated by Bol (Bol, 2020), students may lose enthusiasm for e-learning due to the decreased face to face interaction with their teachers and within the classroom. Another factor for the success of e-learning is that teachers and students possess sufficient technical skills to utilise e-learning tools. Considering the financial costs, the requirement of infrastructural and educational techniques, in addition to lack of competencies and the absences of educational administration in developing countries; universities must overcome these challenges in order to implement e-learning education within their curriculums. The majority of e-learning initiatives in various developing countries tend to fail partially or completely due to the aforementioned obstacles. E-learning in general, and learning through an educational platform in particular faces several academic, technological, and administrative challenges. These challenges in Libya are a significant factor affecting the adoption and utilisation of the e-learning method. Therefore, the stated objectives of this study are to recognise and understand the challenges that present-day university students face when using the educational platform, and the pros and cons that come along with using the platform, and the question whether there is a possibility to generalise the results obtained.

Educational platforms were the product of technological development that included various aspects of modern life. The use of ICT has become more common in education in order to help students complete the process of educational attainment in several disciplines to allow the achievement process to be effective.

Technology is an assistant factor for the teacher to carry out administrative tasks efficiently (Hassan, 2020), however it has become a more beneficial factor for the students. Although there are many difficulties and challenges that influencers face in the educational process when they attempt to incorporate educational platforms in Libyan universities, the use of platforms became common in Libya during the period of war and conflict, then during the COVID-19 pandemic, and this was accompanied by various difficulties. Those challenges are divided into technological, academic and administrative. The technical barriers relate to the quality of the internet connection. As for the academic aspect, the ability to adapt the academic program to the nature of technology and its tools, and the development of teachers so that they can play their role in a non-classical way was the major challenge. Whereas, the administration obstacles consisted of adapting the administrative apparatus to provide its services in a completely different way than previously (Hassan, 2020).

Due to the challenges involved in the concept of e-learning and the simple fact that technology has become an essential factor and part of the educational process in developing countries, the majority of universities in Libya were not able to modernise as well as advance their technology, especially during the COVID-19 epidemic and the war.

In general, technology has become a fait accompli and a pillar in education in all universities of the world, and universities in Libya will not be an exception. Technology has entered the educational process and has become a reality that is difficult to abandon.

E-learning and higher education in Libya

Libya universities are still struggling to integrate e-learning into their teaching and learning process as the use of ICTs and the implementation of e-learning in Libyan universities are still at an early stage (Elkhouly, Masoud & Shafsha, 2021; Rhema, 2018). However, some Libyan universities, such as Alhadera University, Tripoli University, Gharyan University, Sebha University, Libyan Academy, and Academy of Postgraduate Studies and Economic Research, have already begun to incorporate Google Classroom Apps, in an attempt to further digitalise modules. Libyan Open Universities (LOPs) has enabled students the ability to study from home, allowing students the flexibility to continuously study regardless of geographical location,

personal and family commitments. Although various universities still rely on traditional methods regarding learning, change is being accepted and universities are beginning to incorporate electronic resource repositories and e-libraries (Abdalla, Aljheme & Abdulhadi, 2021).

In Libya, a national policy for ICT education was launch since 2005. This was managed by various committees; Ministry of Education, Ministry of Vocational Training, and the country's major telecommunication providers: The General Postal, Telecommunication Company and Libya Telecom and Technology. The main aim of this policy was to effectively improve the quality and standard of Libya education through the use of ICT and e-learning instruments. The government and the private sectors collaboration focused on the sole improvement of Libya's capability to enable large-scale ICT initiatives. In support of this, the policy intended to implement ICT access, provide ICT infrastructure and tools, as assist in the development of ICT skills on a large scale in all sectors of the community (Alhgig & Mehta, 2018).

With the support of the UNDP and UNESCO, Libya has been able to foresee an increase in international partnerships and investments due to the ICT policy. Adequate and timely implementation of this policy has been by Libyan government agencies as a measure to ensure success and appropriate outcomes.

ICT initiatives and projects

Libyan Higher Education and Research Network (LHERN) is a major project which was launched since 2005. The project was sponsored by the Libyan government and UNESCO. Through this project, LANs were installed in all 149 faculties on multiple university campuses, and a Wide Area Network (WAN) to link campuses together. The advancement of digital libraries and portals of education resources alongside the development of ICT enhanced learning solutions such as e-learning, tele-education, and telemedicine were all created as a result of this project. It provided training in basic ICT skills, the use of ICT teaching and courseware development, system administration and operations of media centres, as well as training within digital literacy fields. The establishment of a national ICT resource centre for educators and automation, through ICT university management systems including financial operations, university procedures and student information systems (Elkhmasi & Khalifa, 2017; Rhema, 2013; Elkaseh, 2014).

Another major development was the initiation of the National computer Project, directed by the government Department of Computers and Network. Libya's e-examination system was vastly improved and further enhanced; including systems that administer final examination results of secondary school students and therefore determine their university admissions (Elkhmasi &

Khalifa, 2017; Rhema, 2013). The project aimed to provide as well as install more than 150,000 computers in roughly 5,000 computer laboratories within educational institutions, inclusive of higher education institutions. Successfully, this project was able to connect all educational institutions with a modernised telecommunication network utilising wireless communication, telephone lines, and satellites (The General People's Committee of Education, 2008; Rhema, 2013).

While the modernisation of technology is advancing in Libya, various new initiatives were launched in 2013. The main aim of these initiatives was focused on re-establishing Libyan universities and to acquire as well as further enhance ICT infrastructure, build virtual higher education, and connect universities via a modern communications network. The Libyan Deputy Minister of Higher Education and Scientific Research proudly announced the implementation of these initiatives at the Arab Education Summit, with the theme "ICT, Learning, Infrastructure, Procurement and Investment". The summit took place in Amman Jordan in May 2013, and was hosted by Arab brain, a networking organisation that prides in connecting innovative education, and public and private sector leaders (ILO, 2022; Sawahel, 2013).

Deployment of e-learning in higher education sector

An electronic system intended for submitting specialised secondary school examinations was first introduced within Libya in 2008. It was evident the success of this project, as the General People's Committee of Education intended to amplify it to various other educational sectors.

Enforcing e-learning measures through pilot initiatives have expanded the target audience to now reach primary schools. A Libyan educational technology solutions provider, MCIT, along with the Ireland-Based Riverdeep, has effectively developed an e-learning pilot project involving six schools in Tripoli. The pilot project includes a complete IT network designed exclusively by MCIT that entails a power infrastructure standard for the schools alongside with the systems and applications constructed by Riverdeep (Elkhmasi & Khalifa, 2017; Rhema, Miliszewska, 2010).

The Libyan Higher Education and Research Network was established in 2009, as a result of a USD 72 million ICT project launched by the Libyan government. This project initiated the establishment of LANs in 149 faculties on several educational institutions and university campuses (Elkhmasi & Khalifa, 2017, Rhema, Miliszewska, 2010).

Considering all the barriers and financial challenges faced establishing e-learning systems in higher education, the constant effort regarding the deployment of e-learning in Libya is driven solely by the country's ambition to further enhance and develop its education system. For

instance, a variety of Libyan universities, including, Gharyan University in 2015, Libyan Academy in 2017, and Academy of Postgraduate Studies and Economic Research have already begun utilising Learning Management Systems (LMS) by digitalising their communication systems, collaboration, curriculum, and classes. These universities have commenced the use of Google Apps for Education package, which can be accessed by e-learning professionals alongside educators who have previously created a Google Apps for educational purposes which are cost efficient. In essence, it is designed to allow educators, online facilitators, and content creators an opportunity to be able to go paperless and centralise their e-learning materials in one cloud-based location.

The beneficial factors of utilizing LMS within Libyan institutions is evident. Whilst it aids in the progressiveness of deploying e-learning methods, it also plays a critical role in assisting the resolution of IT related hardware infrastructure issues. This further encourages stakeholders to familiarise themselves with the concept and advantages of e-learning (Elkhmasi & Khalifa, 2017, Rhema, 2013).

E-Learning challenges in Libya

The introduction and advancement of ICTs and e-learning within the educational sector in developing countries is accomplished with several challenges and obstacles: Such barriers can be related to, for example, the infrastructural context, the cultural context, and the transferred knowledge (EOCD, 2016). Numerous research studies have been conducted to investigate the use of ICT and e-learning in higher education institutions, and to further determine the difficulties and enablers of e-learning within various African countries (Madni et al.,2022).

A number of developing countries lack basic components vital to the implementation of e-learning such as Internet access and computers (Aung & Khaing, 2016). This is also affiliated with the lack of technically competent personnel to conduct appropriate installations, lack of finances to obtain all the essential infrastructure, and inadequate planning. These components further increase the potential of failure of e-learning projects and restrict the accessibility to e-learning infrastructure for student (Rasheed et al., 2020).

Le, Janssen and Wubbels presented a critical review of research related to the challenges of e-learning, particularly in developing countries. The review identified thirty challenges and grouped those into four types: (1) challenges pertaining to individuals' characteristics (both students and teachers); (2) technological challenges; (3) course challenges (different support functions, and course pedagogy and activities); and, (4) contextual challenges (the institutional management and

organisation, as well as the surrounding society with its values and regulations). This reviewed research tended to emphasise on technological and contextual barriers to e-learning in developing countries and suggested that aspects associated to individuals' characteristics were yet to be addressed (Le, Janssen & Wubbels, 2018).

For example, it established that the hierarchical teaching methods in various developing countries will have to progress into a pedagogy further directed towards self-learning, motivation, and students' learning. This is a transition that will adjust the roles of students as well as teachers. Such a significant alteration will prioritise individuals' perceptions and activities, and how the modifications to education as a result of e-learning affect and are affected by these changes.

The Study

Purpose of the Study:

The findings presented in this article come from a research study investigating the Web-based learning (Mohadaraty platform) experiences and perceptions of student in different fields at Alhadera University. The results described here focus on students' and teachers' practices with this technology, as well as their thoughts about it. The research presented in this article was guided by the following research questions:

(1) What are the challenges students and teachers face while using Mohadaraty educational platform?

(2) What are the expected educational benefits that students and teachers will gain while using the platform?

(3) To what extent can Mohadaraty platform affect the learning and teaching process?

Survey Instrument:

Data was collected by questionnaire which was sent to a random sample of Alhadera University students from various disciplines. Data collected through questionnaire is likely to be more uniform and accurate than that obtained by other methods such as interviews. The participants completed the questionnaires under the condition of anonymity, hence providing more honest and direct replies (Vésteinsdóttir et al., 2019). However, this method of data collection requires the gathering of large samples. In this study, the questionnaire for students and instructors contained closed multiple-choice questions and several open-ended questions. The multiple-choice questions, measured on a 5-point Likert scale, invited the participants to rate their level of agreement with various statements, while the open-ended (qualitative) questions enabled the participants to provide more detailed information and additional comments. The questionnaire was

presented to a group of experts at Alhadera University to verify its validity. The questionnaire was designed depending on the study objectives, where the participants were asked to answer questions regarding their experiences of using Mohadaraty educational platform, and the difficulties and challenges that they have faced. The questions were also asked about the students' field of study so that the researchers can see if there are statistically significant differences between the answers of the study sample members about the difficulties according to the discipline. The questionnaire link has been published on the Facebook pages of Alhadera University students for the academic year 2020/2021 for all disciplines in order to obtain a random sample. The questionnaire was developed electronically in order to be available to all students anytime and anywhere. The number of answers obtained was 78, and the majority of the answers were from students specialized in computer science, as shown in the following figure, which shows the ratio of participants from computer science majors to non-computer science specialists.

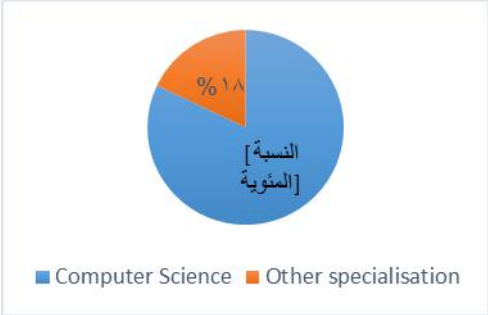

Figure 1. Distribution of the sample structure by specialization

As follows: The first axis contains a set of questions about the platform and the syllabus, then the second axis or section contains another set of questions about the professor of the subject and assessment methods. The validity and robustness of the questionnaire was confirmed by giving the questionnaire to experts for validation. The reliability of the questionnaire was tested using Cronbach's Alpha. Table 1 shows the reliability statistics to measure the reliability and validity of the questionnaire (the internal consistency of the questionnaire).

Table 1: Reliability statistics for the instrument items for students

Cronbach's Alpha	Number
.857	78

Table one shows the score reliability analysis for students (n=78). The value (a) is 0.85, which indicates a high level of substantial score reliability.

Data Analysis Procedures

The quantitative data from the surveys was analysed using SPSS package. Descriptive statistics were used to summarise and describe the data collected from the respondents. Several statistical models were developed to relate the response variables to a number of student disciplines. In addition, that package were used to examine the relationships between the dependent variable and independent variables that were measured on an interval scale.

Results and Discussion

This section presents the results and discusses it. The data collected through questionnaires was analyzed and study their relevance or irrelevance of the research literature .78 students answered the questionnaires and resend it. The respondents acknowledged that several challenges face students of the University of Alhadera when they use the platform "Mohadaraty". The study adopted descriptive research methods for the analysis of the obtained data, and its findings focus on three main factors:

- The reality of using “Mohadaraty” platform.
- The challenges and difficulties encountered student when using the platform.
- The hypothesis of the research which says that there are statistically significant differences between the answers of students specializing in computer science and students specializing in other fields in favor of specialists in computer science.

Below we will review the results we obtained from the questionnaire, which we divided into two parts. The first part: It relates to the first axis that about the student's specialization and its impact on the appearance or nonappearance of difficulties in using the platform and benefiting from it. Also, in this part, we will address the second and third axis of the questionnaire related to the difficulties that students faced in using the platform. In the second part: we will present a summary of what the students answered about the open questions in the fourth axis of the questionnaire.

In the following we present the results that we obtained by questionnaire, and we will start with the first axis related to the “*platform and curricula*”. Then we will display the results we obtained concerning the second axis related to the “*teacher and evaluation methods*”. And finally, based on the results and data analysis, we will see if there are statistically significant differences in the students’ answers due to the factor Specialization.

The results of the first axis of the questionnaire "*platform and curriculum*" are arising in table 2, and that displays the mean and standard deviation of every question of the first axis:

Table 2. Challenges and difficulties concerning the platform and curriculum

No.	Statements	Mean	Std.Deviation	Description	RANK
1	Platform access	3.6538	0.97803	Agree	2
2	Ease of access	3.8077	0.85368	Agree	1
3	Interface and options	3.5897	1.03743	Agree	3
4	Available access	2.8718	1.35185	Don't know	8
5	Curriculum contents	3.4615	1.02808	Agree	4
6	The study plan	3.1410	1.18129	Don't know	6
7	Curriculum availability	3.1538	1.29009	Agree	5
8	Exercises and practical applications	2.8590	1.20307	Don't know	9
9	Contents diverse of curriculum	2.9615	1.24256	Don't know	7
	Total	3.2778	0.71757		

The results exposed that the overall mean for the axis is (3.2778) and the standard deviation is (0.71757), which reflects that the students don't know the contents of the platform. It looks like they are facing something unknown. To know which statements have the most effect on this axis, it is "*Ease of access*" with (3.8077), "*Platform access"* content (3.65) and "*Interface and options*" (3.58). Although, "*Curriculum contents*" have (3.4615). The answer to the questions about "*Available access and study plan*" was "*I don't know*". In addition, the same answer "*I don't know*" was about the question related to if the platform containing "*Exercises and practical applications*" in support of the lectures.

Also, the same answer was about the "*Contents diverse of curriculum*" (*text, video, websites...*). This suggests either that teachers do not use this or that students do not know exactly what their platform contains.

The results that we obtained related secondly axis "*Teacher and evaluation methods"* are arising in table 3:

Table 3. Challenges and difficulties concerning the teacher and evaluation methods

No.	Statements	Mean	Std. Deviation	Description	Rank
1	Teacher explanation	3.2308	1.15008	Don't know	2
2	Direct communication	2.7949	1.36143	Don't know	6
3	E-office hours	2.6795	1.16768	Don't know	7
4	Homework evaluation	3.3974	1.17705	Don't know	1
5	Midterm, final and quiz examinations	2.8846	1.20584	Don't know	3
6	Examination scores	2.8333	1.28343	Don't know	5

7	Virtual meetings	2.8590	1.17024	Don’t know	4
	Total	2.9542	.81025		

This secondly axis of the questionnaire is related to the methods of teaching the curriculum on the platform by the teacher, and the electronic evaluation methods adopted by the teacher for evaluating his students. So as shown in the above table, all the answers were “*I don’t know*” and this gives the impression that: most of the students were not regularly following the platform, or they don’t know how to use the options in the platform. The reason may also be that students frequent the platform, but without any interaction. In all the previous cases, this result is worrying and not positive. Because students’ refusal to enter the platform regularly, or their lack of understanding of its content, or even not wanting to interact with this content, negatively affects their academic achievement.

Verify the study hypothesis

Study hypothesis states that “*there are statistically significant differences between the answers of students specializing in computer science and students specializing in other fields, in favor of specialists in computer science*”. To verify this hypothesis, we verify the assumptions and conditions of the test as: made sure that the data follow a normal distribution, then we checked all the conditions, we conducted t-tests for two independent samples first one for students specialized in the field of computer science and second one for students who are not specialized in computer science. Table 5 presents the results were we obtained:

Table 5. Results of T-test

Specialty	Number	Mean	Standard Deviation	T Value	probability value	Statistical Signification
Other specialties	13	3.2596	0.57217	0.724	0.471	Not statistically significant
Computer Science	65	3.1115	0.69047			

It is evident from the data of Table No. 4 that the average of non-specialist students in computer sciences is 3.2596, with a standard deviation of 0.57217, while the average of students specializing in computer sciences is 3.1115, with a standard deviation of 0.69047, as the result of the T-test came with T-test value= 0.724 and probability value = 0.471 greater than the significance level of 0.05, and accordingly we decide that there are no statistically significant differences at the significance level of 0.05 between the average of computer science specialists and non-specialists.

In the last part of this discussion, we review a summary of what the students expressed about the platform. As many of them expressed their dissatisfaction with the platform in terms of the content of the curricula and the quality of its presentation. Some students reported that the platform had not been opened to students since the beginning of the semester, which caused a delay in their follow-up to the presented curriculum. Most of the students confirmed that there are neither homework nor electronic exams on the platform. Some students expressed that the teacher did not respond quickly to their messages, while others stated that they were unable to access the platform and its content constantly due to poor internet service and power outages.

Recommendations

It seems that teaching through the "Mohadaraty" platform has faced challenges represented in the students not accepting the idea from the beginning and considering it a useless way of learning, and the need for them to be present in the study conditions they have been accustomed to for years. While teachers found it an opportunity to teach students in modern ways that have a wide variety of teaching and assessment tools and methods. While the institution found it an opportunity not to miss the school year due to emergency conditions, and another opportunity to keep pace with modernity. The presence of challenges that reach the stage of difficulties in this distance learning experience can be a reason for its failure. Therefore, educational institutions must take into account the challenges and difficulties facing the student and even the teacher to achieve success. Therefore, this study recommends the following:

1. Create valuable educational platforms that allow students and teachers to use them with confidence and comfort
2. Preparing and training teachers and students on e-learning skills and tools, and thus using the platforms with ease.
3. Preparing curricula in a way that allows it to be taught through interactive and distance education alike, and the possibility of switching from interactive education to e-learning at any moment.
4. Considering e-learning as part of interactive education (blended learning) and not an emergency situation that we resort to only when needed.
5. Continuing to develop the educational platform in line with technical development.

Conclusion

The study aimed to find out the reality of using the educational platform in distance education and to discover the difficulties and challenges that students faced when using the platform. Through

the students' answers to the questionnaire, we can say that the experience of using the platform seems something unfamiliar to students; Their answers reflected the impression that they did not know the importance of using the platform, despite the fact that there was no difficulty in using and accessing in general.

The students' answers reflected the shortcomings and perhaps the lack of assessment tools, which are an important part of education through educational platforms.

The students' reluctance to interact with the platform, which was reflected in their answers, expresses one of two things: either they do not understand this type of education, or they do not want to understand and do not respond to the learning tools in this type of education. In general, it can be said that many of the answers and manifestations of objection may hide the need for the presence of the teacher and his role in teaching and guiding students in normal (interactive) education. According to the answers to the questionnaire, there are no fundamental differences between students specialized in the field of computer science or other disciplines in using the platform.

Challenges and difficulties of another kind expressed by the students in answering the open question represented in the lack of access to a highly efficient Internet service and the additional costs paid by the student.

While some of the students saw shortcomings in the content of some curricula or their insufficient presentation and explanation, in addition to the lack of response by some teachers to the student's messages, others saw that some disciplines need more than others for direct communication between the teacher and the student.

المنصة التعليمية في التعليم الجامعي الواقع والتحديات التي يواجهها المتعلمون

د. نجاح كشلاف
عضو هيئة تدريس محاضر في قسم الاحصاء والاقتصاد القياسي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس
د. أمل رحيمة
عضو هيئة تدريس محاضر في جامعة ملبورون للتقنية، ولاية فكتوريا، أستراليا

الملخص
يمكن اعتبار التعليم الإلكتروني أفضل حل لمشاكل التعليم التقليدية التي نواجهها يوميًا، حيث يساعدنا ذلك على تغيير النظام التعليمي باستمرار نحو نظام تعليمي أكثر مرونة وفعالية. التعليم الإلكتروني يحتوي على مجموعة واسعة من التطبيقات والعمليات، مثل التعليم المستند إلى الويب والتعليم المستند إلى الكمبيوتر والفصول الدراسية الافتراضية والتعاون الرقمي. يتضمن التعليم الإلكتروني توزيع المحتويات (المناهج) عبر الإنترنت، والإنترانت / الإكسترانت، والصوتيات والفيديوات، والبث الفضائي، والتلفزيون التفاعلي، والأقراص المدمجة. تعرض هذه المقالة نتائج دراسة أجريت في جامعة الحاضرة حول تجارب استخدام التعليم المستند إلى الويب (منصة محاضراتي) كشكل تعليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم الإلكتروني. تركز النتائج التي تم الإبلاغ عنها على التحديات التي يواجهها الطلاب وتجاربهم مع (منصة محاضراتي). خلصت هذه الدراسة إلى أن غالبية الطلاب عبروا عن عدم رضاهم عن فكرة التعلم عن بعد من خلال المنصة التعليمية واعتبروا التعلم عبر المنصة غير فعال كما هو الحال في التعليم التفاعلي. كما خلصت الدراسة إلى أن آراء الطلاب حول المنصة تعطي الانطباع بأنها قد تفتقر إلى بعض المواصفات التقنية والوظيفية المطلوبة مثل طرق عرض المناهج وطرق التقييم والتواصل مع المعلم.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي الليبي، التعلم الإلكتروني، المنصة التعليمية (محاضراتي ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) ، التعلم المستند على الإنترنت، البنية التحتية الإلكترونية، المنصة التعليمية، تجارب وتحديات الطلاب في التعليم الإلكتروني.

Reference:

Abdalla, A., Aljheme, E. & Abdulhadi, F. (2021). Effectiveness of Using Google Classroom as a Blended Learning with the Libyan EFL Learners at Sebha University. *International Journal of English Language & Translation Studies.* 9(2). 31-37.
Alhgig, A. & Mehta, R. (2018). A Study on Communications and Information Technology in Libya over the Past Decades. *IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM)*, 20(3). 7-11.

Aung, T. N., & Khaing, S. S. (2016). Challenges of implementing e-learning in developing countries: A review. In T. Zin, J. W. Lin, J. S. Pan, P. Tin, & M. Yokota (Eds.), Genetic and evolutionary computing. GEC 2015. Advances in intelligent systems and computing, vol 388 (pp. 405-411). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-319-23207-2_41

Bol, T. (2020). Inequality in Homeschooling during the Corona Crisis in the Netherlands. First results from the LISS Panel. https://doi.org/10.31235/osf.io/hf32q

Coman, C., Țîru, L. G., Meseșan-Schmitz, L., Stanciu, C., & Bularca, M. C. (2020). Online teaching and learning in higher education during the coronavirus pandemic: Students' perspective. *Sustainability*, *12*(24), 10367.

Elkaseh. A., K. W. Wong, & C. C. Fung. (2014). The impact of teaching and learning styles on behavioral intention to use e-learning in Libyan higher education, *International Review of Contemporary LearningResearch*, pp. 25-34, 2014.

Elkhmasi, A. & Khalifa, A. (2017). The Impact of Internet on Libyan Higher Education System: The Context of Cultural and Archaeological Heritage, *Journal of Communication and Computer,* 14 (2017) 1-12, doi:10.17265/1548-7709/2017.01.001.

Elkhouly, A., Masoud, O. & Shafsha, H. (2021). Higher Education in Libya, Challenges and Problems: A descriptive Study. *American Research Journal of Humanities & Social Science.* 4(12), 52-61.

OECD (2016), *Innovating Education and Educating for Innovation: The Power of Digital Technologies and Skills*, OECD Publishing, Paris. *http://dx.doi.org/10.1787/9789264265097-en.*

ILO. (2022). Regional High-level Meeting. Amman, Jordan. Retrieved September 15, 2022, from https://www.ilo.org/beirut/events/WCMS_845682/lang--en/index.htm

Ja'ashan, M. (2020). The Challenges and Prospects of Using E-learning among EFL Students in Bisha University. Arab World English Journal (AWEJ). Volume 11. Number1 March 2020
Hassan, A. (2022). The Experience of the Kingdom of Saudi Arabia in the Field of E-learning During the Coronavirus Pandemic. In *Technologies, Artificial Intelligence and the Future of Learning Post-COVID-19* (pp. 345-367). Springer, Cham.

Le, H., Janssen, J., & Wubbels, T. (2018). Collaborative learning practices: teacher and student perceived obstacles to effective student collaboration. *Cambridge Journal of Education*, 48(1), 103-122, DOI: 10.1080/0305764X.2016.1259389.

Madni SHH, Ali J, Husnain HA, Masum MH, Mustafa S, Shuja J, Maray M and Hosseini S, (2022), Factors Influencing the Adoption of IoT for E-Learning in Higher Educational Institutes in developing Countries. *Front. Psychol. 13:915596. doi: 10.3389/fpsyg.2022.915596.*

Movchun, V., Lushkov, R. & Pronkin, N. (2021). Prediction of individual learning style in e-learning systems: opportunities and limitations in dental education. *Educ Inf Technol* 26**,** 2523–2537 https://doi.org/10.1007/s10639-020-10372-4

Rasheed, R. A., Kamsin, A., & Abdullah, N. A. (2020). Challenges in the online component of blended learning: A systematic review. *Computers & Education.* 2020;144:103701. doi: 10.1016/j.compedu.2019.103701.

Rhema, A., & Miliszewska, I. (2010). Towards e-learning in higher education in Libya. Issues in Informing Science and Information Technology, 7, 423-437.

Rhema, A. (2013). An Analysis of Experiences and Perceptions of Technology-based Learning in Higher Education Institutions in Libya: Informing the Advancement of E- learning. PhD thesis, College of Engineering and Science, Victoria University, Australia.

Rhema, A. (2018). Higher Education Systems and Institutions, Libya. In: Teixeira P., Shin J.(eds) Encyclopedia of International Higher Education Systems and Institutions. *Springer*, Dordrecht.

Sawahel, W. (2013). Libya: New initiatives to reform higher education announced. University World News Report, 2013(274). Retrieved September 15, 2022, from http://www.universityworldnews.com/article.php?story=2013053015494739

Silalahi, T. F., & Hutauruk, A. F. (2020). The application of cooperative learning model during online learning in the pandemic period. *Budapest International Research and Critics Institute-Journal (BIRCI-Journal)*, *3*(3).

Suryaman, M., Cahyono, Y., Muliansyah, D., Bustani, O., Suryani, P., Fahlevi, M., & Munthe, A. P. (2020). COVID-19 pandemic and home online learning system: Does it affect the quality of pharmacy school learning. *Systematic Reviews in Pharmacy*, *11*(8), 524-530.

Sun, Z., Anbarasan, M., & Praveen Kumar, D. J. C. I. (2021). Design of online intelligent English teaching platform based on artificial intelligence techniques. *Computational Intelligence*, *37*(3), 1166-1180.

The General People's Committee of Education. (2008). The development of education. National Report of Libya, Geneva 25- 28 November 2008. Retrieved September 15, 2020 from http://www.ibe.unesco.org/National_Reports/ICE_2008/libya_NR08.pdf

Vésteinsdóttir, V., Joinson, A., & Reips, U. D. (2019). Questions on honest responding. *Behav Res* 51, 811–825. Retrieved September 15, 2022, from https://doi.org/10.3758/s13428-018-1121-9.